

قليط، وسيما على نقل الرازي في تفسيره، وكما في «فتح البيان» من الأعراف والصف، ولذا شاع عندهم ترجمة الأعلام ليدلوا على رعاية المعني، وكذلك جرى من الجانب الآخر في اللغة العربية في تسمية شعيب ويونس من يونا، ويحيى من يوحنا، وعيسى من يسوع، وهو تعريب، ولعل التسمية بيحيى من الله، فهما اسمان له، وإليه أشار في القرآن، وإلا فقد كان يحنس عند العرب أيضا، ولعله كذلك أشار إلى التسمية من عنده في قوله: «اسمه المسيح عيسى بن مريم» على لسان^(١) عيسى - عليه السلام - وله ذلك، ولكن فيما أعلم به، ولم يوقع في الأغلوطات، ويكون اسما لازمالا إطلاقا وقتيا، ومجرد تعبير وتفهم، وكذلك وقع في الخضر في اللغتين، فأحد اللغتين إما أن تذكر اسم وصفيا وتغير العلم شيئا، وليس لأحد أن يأخذ الأسماء المعروفة لأشخاص تواتر إطلاقها عليهم وتكرر غير محصور - أن يصدقها على نفسه بدون سبق معرفته بها، ونما يكون للناس أن يضعوا علما مشتركا لأولادهم وضعوا من عندهم، ثم يدعونهم به.

فمن ادعى أن الله - سبحانه - سماه بكذا وكذا يسلمه من اتبعه على الإلحاد في الأسماء. وأما أن يصدق الأسماء المعروفة لغيره على نفسه، وأنه المراد بما في القرآن والحديث - فهو كفر وإلحاد منه، لا يتبعه فيه إلا من أعمى الله بصيرته: فإن إطلاق الأسماء يحتاج إلى الإعلام بوضعها أولا لأحد وتعيينه له، لا أن يدعى عند الإطلاق في ما سيأتى أنها له بدون سبق الإعلام بوضع جديد له سابق على الإطلاق في مابعد، وإذا ادعى تسمية الله فقد يتبعه فيه أذنا به، ولكن ليس له حق أن يحول أسماء معروفة في كلام غيره عرف تخاطبه وتحاوره إلى نفسه، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ويراجع «السيف» للبروز وسبق العلم في إطلاق الأسماء من (ص ٢٣٠

وأنا الأحقر الأواه

محمد أنور شاه الكشميري عفا الله عنه

إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ يُؤْتُونَ بِهِ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ

إِكْفَاءُ الْمَلِكِ

صِرَافُ الْمَلِكِ

الإمام لعصر المحدث الكبير شيخ محمد أنور شاه الكشميري الهندي

ولد ١٢٩٢ هـ وتوفي ١٣٥٢ هـ

رحمه الله تعالى

إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ يُؤْتُونَ بِهِ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ

المجيب العلمي

كلمة عن كتاب "اكفار الملحدين" وسبب تأليفه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم لك المثل الأعلى ، فلك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك . صل على سيدنا محمد صفوة رسلك ، وخاتم أنبياءك ، وبارك وسلم ما ترفرف عليه رأيات رحمتك ، وقديم إحسانك ، وعلى آله وصحبه الذين قاموا برفع ألوية الإسلام في سائر بقاع الأرض وبلدانك .

أما بعد : فلاشك أن مدار النجاة والسعادة الأبدية على الإيمان بالله ، وأن مسألة الإيمان أول خلافة ظهرت في الأمة ، فقام للتأليف والتحقيق فيها كبار المحدثين والأئمة ، منهم : الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، والإمام محمد بن نصر المروزي ، والإمام أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي ، والإمام أبو بكر ابن أبي شيبة ، وأبو حاتم بن حبان البستي ، ومحمد بن أسلم الطوسي ، وأبو الحسن عبد الرحمن بن عمر بن رسته ، وأبو عبد الله بن منده الأصبهاني ، وأبو بكر البيهقي ، وأبو عبد الله الحلبي وغيرهم . ومن المتأخرين : الحافظ ابن تيمية الحراني . وكلما حدثت الفتن وتطورت اضطرت العلماء للتأليف والتحقيق بأسلوب اقتضاه العصر ، وبتدقيق توخاه الحاجة ، فقام الجهابذة من أئمة الكلام ، فحققوا الأبحاث في أسفارهم ، والإمام الحجة محمد بن محمد بن محمد الغزالي المتوفى ٥٠٥ هـ أول من أفرد المسألة من المتكلمين بتأليف لطيف سماه : "فيما لا يفرقة بين الإسلام والزندقة" ، وحقق فيها أن كل ما ثبت كونه من الدين بالضرورة الإيمان به واجب ، وإن الإنكار عنه كفر ، وذلك التأويل في ضروريات الدين يرادف الإنكار ، فالتأويل فيها كفر ، مثل الإنكار

جميع حقوق الطبع محفوظة

من منشورات المجلس العلمي

٤١

مجموعة رسائل الكشميري

الطبعة الأولى ١٩٩٦م - ١٤١٦هـ

الطبعة الثانية ٢٠٠٤م - ١٤٢٤هـ

من منشورات المجلس العلمي

٢

اكفار الملحدين في ضروريات الدين

الطبعة الأولى	١٩٣١م	١٣٣٩هـ
الطبعة الثانية	١٩٩٦م	١٤١٦هـ
الطبعة الثالثة	٢٠٠٤م	١٤٢٤هـ

MAJLIS ILMI:

P. o. BOX:1 JOHANNESBURG, SOUTH AFRICA

P. O. SIMLAK, DISTRICT VALSAD, GUJRAT, INDIA.

MAJLIS ILMI KARACHI

الإخراج والطباعة والتوزيع

إدارة القرآن والعلوم الإسلامية

٤٣٧ / D غارڈن ایسٹ کراچی ٥ - باكستان

الهاتف: ٧٢١٦٤٨٨ فاكس: ٧٢٢٣٦٨٨ - ٠٠٩٢٢١

جميع الحقوق محفوظة

المكتبة الإمدادية باب العمرة مكة المكرمة - السعودية

مكتبة الإيمان السمانية، المدينة المنورة - السعودية

«ب»

سواءً بسواء ، ثم تطورت فنن وفنن ، وظهرت بدع ومنكرات ، واتخذت القرامطة والباطنية قدوة في الإلحاد وأسوة في التحريف على طوال القرون ، فلم يخل عهد من عهود الإسلام إلا وبدت فيه هذه البلايا والرزابا من إلحاد وتحريف وتلبيس ، اختباراً لإيمان المؤمنين ، وامتحاناً للراسخين في العلم ، ولكن لله الحمد على من أنعم فوق حملة الدين لحفظه من تلك السيول الجارفة في كل قرن من القرون . ومما بدت فتنة في هذه البلاد في عهد الحكومة البريطانية واستيلائها أن ظهر مدع للنبوته وهو : المرزا غلام أحمد القادياني ، وتدرج خطوات من دعاوى مختلفة ، فادعى أولاً : أنه مجدد ، ومثل للمسيح ، ثم ادعى : أنه المهدي الموعود والمسيح المعهود ، وادعى معه : أنه نبي ، وظل لجميع الأنبياء ، وقال فأنا آدم ، وأنا إبراهيم ، وأنا موسى ، وأنا نوح ، وأنا داود ويوسف ، وأنا سليمان وبحي ، وأنا عيسى . ولما استبعد ادعاءه النبوة فقال تارة : أنه نبي لغوى ، وتارة نبي ظلي ، وتارة بروزي ، على معان اخترعها الزنديق ، ثم ادعى أنه نبي غير تشريعي ، ورسول غير تشريعي ، ثم ارتقى وادعى أنه نبي تشريعي ورسول تشريعي ، ثم جعل وحيه مثل القرآن ، وجعل مسجده المسجد الأقصى ، وجعل قريته مكة المسيح ، وجعل بلدة لاهور مدينة ، وأسس مقبرة سماها : مقبرة الجنة ، كل من دفن فيها فهو من أهل الجنة ، وسمى أزواجه : أمهات المؤمنين ، وأتباعه : أمته ، وأنكر الجهاد وأنكر عقيدة ختم النبوة ، وادعى جواز ظهور نبي بعده . فهكذا أنكر كونه ﷺ خاتم النبيين ، وأنكر نزول عيسى عليه السلام من السماء ، وادعى موته وصلبه ، وأنه ابن يوسف النجار . وادعى أن الدولة البريطانية ظلي الله في الأرض ، وما إلى ذلك من طامات خرافية ، واستشر الحكومة البريطانية هذه الفتنة للقضاء على دين الإسلام فربتها ورشحتها وساعدتها بما لا من حول وطول ، ولولا رحمة الله بعباده وتوفيقه للعلماء بالذب

«ج»

عن حريم دينه لزعرع هذه الفتنة الدهياء والكارثة العمياء أساس الإسلام ولكن الله من على عباده في كل عهد بطائفة يحمل هذه الأمانة الإلهية يحفظونها ويذبون عنها كل تحريف وإلحاد ، وتأويل باطل ، ويقدمونها ناصعة لامة تلاً أنوارها وتشق دياجر التأويلات المظلمة . ثم لما هلك هذا الشقي المتنبئ الكاذب فافترقت أذنا به فرقتين : فرقة تدعى أنه كان نبياً ، وفرقة : أنه كان مجدداً ، وسميت بـ "اللاهورية" ، فاختلف العلماء في إكفار هؤلاء ، وكذلك تردد بعضهم بأنه إذا أمكن تأويل كلامه فهل يتأول ولا يكفر ، والتبس على آخرين قول أبي حنيفة بأنه إذا كان في كلام أحد تسعة وتسعين وجهاً للكفر ووجه للإسلام لا يفتى بكفره ، وكذا اشتبه على طائفة أن المرأ إذا لم يلتزم الكفر وادعى الإسلام أنه لا يكون كافراً ، وهكذا دارت هناك آراء وأفكار بعيدة عن وجه الصواب وبعيدة عن التحقيق ، فقام إمام العصر البهائية محقق هذه العصور الأستاذ الكبير الفقيه المحدث الإمام مولانا الشيخ محمد أنور شاه الكشميري ثم الديوبندي المتوفى سنة ١٣٥٢ هـ رحمه الله ، وحقق هذه المسائل وكشف عن وجوها النقاب كتاباً وسنة ، حديثاً وفقهاً ، أصولاً وكلاماً ، وحقق مسألة الإيمان والكفر ، والإنكار من ضروريات الدين والتأويل فيها ، والإلحاد في حقائق الشرع والتحريف فيها ، وما إلى ذلك من تحقيقات رصينة ومسائل عويصة من كل ما له صلة بالمقام من غرر النقول من كتب القدماء والمتأخرين من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين من جهابذة أهل التحقيق من مظان بعيدة وغير المظان كـ "شفاء العليل" لابن القيم ، و "صبح الأعشى" للقلقشندي ، و "خلق أفعال العباد" البخاري ، و "كتاب العلم" الذهبي ، و "كتب الأسماء والصفات" له ، و "كتاب الفتوحات" لابن عربي الشيخ الأكبر ، وما إلى ذلك من كتب كثيرة لا يحيط بها بالحد ما يتعلق بالموضوع . ثم لم يقتصر نقوله على فقه

الحنفية ، بل جمع غرر النقول من كتب المذاهب من المالكية والشافعية والحنابلة وكذلك لم يقتصر ولم يقتنع بكتب الماتريديّة من المتكلمين ، بل نقل من الأشاعرة وعقائد الحنابلة ما دل على اتفاق مذاهب الفقهاء ومذاهب أهل الكلام .

وبالجملة جمع المواد المبعثرة في شتى المصادر في صعيد واحد ، وجمع فأوعى ، وببحث فاستوفى ، وحقّق فأجاد واستنبط حقائق فقهية من كلام جهابذة الفقه والحديث وغيرهما ، فأفاد وأفاض في نواحي البحث والتدقيق ، فأثى بالعجب العجائب وغرّب الكتب والأسفار الضخمة ، وأخرج من ثناياها وطواياها كل ما له صلة بالموضوع ، واستوعب استيعاباً بالغاً مدهشاً ما لا يرجى إلا من أمثاله من الجهابذة المستبحرين . فيا سبحان الله ع :

إذا كانت النفوس كباراً تعبت في مرادها الأجسام

يطالع مجلدات من كتاب ويستخرج منها أسطراً وحروفاً . فرحمه الله ورضى عنه وأرضاه . من ذا الذي يقدر هذه الجهود الجبارة في البحث والتفكير في حنايا ضلوعه ، ومن ذا الذي يدرك هذه الأفكار الدقيقة في مشاعره بحر لا تكدّر الدلاء وداء لا تقطع بالأرماث :

شيخ عجائبه لم تبق في سمر ولا عجب شيخ بعده عجباً

فهذا هو كتاب " إكفار الملحدين في ضروريات الدين " وكان سماه أولاً : " إكفار التأولين والملحدين في شئ من ضروريات الدين " لو لم يكن مثل هذا الإمام المحقق ألف مثل هذا العلق النفيس وحل غوامض المسائل وحل حقائق المسائل ودقائق المسائل حتى انصدمت هذه المسائل ، وبقي الناس وأهل العلم في لبسة وخفاء . والحمد لله قد أصبحت

المسائل هذه من عدم تكفير أهل القبلة وعدم إكفار التأولين أبيّن من فرق الصديق وقلق الصبح . فلاريب أنه أحسن إلى الأمة وإلى العلم بتأليف هذا الكتاب البديع في هذه المعضلات الدقيقة ، فجزاه الله خير ما يجزى علماء الراسخين العاملين والأعلام الربانيين . ثم قدمه لأكابر العلماء وأرباب الفتوى في عهده مثل الحجة الفقيه المحدث العارف المحقق مولانا الشيخ خليل أحمد السهارنفوري مؤلف " بذل المجهود في شرح سنن أبي داود " والمحقق الفاضل الشيخ رحيم الله البجنوري من مشاهير أصحاب الحجة مولانا محمد قاسم النانوتوي ، والعارف الفقيه الديوبندي مولانا الشيخ المفتي عزيز الرحمن الذي خدم مسند الإفتاء في دارالعلوم بدوبند خمسين عاماً ، والشيخ الفقيه المحقق حكيم الأمة مولانا أشرف على التهانوي ، والشيخ الفقيه المفتي محمد كفاية الله الدهلوي الذي كان مداراً للفتوى في هذه البلاد ، والمحقق متكلم هذا العصر شيخ الإسلام شبير أحمد العثماني شارح " مسلم " وغيرهم ، وهؤلاء الأعلام كانوا مشايخ عصرهم ، كان يدور عليهم رحي الإفتاء ، وكانوا أقطاب التحقيق . حتى تتفق كلمة العلماء الأجلة في هذه المعضلات العويصة ، ولا يبقى هناك أي خلاف فيها ، ولا يبقى أدنى ريب في إكفار المرزا غلام أحمد القادياني ؛ وكفره وكفر أتباعه وأذنايه من المرزائية واللاهورية ، ولم يكن تقديم الكتاب للتقريب والثناء والتقدير ، وكان بعيداً من ذوقه ، وكان في غنى من تقرير مشايخ العصر ، بيد أنه أراد أن يتفق كلمة القوم في هذه المسائل التي لها أهمية كبيرة في الوقت نفسه كما سمعته أذنأي ووعاه قلبي من حضرته شفاهاً ، والله سبحانه وتعالى ، التدقيق ، وهو الذي شرح مدارج العلماء مثل هذا التحقيق ، فله الحمد الجزيل على نعمائه . والصلاة والسلام على صفوة أنبياءه وعلى آله وصحبه وأصفياه .

أما بعد : فهذه رسالة في واقعة فتوى قصدت بها النصيح والذكرى ، لمن كان له قلب ، أو ألقى السمع وهو شهيد ، سميتها : إكفار المتأولين والملحدون في شيء من ضروريات الدين ، أخذاً للإسم والحكم من قوله تعالى : (إن الذين يلحدون في آياتنا لا يخفون علينا (١) ، أفمن يلقى في النار خير أم من يأتي آمناً يوم القيامة ، اعملوا ما شئتم ، إنه بما تعملون بصير) .

قال ابن عباس : يضعون الكلام في غير موضعه .

والمراد " بالضروريات " على ما اشتهر في الكتب : ما علم كونه من دين محمد ﷺ بالضرورة ، بأن تواتر عنه واستفاض ، وعلمته العامة (٢) ، كالوحدانية ، والنبوة ، وختمها بخاتم الأنبياء ، وانقطاعها بعده ، وهذا مما شهد الله به في كتابه ، وشهدت به الكتب السابقة ، وشهد به نبينا ﷺ ، وشهد به الأموات أيضاً ، كزيد بن خارجه الذي تكلم بعد الموت ، فقال : محمد رسول الله النبي الأُمِّي ، خاتم النبيين ، لا نبي بعده ، كان ذلك في الكتب الأول ، ثم قال : صدق صدق . " ذكره بهذا اللفظ في " المواب " .

(١) أراد بقوله : « لا يخفون علينا » : أنهم وإن كتموا كفرهم ، وتسترُوا بالتأويل الباطل ، وأرادوا الإخفاء ، لكنهم لا يخفون علينا . قال أبو يوسف في " كتاب الخراج " (ص - ١٧٩) : وكذلك الزنادقة الذين يلحدون وقد كانوا يظهرون الإسلام . منه .

(٢) أي استفاض علمه حتى وصل إلى دائرة العوام ، وعلمه كواف توفيقه ، فإن جهله كواف منهم لعدم رغبتهم في تعلم الدين وعلمه كواف منهم فهو ضروري . منه .

وغيرها ، وكالبعث والجزاء ، ووجوب الصلاة والزكاة ، وحرمية الخمر ونحوها ، سمي : ضرورياً ، لأن كل أحد يعلم أن هذا الأمر مثلاً من دين النبي ﷺ ، ولا بد ، فكونها من الدين ضروري وتدخل في الإيمان ، لا يريدون أن الإتيان بها بالجوارح لابد منه ، كما يتوهم ، فقد يكون استحباب شيء أو إباحته ضرورياً يكفر جاحده ، ولا يجب الإتيان به ، فالضرورة في الثبوت عن حضرة الرسالة (١) ، وفي كونه من الدين ، لا من حيث العمل ، ولا من حيث الحكم المتضمن ، فقد يكون حديث متواتراً ويعلم ثبوته عنه ﷺ ضرورة ، ولا بد ، ويكون الحكم المتضمن فيه نظرياً من حيث العقل ، كحديث عذاب القبر ، ثبوته عنه ﷺ مستفيض ، وفهم كيفية العذاب مشكل . والإيمان عمل من أعمال القلب ، كما أشار إليه البخاري رحمه الله تعالى (٢) يستلزم إرادة إطاعة الشريعة في كل شيء

(١) وكذلك في حاشية " جوهرة التوحيد " (ص - ١٥) وإن

بعض المتواترات لا يكفر بجهلها ، نعم يجحودها بعد التعليم . وفي هامش

" الموافقات " (ص - ٥٦ ج - ٢) ثم عقد الفرق الرابع والتسعين

بين قاعدة : ما لا يكون الجهل فيه عذراً ، وقاعدة ما يكون الجهل عذراً

فيه ، وخلاصة الفرق بينهما أن الجهل المغفوع عنه ما يتعذر الاحتراز عنه

عادة ، وغير المغفوع عنه ما لا يتعذر الاحتراز عنه في العادة ، ولا بد أن يراجع

ما في الردة من " دائرة المعارف " (ص - ٣٠٨ ج - ٢) من عهده إلى

أمرائه ، وكتابه إلى أهل الردة ، وما جعله دعاية (ص ٢٠٨ ج - ٤) ،

وقبولها (١). وهذه الإرادة شئ واحد ينسحب على كل الشريعة ، لا يزيد ولا ينقص ، فمن جحد شيئاً واحداً من الضروريات فقد آمن ببعض الكتاب وكفر ببعضه ، وهو من الكافرين ، وإن ركض إلى بلاد "الصين" و"أوربا" لنشر ما زعمه ديناً ، وراه الجاهلون خدمة للإسلام :

وكل بدعى حباً لليلي وليلى لا تفر لهم بذاك

وهذا الأمر هو الذي دار بين الشيخين أبي بكر وعمر ، فقاتل

(١) وفي قصة أهل نجران من الفوائد : أن إقرار الكافر بالنبوة لا يدخله في الإسلام حتى يلتزم أحكام الإسلام "فتح الباري" (ص ٧٤ ج ٨) وأوضحه في "الهدى" حسناً ، فراجعه . فالإيمان هو : التصديق بكل ما جاء به رسول الله ﷺ وإن لم يكن متواتراً ، والتزام أحكامه والتبرؤ من كل دين سواه .

ومن قصره من المتكلمين على الضروريات فلأن موضوع فتنهم هو القطعي ، لا أن المؤمن به هو القطعي فقط ، نعم التكفير إنما يكون بحجوده فقط .

ثم من قال : أنه قول وعمل ، يزيد وينقص — أي بالطاعة والمعصية — كان أراد : أنه لا بد من الفرق هناك بين المؤمن الكامل والعاصي . ومن قال : لا يزيد ولا ينقص ، كان أراد : أنه لا يتبعض ، ويكون بمجموع ما جاء به النبي ﷺ ، ثم جاء المشغوفون بالخلاف فحملوا كل عبارة فوق ما أرادوا من التشكيك في نفس الاعتقاد أو الإجماع .

(ص ١٣٦ ج ٢) . وترجمة : "عون بن عبد الله" من "تهذيب التهذيب" (ص ٤١ ج ٨) ومن "إبصار الحق" (ص ٤١٠) . منه .

أبو بكر من فرق بين الصلاة والزكاة ، يريد : أنه لبس مؤمناً من لم يؤمن بالكل ، فشرح الله له صدر عمر رضي الله عنه أيضاً ، فرأى ما رآه أبو بكر ، فعند "مسلم" (١) عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، ويؤمنوا بي وبما جئت به ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله » (٢) .

ثم إن التواتر قد يكون من حيث الإسناد : كحديث : « من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » ، ذكر في "الفتح" (٣) : أنه ثبت صحيحاً وحسناً من طريق ثلاثين صحابياً .

(١) ص — ٣٧ ج ١

(٢) وعند "مسلم" أيضاً ما في (ص ٨٦ ج ١) عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال : « والذي نفس محمد ﷺ بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودى ولا نصراني ثم يموت ، ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار » . منه .

وما في "المستدرک" (ص ٣٤٢ ج ٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « ما من أحد يسمع بي من هذه الأمة ولا يهودى ولا نصراني ولا يؤمن بي إلا دخل النار . فجعلت أقول : أين تصديقها في كتاب الله ؟ حتى وجدت هذه الآية : (ومن يكفر به من الأحزاب فالنار موعده) قال : الأحزاب : الملل كلها » وراجع حقيقة

المرجعة من المصاحف .

(٣) ص — ١٨١ ج ١

قلت : وأحاديث ختم النبوة جمعها بعض أصحابي ، وهو : المولى محمد شفيع الديوبندي (١) ، فبلغت أزيد من مائة وخمسين ، منها نحو ثلاثين من " الصحاح الستة " .

وقد يكون من حيث الطبقة ، كتواتر " القرآن " ، تواتر على البسيطة شرقاً وغرباً ، درساً وتلاوة ، حفظاً وقراءة ، وتلقاه الكافة عن الكافة طبقة عن طبقة (٢) ، اقرأ وارق إلى حضرة الرسالة ، ولا تحتاج إلى إسناد يكون عن فلان عن فلان .

وقد يكون تواتر عمل وتواتر توارث ، وقد تجتمع أقسام كما في أشياء من : الوضوء كالسواك من المضمضة ، والاستنشاق .

ثم إن التواتر يزعمه بعض الناس قليلاً ، وهو في الواقع يفوت الحصر في شريعتنا ، ويعجز الإنسان أن يفهرسه ، ويذهل الإنسان عن التفاته ، فإذا التفت إليه رآه متواتراً ، وهذا كالبديهي ، كثيراً ما يذهل عنه ويحفظ النظرى .

وإذا علمت هذا فنقول : الصلاة فريضة ، واعتقاد فرضيتها فرض ، وتحصيل علمها فرض ، وجعلها كفر ، وكذا جهلها ، والسواك سنة ، وإعتقاد سنيتها فرض ، وتحصيل علمه سنة ، وجعلها كفر ، وجهله حرمان ، وتركه عتاب أو عقاب .

(١) وهو الشيخ العلامة المفتي محمد شفيع الديوبندي مدير " دارالعلوم "

(٢) وأما نقل مجموع الطبقة عن طبقة أخرى أنه كتاب منزل من الله عز وجل ، ننسأ ﷺ فإنه شئت لك فيه جمع المسامحة .

ثم أثبتنا في الفصول الآتية إجماع أهل الحل والعقد على أن : تأويل الضروريات وإخراجها عن صورة ما تواتر عليه ، وكما جاء ، وكما فهمه ، وجرى عليه أهل التواتر ، أنه كفر . [وذهبت الحنفية بعد هذا إلى أن إنكار الأمر القطعي وإن لم يبلغ إلى حد الضرورة كفر . صرح به الشيخ ابن الهمام في " المسيرة " (١) وهو متجه من حيث الدليل .

ثم إن الأمر الشرعى الضرورى قد يكون التعبير عنه وتفهمه للناس سهلاً ، ويشترك لسهولة فيه الخواص والأوساط والعوام ، فإذا تواتر مثل ذلك عن صاحب الشرع وكان مكشوف المراد لم تتجاذب الأدلة فيه وجب الإيمان به على حاله بدون تصرف وتعجرف ، وذلك كمسألة ختم النبوة ، لا إشكال ولا إعضال في فهمها ، ويفهمه الكواف بجملة : « إن الرسالة والنبوة قد انقطعت ، فلا رسول بعدى ولا نبي » . أو بجملة : « ذهبت النبوة وبقيت المبشرات » . يكفى في فهم هذه المسألة وحقيقتها هذه الحروف . ثم إذا تواتر عن صاحب الشرع ، واستفاض عنه نحو مائة وخمسين مرة وأزيد ، وأصر عليه وبلغه على رؤوس المنابر والمنابر ، ولم يشر مرة من الدهر إلى أنه متأول ، وفهمت عنه الأمة المشاهدون والغائبون طبقة بعد طبقة ، واشتهر عند العامة أن لا نبوة بعد ختم الأنبياء ، وإنما ينزل عيسى عليه السلام من السماء حكماً مقسطاً ، وتكون جرت شؤون وملاحم ، ودارت دوائر بين المسلمين والنصارى ، فيقوم المهدي - عليه السلام - لإصلاح المسلمين ، وينزل عيسى - عليه السلام - لإصلاح

وتواتر نزوله عليه السلام (١) ، كما صرح به علماء النقل ، كالحافظ ابن كثير في "تفسيره" (٢) ، والحافظ ابن حجر في "فتح" (٣) و "تلخيصه" (٤) .

ثم جاء ملحد وحرف تلك النصوص — كما فعلته الزنادقة — وقال بأن الله سماه : ابن مريم ، وإن المراد "باليهود" : علماء الإسلام الذين لا يؤمنون بذلك الملحد ، لأنهم جمدوا على الظاهرية وحرّموا الروحانية . ولم يدرك الملحد أن الزنادقة الذين مضوا ، وبادوا ، كانوا أبلغ منه في تلك الروحانية ، إن كانت تلك الزنادقة روحانية .

وهذا أستاذه وأبوه الروحاني : "الباب" ثم "البهاء" و"قرة العين" هلكوا عن قريب ، وادعوا ما ادعى ، وأتباعهم الأشقياء أكثر من أتباعه ، فأين له بهاء كالبهاء ؟ وأين له ثبات في الحروب ؟ ومكافحة بالصدر ببنادق الرصاص ؟ وإخباره بالنجاة منها ، ثم وقوع الأمر كذلك ؟ وأين له منطق كمنطق قرة العين ؟

لها بشر مثل الحرير ومنطق رخم الحواشي لا هراء ولا نزر

(١) وقد جمعت أحاديث نزوله عليه السلام في رسالة سميتها : "التصريح بما تواتر في نزول المسيح" ، قد طبعت فيها نحو سبعين حديثاً ، ونحو أربعين منها صحاح وحسان . منه .

(٢) ص — ٥٨٢ ج — ١ في سورة "نساء" ، وص — ١٣٢

(٣) ص — ٣٥٧ ج — ٦

ولأنما بضاعته تلقف كلمات من الصوفية الكرام "كالتجلى" و"البروز" وتحريف مرادهم ، وسرقة القباء واتخاذ قيصاً ، وإتباع الفلسفة الجديدة وما فتشه أهل "أوربا" وجعله وحياً يوحى إليه شيطانه ، وقد مهد له ذلك قبله أمثاله ، منهم : الحكيم محمد حسن الأمروهي ، صاحب "غاية البرهان في تأويل القرآن" على أنهم كانوا أحسن حالاً منه ، فإنهم لم يتنبأوا ، فإذا كان الأمر هكذا أكفرناه بالإجماع ، وجعلنا الهاوية أمه .

ويعجبني قول المتنبي :

لقد ضل قوم بأصنامهم وأما بزق رياح فلا

وقد قال قائل : إن الأحوط فيه :

وكان امرأ من جند ابليس فارتقى

به الحال حتى صار ابليس من جنده

هذا وقد بلغني كلام بعضهم : أن مالكا الإمام رحمه الله قاتل بموت عيسى عليه السلام ، وهذا من سوء الفهم ، فقد صرح مالك رحمه الله أيضاً في "العتية" بنزوله ، كما انعقد الإجماع عليه . ذكره الأبي في "شرح صحيح مسلم" (١) .

وأما إن كان امرأ يعسر فهمه وتفهمه كسألة القدر ، وعذاب القبر ، والإستواء على العرش ، والنزول إلى سماء الدنيا ، وغير ذلك من المتشابهات والأمور الإلهية ، ثم تواتر واستفاض ، فإن جحد من بلغه ذلك الأمر أصل ما جاء أكفرناه بلا خطر ، وإن بحث في الكيفية ، وأثبت وجهاً ، ونزل فيه ، ونفى آخر عقده ، ويتبني أن يراجع ما ذكره ابن رشد

الحفيد في رسالته "فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة"، فإنه عبر عما ذكرناه بعبارة منطقية. قال عز شأنه:

(ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً أو قال أوحى إلى ولم يوح إليه شيء، ومن قال سأنزل مثل ما أنزل الله ولو ترى إذ الظالمون في غمرات الموت والملائكة باسطوا أيديهم أخرجوا أنفسهم اليوم تجزون عذاب الهون بما كنتم تقولون على الله غير الحق وكنتم عن آياته تستكبرون). الآية سورة الأنعام.

ثم إن بعد ما هلك ذلك الملحد انشق العصاين أذنا به في من يخلفه، فاتخذ من تفاريقه ساجور، ففارق بعضهم جيله، وأظهر أنه لم يكن نبياً، ولم يدع، ولم تبق في الإسلام، لكنه مهدي وعيسى المحمدي (والعياذ بالله) وأراد بذلك استمالة الخلق وتلفتهم إليه، ولا ينجو من الكفر إلا من أكفر ذلك الملحد بلا تلثم وتردد، لوجهه:

الأول: إن ذلك الملحد، ادعاه النبوة بل الرسالة، نعم وتشريعاً أكثر من نباح العواء في كلامه، فإنكاره مكابرة فاضحة لا يلتفت إليها، و يكفر من لم يكفره.

وما قولك فيمن لم يكفر مسيلمة وذهب يأول ادعائه وسجعانه؟ وما قولك فيمن لم يكفر من يعبد الصنم، وتأول بأنه لا يعبد بل يختر لوجهه كلما رآه؟ وهذا أيضاً مكابرة لا يلتفت إليها، كيف! لورآه يسجد للصنم ألف مرة أفيخرج له الإنسان وجهاً؟ ومثل هذه المهملات لا يصغى إليها.

والثالث: إن تاب مرة واحدة قبلت توبته، فإن تكرر ذلك منه لم تقبل. اهـ.

والحاصل أن التأويل لكلامه ليس تأويلاً بل هو كذب له لا يغير حكماً.

الثاني: إنه قد تواتر، وانعقد الإجماع على نزول عيسى بن مريم عليه السلام، فتأويل هذه وتحريفه كفر أيضاً. وقد قال في "روح المعاني" - وهو من محقق المتأخرين - : إن من لم يقل بنزوله فقد أكفره العلماء، وهو على القاعدة في إنكار ما تواتر في الشرع. وقد رأيت كلام ذلك الملحد المتنبي في قوله تعالى: (وإن من أهل الكتب إلا ليؤمنن به قبل موته)، وكلام أتباعه فقتل كيف قدر، بذلوا جهدهم في تأويله وتحريفه ولم يستولهم شيء، فيجب أن يكفروا.

الثالث: إنهم منحوا رتبة مثل عيسى عليه السلام من الرسل أولى الغرم لمثل هذا الآخر الزنيم فيجب أن يكفروا. راجع "فتح الباري" (١) من (باب ما يستحب للعالم إذا سئل: أي الناس أعلم). وغاية من يحتاط لهم أن يستتيبهم، فإن تابوا وإلا فهم كفرون، وليس في الشريعة الإسلامية إلا هذا القدر، كما قد أثبتناه بالإجماع في ما بعد في الفصول، وعرض التوبة أيضاً إنما يكون من حاكم الإسلام عند إبرام الأمر والفصل: فأما لهذا وإما لهذا

وأما الآن فلم يبق لهم إلا الكفر، فليجعلوه شعاراً أو دثاراً حتى يحلهم دار البوار.

وهو مقطوع به عقلاً ونقلاً، والصائر إلى خلافه كفر، لأنه أمر معلوم من الشرع بالضرورة اهـ (ص - ١٩٦ ج - ١).

والشارع عليه السلام لم يعذر قط في تأويل باطل . فقال — في أمر عبد الله بن حذافة أمير السرية من تحته بدخول النار — : " لودخلوها ما خرجوا منها إلى يوم القيامة ، إنما الطاعة في المعروف " . وقال — في المشجوج رأسه حيث أمره بالغسل فمات — : " قتلوه قاتلهم الله " . وكيف غضب في تطويل معاذ رضي الله عنه صلاته بالقوم ؟ وفي واقعة أخرى مثلها ، لعلها لأبي بن كعب ، وفي قتل خالد بن خالد من قال : " صباءنا صباءنا " ولم يحسنوا أن يقولوا : " أسلمنا " ، وفي قتل أسامة من قال : " لا إله إلا الله " فزعمها درأ لنفسه ، وفي واقعة من أعتق عبيده عند الاحتضار ولم يكن له غيرهم . وغير ذلك من الوقائع ، كالسؤال عن ضالة الإبل ، مما كان التأويل فيها في غير محله ، وعلى تعبير الفقهاء في فصل غير مجتهد فيه ، بخلاف نحو ترك الصلاة عند الذهاب إلى بني قريظة ، ومن صلى بالتيمم ثم وجد الماء في الوقت فتوضأ وأعاد ، ومن لم يعد فلم يعنف أحداً فيه ، لأن التأويل فيه لم يكن قطعي البطلان ، ولكم أسوة حسنة في رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والله الهادي ، ومن يضل الله فما له من هاد .

تفسير الزندقة والالحاد والباطنية وحكمها ثلاثتها

واحد وهو الكفر

قال : التفازاني في " مقاصد الطالبين في أصول الدين " : الكافر إن أظهر الإيمان خص بإسم " المنافق " ، وإن كفر بعد الإسلام " فبالمرتد " ، وإن قال بتعدد الآلهة " فبالشرك " ، وإن تدين ببعض الأديان " فبالكتابي " ، وإن أسند الحوادث إلى الزمان واعتقد قدمه

" فبالدهري " ، وإن نفي الصانع فبالمعطل ، وإن أبطن عقائد هي كفر بالإتفاق " فبالزنديق " .

وقال في شرحه : قد ظهر أن : " الكافر " اسم لمن لا إيمان له ، فإن أظهر الإيمان خص بإسم المنافق ، وإن طرأ كفره بعد الإسلام خص بإسم المرتد ، لرجوعه عن الإسلام . وإن قال بالهين أو أكثر ، خص بإسم المشرك ، لإثباته الشريك في الألوهية ، وإن كان متديناً ببعض الأديان والكتب المنسوخة ، خص بإسم الكتابي ، كاليهودي والنصراني ، وإن كان يقول بقدم الدهر وإسناد الحوادث إليه ، خص بإسم الدهري ، وإن كان لا يثبت الباري تعالى خص بإسم المعطل ، وإن كان مع اعترافه بنبوة النبي صلى الله عليه وسلم وإظهاره شعائر الإسلام يطن عقائد هي كفر بالإتفاق ، خص بإسم الزنديق ، وهو في الأصل منسوب إلى : الزند ، إسم كتاب أظهر مزدك في أيام قباد ، وزعم أنه تأويل كتاب المجوس الذي جاء به زرادشت ، الذي يزعمون أنه نبيهم (١) .

قوله : " المعروف " اهـ . فإن الزنديق بموه يكفره ، ويروج عقيدته الفاسدة ، ويخرجها في الصورة الصحيحة ، وهذا معنى لإبطان الكفر ، فلا ينافي إظهاره الدعوى إلى الضلال ، وكونه معروفاً بالإضلال اهـ . ابن كمال (٢) .

وقيل : لا يقبل إسلامه إن ارتد إلى كفر خفي ، كزندقة ، وباطنية (٣) ، فالمراد بابطان بعض عقائد الكفر ليس هو الكتمان من الناس ، بل

(١) شرح مقاصد ص — ٢٦٨ — ج — ٢ .

(٢) رد المحتار ص — ٢٩٦ — ج — ٣ .

(٣) منهاج للنووي (ص — ١٢١) .

المراد : أن يعتقد بعض ما يخالف عقائد الإسلام مع ادعائه إياه (١) وحكم المجموع من حيث المجموع الكفر لا غير .

وفي المسند (٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "سيكون في هذه الأمة مسخ ، ألا و ذلك في المكذبين بالقدر والزندقية" . قال في "الخصائص" سنده صحيح .

وفي "منتخب كنز العمال" (٣) مرفوعاً ما يفسرها (٤) .

(١) وهو المراد بقولهم : يبطن الكفر ، أى يخلط . "فتح الباري" ص — ٢٤٠ ج — ١٢ .

(٢) مسند أحمد ص — ١٠٨ ج — ٢ .

(٣) ص — ٥٠ ج — ٦ .

(٤) يكون قوم من أمتي يكفرون بالله وبالقرآن ، وهم لا يشعرون ، كما كفرت اليهود والنصارى ، يقرون ببعض القدر ويكفرون ببعضه ، يقولون : الخير من الله ، والشر من إبليس ، فيقرأون على ذلك كتاب الله ، ويكفرون بالقرآن بعد الإيمان والمعرفة ، فما تلقى أمتي منهم من العداوة والبغضاء والجدال أولئك زنادقة هذه الأمة ، في زمانهم يكون ظلم السلطان ، فيأله من ظلم وحيف وإثرة . ثم يبعث الله طاعوناً فيفنى عامتهم ، ثم يكون الحسف ، فما أقل من ينجو منهم ! المؤمن يومئذ قليل فرحه ، شديد غمه ، ثم يكون المسخ فيمسخ الله عامة أولئك قردة وخنازير ، ثم يخرج الدجال على إثر ذلك قريباً . "طب" و"البغوى" عن : رافع بن خديج .

ما المراد بأهل القبلة الذين لا يكفرون

قال التفتازانى في المقاصد : المبحث السابع في حكم مخالف الحق من أهل القبلة . ليس بكافر ما لم يخالف ما هو من ضروريات الدين ، كحدوث العالم ، وحشر الأجساد . وقيل : كافر . وقال الأستاذ : نكفر من أكفرنا ، ومن لا فلا . وقال قدماء المعتزلة : نكفر الحجرة ، والقائلين بقدم الصفات ، وخلق الأعمال ، وجهلائهم : نكفر من قال بزيادة الصفات ، وبجواز الرؤية وبالحروج من النار ، وبكون الشرور و القبائح بخلقه وإرادته .

لنا : إن النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده لم يكونوا يفتشون من العقائد ، وينبهون على ما هو الحق . فإن قيل : فكذا في الأصول المتفق عليها . قلنا : لاشتهارها وظهور أدلتها على ما يليق بأصحاب الجمل ، قد يقال : ترك البيان إنما كان اكتفاءً بالتصديق الإجمالي ، إذ التفصيل إنما يجب عند ملاحظة التفاصيل ، وإلا فكم من مؤمن لا يعرف معنى القديم والحادث ، هذا وإكفار الفرق بعضها بعضاً مشهور .

وقال في شرحه في "باب الكفر والإيمان" : ومعناه أن الذى اتفقوا على ما هو من ضروريات الإسلام ، كحدوث العالم ، وحشر الأجساد ، وما يشبه ذلك ، واختلفوا في أصول سواها كمسألة الصفات ، وخلق الأعمال ، وعموم الإرادة ، وقدم الكلام ، وجواز الرؤية ، ونحو ذلك مما لا نزاع فيه ، أن الحق فيها واحد ، هل يكفر المخالف للحق بذلك الاعتقاد و بالقول به أم لا ، وإلا فلا نزاع في كفر أهل القبلة المواظب طول العمر على الطاعات باعتقاد قدم العالم ونفى الحشر ونفى العلم بالجزئيات ونحو ذلك ،

وكذا بصدور شيء من موجبات الكفر عنه، وأما الذي ذكرنا فذهب الشيخ الأشعري وأكثر الأصحاب إلى أنه ليس بكافر، وبه يشعر ما قال الشافعي رحمه الله تعالى عليه: "لا أرد شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية، لاستحلالهم الكذب". وفي "المنتقى" عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه: "أنه لم يكفر أحداً من أهل القبلة". وعليه أكثر الفقهاء. ومن أصحابنا من قال بكفر المخالفين (١).

اعلم أن المراد بأهل القبلة: الذين اتفقوا على ما هو من ضروريات الدين. كحدوث العالم، وحشر الأجساد، وعلم الله تعالى بالكلية والجزئية، وما أشبه ذلك من المسائل المهمة، فمن وازب طول عمره على الطاعات والعبادات مع اعتقاد قدم العالم ونفي الحشر أو نفي علمه سبحانه بالجزئيات لا يكون من أهل القبلة، وإن المراد بعدم تكفير أحد من أهل القبلة عند أهل السنة: أنه لا يكفر ما لم يوجد شيء من إمارات الكفر وعلاماته، ولم يصدر عنه شيء من موجباته (٢).

إن غلافه — أي في هواه — حتى وجب إكفاره به لا يعتبر خلافه ووفاقه أيضاً، لعدم دخوله في مسمى الأمة المشهود لها بالعصمة وإن صلى إلى القبلة واعتقد نفسه مسلماً، لأن الأمة ليست عبارة عن المصلين إلى القبلة، بل عن المؤمنين، وهو كافر وإن كان لا يدري أنه كافر (٣).

(١) "شرح مقاصد" ص ٢٦٨ إلى ٢٧٠ ج ٢

(٢) "شرح الله أكبر" ص ١٨٥

(٣) ص ٢٠٨ تحقيق شرح "أصول حسامي"

ونحوه في "الكشف شرح البزدوى" (١) من الإجماع، و"الإحكام" (٢) للآمدى من المسألة السادسة منه.

لا خلاف في كفر المخالف في ضروريات الإسلام وإن كان من أهل القبلة المواظب طول عمره على الطاعات. كما في "شرح التحرير". "رد المختار" من الإمامة (٣) ومن جحود الوتر (٤).

أيضاً ثم قال (أي صاحب "البحر"): والحاصل أن المذهب عدم تكفير أحد من المخالفين فيما ليس من الأصول المعلومة من الدين ضرورة. الخ. فافهم (٥).

أهل القبلة في اصطلاح المتكلمين من يصدق بضروريات الدين أي الأمور التي علم ثبوتها في الشرع واشتهر، فمن أنكر شيئاً من الضروريات كحدوث العالم وحشر الأجساد، وعلم الله سبحانه بالجزئيات، وفرضية الصلاة والصوم لم يكن من أهل القبلة، ولو كان مجاهداً بالطاعات، وكذلك من باشر شيئاً من إمارات التكذيب كسجود الصنم والإهانة بأمر شرعي والاستهزاء عليه، فليس من أهل القبلة، ومعنى: "عدم تكفير أهل القبلة" أن لا يكفر بارتكاب المعاصي، ولا بانكار الأمور الخفية غير المشهورة. هذا ما حققه المحققون فاحفظه (٦).

(١) ص ٢٣٨ ج ٣ (٢) ص ٣٢٦ ج ١

(٣) ص ٣٧٧ ج ١

(٤) ص ٦٢٢ ج ١ مطبوع مصر سنة ١٢٧٢ هـ

(٥) "رد المختار" ص ٥٢٥ ج ١

(٦) "نبراس" شرح عقائد نسفي ص ٥٧٢

وفي "جوهره التوحيد" :

ومن لمعلوم ضروري جحد من ديننا يقتل كفراً ليس حد
وشرحه شارحه وذكر أن هذا مجمع عليه، وذكر أن الماتريدية يكفرون
بعد هذا بانكار القطعي وإن لم يكن ضرورياً ،

قلت : نوارده الأصوليون من أصحابنا في إنكار ما أجمع عليه الصحابة ،
إذ جعلوه كالكتاب في الرتبة .

وقال الحافظ ابن تيمية رحمه الله تعالى في "إقامة الدليل" (١) : و
إجماعهم حجة قاطعة يجب اتباعها ، بل هي أوكد الحجج ، وهي مقدمة
على غيرها ، وليس هذا موضع تقرير ذلك ، فإن هذا الأصل مقرر في
موضعه ، وليس فيه بين الفقهاء بل ولا بين سائر المؤمنين الذين هم
المؤمنون خلاف ، وإنما خالف فيه بعض أهل البدع المكفرين ببدعتهم أو
المفسقين بها ، بل من كان يضم إلى بدعته من الكبائر ما بعضه يوجب
الفسوق اهـ .

لكن يحتمل أن يكون ما أجمع عليه الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين من
الضروري عندهم ، وقد أشار إليه في "روح المعاني" (٢) تحت قوله : (إن الذين
كفروا سواء عليهم الآية) . ومثله في "شرح التحرير" (٣) للمحقق ابن أمير الحاج
تلميذ المحقق ابن الهمام وتلميذ الحافظ ابن حجر ، ذكره في تقسيم الخطأ
وبسطه ، ونحوه في "التلويح" للتفتازاني من حكم الإجماع . وعبارة المحقق
ابن أمير الحاج في "شرح التحرير" ، هكذا :

(١) ص - ١٢٠ ج - ٣ (٢) ص - ١١٧ ج - ١

(٣) ص - ٣١٨ ج - ٣

"والمراد بالمتدع : الذي لم يكفر ببدعته ، و قد يعبر
عنه بالمتدع من أهل القبلة ، كما أشار إليه المصنف سابقاً
بقوله : "وللنهي عن تكفير أهل القبلة" هو الموافق على ما هو
من ضروريات الإسلام ، كحدوث العالم ، وحشر الأجساد
من غير أن يصدر عنه شئ من موجبات الكفر قطعاً من
اعتقاد راجع إلى وجود إله غير الله تعالى ، أو إلى حلوله
في بعض أشخاص الناس ، أو إنكار نبوة محمد ﷺ أو ذمه
أو استخفافه ، ونحو ذلك المخالف في أصول سواها مما
لا نزاع أن الحق فيه واحد ، كمسألة الصفات ، وخلق الأعمال ،
وعموم الإرادة وقدم الكلام ، ولعل إلى هذا أشار المصنف
رحمه الله تعالى ما ضياً بقوله : إذ تمسكه بالقرآن أو الحديث
أو العقل ، إذ لا خلاف في تكفير المخالف في ضروريات
الإسلام من حدوث العالم ، وحشر الأجساد ، ونفى العلم
بالجزئيات ، وإن كان من أهل القبلة المواظب طول العمر
على الطاعات ، وكذا المتلبس بشئ من موجبات الكفر
ينبغي أن يكون كافراً بلا خلاف ، وحينئذ ينبغي تكفير
الخطايية لما قدمناه عنهم في فصل شرائط الراوى ، وقد
ظهر من هذا أن عدم تكفير أهل القبلة بذنب ليس على
عمومه إلا أن يحمل الذنب على ما ليس بكفر فيخرج المكفر
به كما أشار إليه المصنف اهـ .

ثم ذكر عن السبكي ما لا يضرنا ، فإنه فيما إذا تكلم بالشهادتين بعد
ما كان نفوه بكلمة الكفر ، جعله كسلم ارتد ثم أسلم ، ومع هذا نظر

فيه ابن أمير الحاج بأنه لابد أن يتبرأ عما كان تفوه به ، وهو في كلام السبكي أيضاً ، فلا خلاف بينها إذن .

وقال المحقق محمد بن ابراهيم الوزير في "إثبات الحق" (١) : الفرع الثاني أن يسير الاختلاف لا يوجب التعادى بين المؤمنين ، وهو ما وقع في غير المعلومات القطعية من الدين التي دل الدليل على تكفير من خالف فيها . اهـ .

وقال في (٢) : "مثل كفر الزنادقة والملاحدة" - إلى أن قال :- "وتلعبوا بجميع آيات كتاب الله عز وجل في تأويلها جميعاً بالبواطن التي لم يدل على شيء منها دلالة ولا إمامة ، ولأهلها في عصر السلف الصالح إشارة ، وكذلك من بلغ مبلغهم من غيرهم في تعفية آثار الشريعة ، ورد العلوم الضرورية التي نقلتها الأمة خلفها عن سلفها" اهـ .

وقال في (٣) :

"فاعلم أن الإجماعات نوعان : أحدهما تعلم صحته بالضرورة من الدين بحيث يكفر مخالفه ، فهذا إجماع صحيح ، ولكنه مستغنى عنه بالعلم الضروري من الدين" اهـ .

واعلم أن أصل هذه المسألة - أي مسألة عدم تكفير أهل القبلة - مأخوذة مما رواه أبوداؤد رحمه الله تعالى في الجهاد : عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : "ثلاث من أصل الإيمان : الكف عن قال : لا إله إلا الله ، ولا تكفره بذنوب ، ولا تخرجه من الإسلام بعمل" الحديث .

والمراد بالاعتصام به على حرب الشريعة غير المنقر ، وكذلك هذه الجملة

في عبارة الأئمة كالإمام الأعظم رحمه الله تعالى وغيره ، كالإمام الشافعي رحمه الله عليه : كما نقله في "اليواقيت" (١) مقيدة بالذنب . فجاء الناظرون أو الجاهلون أو المحدون فوضعوها في غير موضعها ، وأصل هذه الأحاديث في إطاعة الأمير ، والنهي عن الخروج ما صلوا . كما عند "مسلم" (٢) وغيره ، وهو مقيد عنده وعند آخرين بقوله ﷺ : «إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان» وهو المراد بما عند البخاري (٣) وغيره عن أنس : «من شهد أن لا إله إلا الله ، واستقبل قبلتنا ، وصلى صلاتنا ، وأكل ذبيحتنا فهو المسلم ، له ما للمسلم ، وعليه ما على المسلم» .

قلت : وفي قوله ﷺ : «إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان» دلالة على أن تلك الرؤية إلى الرائيين ، فليتنظروا فيما بينهم وبين الله ، ولا يجب عليهم تعجيزه بحيث يحصر لسانه ولا ينطلق بتأويل ، بل إنما يجب أن يكون عندهم من الله فيه برهان لا غير . و وقع عند "الطبراني" فيه كما في (٤) "الفتح" كفراً صراحاً ، بصاحب مهمة مضمومة ثم راء ، فدل على أن التأويل في الصريح لا يقبل (٥) ،

(١) ص ١٢٣ ج ٢ - (٢) ص ١٢٥ ج ٢

(٣) ودر "إزالة الخفاء" (ص ٧) تفصيلي در خروج بر خليفه وكفروى بانكار ضروريات دين آورده ومعنى قطعيت بطلان تاويل آنست كه مخالف نص الكتاب يا سنت مشهوره با اجماع با قياس جازم اقم شود اهـ . و الاكتمال بطلان تاويل وضابطه ان در مثل "مختصر قدورى" بايد ديد .

وقال في "الفتح": "قوله عنكم من الله فيه برهان أى نص آية أو خبر صحيح لا يحتمل التأويل اهـ".

فدل أنه يجوز التكفير بناءً على خبر واحد وإن لم يكن متواتراً، وكيف لا! وهم يكفرون بما عدده الفقهاء من موجبات الكفر، أفلا يكفرون

بما في حديث صحيح لم يقيم على تأويله دليل ودل أيضاً أن أهل القبلة يجوز تكفيرهم وإن لم يخرجوا عن القبلة، وأنه قد يلزم الكفر بلا التزام وبدون أن يريد تبديل الملة، وإلا لم يحتج الراى إلى برهان، فهم — كما في حديث آخر عند البخارى — من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا، وهم دعاة على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها. قال القابسى — كما في "الفتح" -: معناه أنهم في الظاهر على ملتنا وفي الباطن مخالفون، وحمله الحافظ رحمه الله تعالى على الخوارج، وقال في ترجمة الدجال: وأما الذى يدعيه فإنه يخرج أولاً فيدعى الإيمان والصلاح ثم يدعى النبوة ثم يدعى الإلهية اهـ. وقال في حديث ثلاثين دجالاً، وتوجيه زيادة العدد في بعض الروايات ما لفظه:

"ويحتمل أن يكون الذين يدعون النبوة منهم ما ذكر من الثلاثين ونحوها، وإن من زاد على العدد المذكور يكون كذاباً فقط لكن يدعو إلى الضلالة، كغلاة الرافضة، والباطنية، وأهل الوحدة، والحلولية، وسائر الفرق الدعاة إلى ما يعلم بالضرورة أنه خلاف ما جاء به محمد رسول الله ﷺ اهـ".

فجعلهم من قبيل الدجال وكفرة بإنكار الضروريات بل بمخالفتها

وقال في "الفتح" ما رواه عن علي بن عاصم بن حذافه (١):

"وحرر العلامة نوح آفندى أن مراد الإمام بما نقل عنه ما ذكره في "الفقه الأكبر" من عدم التكفير بالذنب الذى هو مذهب أهل السنة والجماعة فتأمل اهـ".

قلت: ومسألة عدم إكفار أهل القبلة إنما عزوها "للمنتقى" كما في "شرح المقاصد" (١)، و"المسيرة" (٢)، وعبارة "المنتقى" نقلها في "شرح التحرير" (٣)، وسياقها عن أبي حنيفة: "ولا نكفر أهل القبلة بذنوب اهـ". فقيد بالذنب، وهى في رد المعتزلة والخوارج لا غير، إذ صورة العبارة تعريض بمن يكفر أهل القبلة بغير ما يوجب الكفر وهو الذنب، وأما كلمات الكفر، فإن لم يكفر بها فليقل: إنها ليست بكلمات كفر، وهو سفسطة.

ثم رأيت في "كتاب الإيمان" للحافظ ابن تيمية رحمه الله صرح به قال (٤): ونحن إذا قلنا: أهل السنة متفقون على أنه لا يكفر بالذنب، فإنما نريد به المعاصى كالزنا والشرب اهـ. وأوضحه القونوى في "شرح العقيدة الطحاوية" (٥).

ولهذا امتنع كثير من الأئمة عن إطلاق القول بأننا لا نكفر أحداً بذنوب، بل يقال: إنا لا نكفرهم بكل ذنب كما يفعله الخوارج. ثم قال القونوى: وفي قوله: "بذنوب" إشارة إلى تكفيره بفساد اعتقاده كفساد اعتقاد المجسمة والمشبّهة ونحوهم، لأن ذلك لا يسمى ذنباً،

والكلام في الذنب . "شرح فقه أكبر" (١) - من بحث الإيمان - ونحوه
كلام الطحاوي في "المعتصر" (٢) - من تفسير الفرقان - . ومن آخر
"الإقتصاد" للغزالي .

عبارات من فتح الباري بشرح صحيح البخاري

فيها فكوك لشكوك المستروحين ونجوم من الحافظ

شهاب الدين ابن حجر لرجوم المالكين

وقد اختلف الصحابة فيهم بعد الغلبة عليهم: هل تغنم أموالهم، وتسبي
ذراريهم كالكفار، أولا كالبغاة؟ فرأى أبو بكر الأول وعمل به، وناظره عمر رضي الله عنه
في ذلك، كما سيأتي بيانه في "كتاب الأحكام" إن شاء الله تعالى . وذهب
إلى الثاني ووافق غير في خلافته على ذلك ، واستقر الإجماع عليه في حق
من جحد شيئاً من القرائض بشبهة فيطالب بالرجوع ، فإن نصب القتال قوتل
وأقيمت عليه الحجة ، فإن رجع وإلا عومل معاملة الكافر حينئذٍ ، ويقال
أن اصبح من المالكية استقر على القول الأول فعد من ندرة المخالف (٣) .

قلت : أراد بقوله : "وإلا عومل معاملة الكافر" القتل كفراً ، لأنه
قال الحافظ قبله : "والذين تمسكوا بأصل الإسلام، ومنعوا الزكاة بالشبهة
التي ذكروها لم يحكم عليهم بالكفر قبل إقامة الحجة اهـ" وكذا نقله عن
القرطبي فيما يأتي في من استسر منهم ببدعة . وأراد بالشبهة التأويل ،
ففيه أن المأول يستتاب ، فإن تاب وإلا حكم عليه بالكفر . فهذا غايته

واستدل به - أي بحديث أبي سعيد في مروق الخوارج من الدين
كمروق السهم من الرمية - لمن قال بتكفير الخوارج ، وهو مقتضى
صنيع البخاري ، حيث قرنهم بالملحدين وأفرد عنهم التأولين بترجمة .
وبذلك صرح القاضي أبو بكر ابن العربي في "شرح الترمذي" فقال .
الصحيح أنهم كفار ، لقوله ﷺ : "يمرقون من الإسلام" ، ولقوله :
"لأقتلنهم قتل عاد" ، وفي لفظ : "ثمود" ، وكل منهما إنما هلك بالكفر ،
ولقوله : "هم شر الخلق" ولا يوصف بذلك إلا الكفار ، ولقوله :
"إنهم أبغض الخلق إلى الله تعالى" ، ولحكمهم على كل من خالف معتقدهم
بالكفر والتخليد في النار ، فكانوا هم أحق بالإسم منهم .

ومن جنح إلى ذلك من أئمة المتأخرين الشيخ تقي الدين السبكي فقال
في "فتاواه" : احتج من كفر الخوارج وغلاة الروافض بتكفيرهم أعلام
الصحابة ، لتضمنه تكذيب النبي ﷺ في شهادته لهم بالجنة . قال : وهو
عندي احتجاج صحيح . قال : واحتج من لم يكفرهم بأن الحكم بتكفيرهم
يستدعي تقدم علمهم بالشهادة المذكورة علماً قطعياً وفيه نظر ، لأننا نعلم تزكية
من كفروه علماً قطعياً إلى حين موته ، وذلك كاف في اعتقادنا تكفير من
كفرهم ، ويؤيده حديث : "من قال لأخيه كافر فقد باء به أحدهما" وفي
لفظ "مسلم" : « من رمى مسلماً بالكفر - أو قال - : عدو الله إلا حار عليه » .
قال : وهؤلاء قد تحقق منهم أنهم يرمون جماعة بالكفر من حصل عندنا
القطع بإيمانهم ، فيجب أن يحكم بكفرهم مقتضى خبر الشارع ، وهو نحو ما
قالوه في من سجد للصنم ونحوه ممن لا تصرح بالجحود فيه بعد أن فسروا
بالتصريح بالجحود ، فإن احتجوا بقيام الإجماع على تكفير فاعل ذلك . قلنا : و
هذه الأخبار الواردة في حق هؤلاء تقتضي كفرهم ولو لم يعتقدوا تزكية من

كفروه علماً قطعاً ، ولا ينجيهم اعتقاد الإسلام إجمالاً ، والعمل بالواجبات عن الحكم بكفرهم كما لا ينجي الساجد للصنم ذلك .

قلت : ومن جنح إلى بعض هذا البحث الطبرى فى "تهذيبه" ، فقال بعد أن سرد أحاديث الباب :

فيه الرد على قول من قال : لا يخرج أحد من الإسلام من أهل القبلة بعد استحقاقه حكمه إلا بقصد الخروج منه علماً . فإنه مبطل لقوله فى الحديث : "يقولون الحق ؛ ويقرؤون القرآن ويمرقون من الإسلام ، ولا يتعلقون منه بشئ" ومن المعلوم أنهم لم يرتكبوا استحلال دماء المسلمين وأموالهم إلا بخطأ منهم فيما تأولوه من آى القرآن على غير المراد منه .

ثم أخرج بسند صحيح عن ابن عباس : " وذكر عنده الخوارج وما يلقون عند قراءة القرآن فقال : يؤمنون بحكمه ويهلكون عند متشابهه " ويؤيد القول المذكور الأمر بقتلهم مع ما تقدم من حديث ابن مسعود : « لا يحل قتل امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث ، وفيه التارك لدينه ، المفارق للجماعة » . قال القرطبى فى "المفهم" : يؤيد القول بتكفيرهم التمثيل المذكور فى حديث أبى سعيد (١) .

فإن ظاهر مقصوده أنهم خرجوا من الإسلام ولم يتعلقوا منه بشئ كما خرج السهم من الرمية لسرعته وقوة رامية بحيث لم يتعلق من الرمية بشئ ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : "سبق القرث والدم" . وقال صاحب "الشفاء" فيه : وكذا القطع بكفر كل من قال قولاً يتوصل به إلى تضليل الأمة أو

(١) "المفهم" للقرطبى ص - ٢٥٣ و ٢٦١ ج - ١٢ .

وذهب أكثر أهل الأصول من أهل السنة إلى أن الخوارج فساق ، وإن حكم الإسلام يجرى عليهم لتلفظهم بالشهادتين ومواظبتهم على أركان الإسلام ، وإنما فسقوا بتكفيرهم المسلمين مستندين إلى تأويل فاسد ، وجرهم ذلك إلى استباحة دماء مخالفيهم وأموالهم ، والشهادة عليهم بالكفر والشرك . وقال الخطابى : أجمع علماء المسلمين على أن الخوارج مع ضلالتهم فرقة من فرق المسلمين ، و أجازوا مناكحتهم ، وأكل ذبائحهم ، وأنهم لا يكفرون ما داموا متمسكين بأصل الإسلام . وقال عياض : كادت هذه المسألة تكون أشد اشكالا عند المتكلمين من غيرها حتى سأل الفقيه عبدالحق الإمام أبا المعالى فاعتذر بأن إدخال كافر فى الملة وإخراج مسلم عنها عظيم فى الدين . قال : وقد توقف قبله القاضى أبوبكر الباقلانى ، وقال : لم يصرح القوم بالكفر وإنما قالوا أقوالاً تؤدى إلى الكفر ، وقال الغزالى فى كتاب "الفرقة بين الإيمان والزندقة" : الذى ينبغى الاحتراز عن التكفير ما وجد إليه سبيلاً ، فإن استباحة دماء المسلمين المقرين بالتوحيد خطأ ، والخطأ فى ترك ألف كافر فى الحياة أهون من الخطأ فى سفك دم لمسلم واحد .

و مما احتج به من لم يكفرهم قوله فى ثالث أحاديث الباب بعد وصفهم بالمروق من الدين كمروق السهم فينظر الرامى إلى سهمه إلى أن قال : "فيتبارى فى الفوق هل علق بها شئ؟" قال ابن بطال : ذهب جمهور العلماء إلى أن الخوارج غير خارجين عن جملة المسلمين ، لقوله : "يتبارى فى الفوق" لأن التبارى من الشك ، وإذا وقع الشك فى ذلك لم يقطع عليهم بالخروج من الإسلام ، لأن من ثبت له عقد الإسلام ييقن لم يخرج منه إلا بيقين . قال : وقد سئل على بن زيد عن من التبرأ من أى التبرؤات - هل تبرؤوا لا فقال : من التبرؤات .

قلت : وهذا إن ثبت عن على حمل على أنه لم يكن اطلع على

معتقدهم الذي أوجب تكفيرهم عند من كفرهم ، و في احتجاجه بقوله :
 " يتارى في الفوق " نظر ، فإن في بعض طرق الحديث المذكور كما تقدمت
 الإشارة إليه ، وكما سيأتى : " لم يعلق منه بشئ " . و في بعضها : " سبق الفرث
 والدم " وطريق الجمع بينهما أنه تردد : هل في الفوق شئ ؟ أولاً ؟ ثم تحقق
 أنه لم يعلق بالسهم ولا بشئ منه من الرمي شئ ، و يمكن أن يحمل
 الاختلاف فيه على اختلاف أشخاص منهم ، ويكون في قوله : " يتارى " إشارة
 إلى أن بعضهم يبقى معه من الإسلام شئ . قال القرطبي في " المفهم " :
 والقول بتكفيرهم أظهر في الحديث ، قال فعلى القول بتكفيرهم يقتلون و
 يقتلون ، وتسبى أموالهم ، وهو قول طائفة من أهل الحديث في أموال الخوارج ،
 وعلى القول بعدم تكفيرهم يسلك بهم مسلك أهل البغي إذا شقوا العصا
 ونصبوا الحرب ، فأما من استسرم منهم ببدعة ، فإذا ظهر عليه هل يقتل
 بعد الاستتابة أولاً يقتل بل يجتهد في رد بدعته ؟ اختلف فيه بحسب
 الاختلاف في تكفيرهم ، قال : وباب التكفير باب خطر ، ولا نعدل بالسلامة شيئاً .

قال : و في الحديث علم من أعلام النبوة حيث أخبر بما وقع قبل
 أن يقع ، وذلك أن الخوارج لما حكموا بكفر من خالفهم استباحوا دمايتهم و
 تركوا أهل الذمة فقالوا : نفي لهم بعهدهم ، وتركوا قتال المشركين ،
 واشتغلوا بقتال المسلمين ، وهذا كله من آثار غباوة الجهال الذين لم تنشرح
 صدورهم بنور العلم ، ولم يتمسكوا بجبل وثيق من العلم ، وكفى أن رأسهم (١)
 رد على رسول الله ﷺ أمره ، نسبه إلى الجور . — نسأل الله السلامة — .

قال ابن هيرة : وفي الحديث أن قتال الخوارج أولى من قتال المشركين ،
 والحمد لله .

طلب الربح ، و حفظ رأس المال أولى ، وفيه الزجر عن الأخذ بظواهر جميع
 الآيات القابلة للتأويل التي يفضى القول بظواهرها إلى مخالفة إجماع السلف .

وفيه التحذير من الغلو في الديانة والتنطع في العبادة بالحمل على النفس فيما
 لم يأذن فيه الشرع ، وقد وصف الشارع الشريعة بأنها سهلة سمحة ، وإنما
 ندب إلى الشدة على الكفار وإلى الرأفة بالمؤمنين ، فعكس ذلك الخوارج كما
 تقدم بيانه .

وفيه جواز قتال من خرج عن طاعة الإمام العادل ، ومن نصب الحرب
 فقاتل على اعتقاد فاسد ، ومن خرج يقطع الطريق ، ويخيف السبيل ، ويسعى
 في الأرض بالفساد . وأما من خرج عن طاعة إمام جائر أراد الغلبة على ماله
 أو نفسه أو أهله فهو معذور ، لا يحل قتاله ، وله أن يدفع عن نفسه وماله
 وأهله بقدر طاقته ، وسيأتى بيان ذلك في كتاب الفتن .

وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن عبد الله بن الحارث عن رجل
 من بني نصر عن علي ، وذكر الخوارج فقال : إن خالفوا إماماً عادلاً فقاتلوهم ،
 وإن خالفوا إماماً جائراً فلا تقاتلوهم ، فإن لهم مقالا .

قلت : وعلى ذلك يحمل ما وقع للحسين بن علي رضي الله عنه ، ثم لأهل المدينة
 في الحرة ، ثم لعبد الله بن الزبير ، ثم للقراء الذين خرجوا على الحجاج في قصة
 عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث . والله أعلم .

وفيه : أن من المسلمين من يخرج من الدين من غير أن يقصد الخروج
 منه ، ومنهم من يختار ديناً على دين الإسلام . وإن الخوارج شر الفرق
 المبتدعة من الأمة المحمدية ، ومن اليهود والنصارى .

قلت : والأخير مبنى على القول بتكفيرهم مطلقاً ، وفيه منقبة عظيمة

لعمر عليه السلام لشدته في الدين، وفيه أنه لا يكتفى في التعديل بظاهر الحال ولو بلغ المشهود بتعديله الغاية في العبادة والتقشف والورع حتى يختبر باطن حاله (١).

(أيضاً): وفيه: منع قتل من قال: لا إله إلا الله، ولو لم يزد عليها، وهو كذلك ولكن هل يصير بمجرد ذلك مسلماً؟ الراجح: لا، بل يجب الكف عن قتله حتى يختبر، فإن شهد بالرسالة والتزم أحكام الإسلام حكم بإسلامه؛ وإلى ذلك الإشارة بالاستثناء بقوله: إلا بحق الإسلام. قال البغوي: الكافر إذا كان وثنياً أو ثنوياً، لا يقر بالوحدانية فإذا قال: لا إله إلا الله حكم بإسلامه، ثم يجبر على قبول جميع أحكام الإسلام ويبرأ من كل دين خالف دين الإسلام، وأما من كان مقرأ بالوحدانية منكرًا للنبوّة فإنه لا يحكم بإسلامه حتى يقول: محمد رسول الله، فإن كان يعتقد أن الرسالة المحمدية إلى العرب خاصة فلا بد أن يقول إلى جميع الخلق، فإن كان كفر بيجود واجب أو استباحة محرم فيحتاج أن يرجع عما اعتقده، ومقتضى قوله يجبر أنه إذا لم يلتزم تجرى عليه أحكام المرتد، وبه صرح القفال آه (٢).

(أيضاً): وقال الغزالي في "الوسيط" — تبعاً لغيره —: في حكم الخوارج وجهان، أحدهما: أنه كحكم أهل الردة، والثاني: أنه كحكم أهل البغي، ورجح الرافعي الأول، وليس الذي قاله مطرداً في كل خارجي، فإنهم على قسمين: أحدهما من تقدم ذكره، والثاني: من خرج في طلب الملك للدعاء إلى معتقده، وهم على قسمين أيضاً: قسم خرجوا غضباً للدين من أجل جور الولاة، وترك عملهم بالسنة النبوية، فهؤلاء أهل حق، ومنهم: الحسين بن علي عليه السلام، وأهل المدينة في الحرة، والقراء الذين خرجوا على

الحجاج، وقسم خرجوا لطلب الملك فقط، سواء كانت فيهم شبهة أم لا، وهم البغاة، وسيأتي بيان حكمهم في كتاب الفتن، وبالله التوفيق.

(أيضاً): وقال ابن دقيق العيد: قد يؤخذ من قوله: "المفارق للجماعة" أن المراد: المخالف لأهل الإجماع، فيكون متمسكاً لمن يقول: مخالف الإجماع كافر، وقد نسب ذلك إلى بعض الناس، وليس ذلك بالبين، فإن المسائل الإجماعية تارة يصحبها التواتر بالنقل عن صاحب الشرع، كوجوب الصلاة مثلاً، وتارة لا يصحبها التواتر، فالأول يكفر جاحده لمخالفة التواتر لا لمخالفة الإجماع، والثاني لا يكفر به. قال شيخنا في "شرح الترمذي": الصحيح في تكفير منكر الإجماع تقييده بإنكار ما يعلم وجوبه من الدين بالضرورة، كالصلاة الخمس، ومنهم من عبر بإنكار ما علم وجوبه بالتواتر، ومنه القول بحدوث العالم. وقد حكى عياض رحمه الله وغيره الإجماع على تكفير من يقول بقدم العالم. وقال ابن دقيق العيد: وقع هنا من يدعى الخلق في المعقولات ويميل إلى الفلسفة فظن أن المخالف في حدوث العالم لا يكفر، لأنه من قبيل مخالفة الإجماع، وتمسك بقولنا أن منكر الإجماع لا يكفر على الإطلاق حتى يثبت النقل بذلك متواتراً عن صاحب الشرع. قال: وهو تمسك ساقط، إما عن عمى في البصيرة، أو تعام، لأن حدوث العالم من قبيل ما اجتمع فيه الإجماع والتواتر بالنقل.

وقد قال الحافظ رحمه الله في آخر بحثه: "والمخالف للإجماع داخل في مفارق الجماعة" اهـ.

تبيينه من الرأى على ما استفيد

من كلام الحافظ رحمه الله تعالى

الأول : إن أمير المؤمنين في الحديث الإمام البخارى رحمه الله مائل إلى إكفار الخوارج — أى بعض من استحق منهم ذلك ، وقد صرح به في كتابه "خلق أفعال العباد" — في فرق ، وبوجوب قتلهم بعد الأعذار إليهم والاستتابة ، ولا يجب بل لا يمكن إلقاءهم واضطرارهم إلى الحق ، (١) أى لا يتصور من البشر إيجاد اليقين وإلقاءه في قلوبهم بحيث لا يبقى بعده إلا عناد ومكابرة ، كما يزعم الزاعمون ممن لم ينظر في الكتب وأقوال الأئمة ، وبني خياله على الحرية الدائرة في هذا العصر ، ومجرد تحسين وتقبيح عقلى ، ومثل هذا هو الذى ذكره علماء المذاهب الأربعة في باب المرتد حيث قالوا : يستتاب ويكشف شبهته ، أى يذكر عنده ما يكشف الشبهة ، لأنه يستطيع أحد أن ييقنه بذلك ويلجئه إليه ؟ فإذا لم يرجع قتل كفوياً . قال الشيخ ابن الهمام في "المسيرة" في إنكار القطعى الغير الضرورى : إلا أن يذكر له أهل العلم ذلك فيلجأ . (٢)

ويؤخذ ذلك مما نقله الحموى في "الجمع والفرق" عن محمد رحمه الله وعن أبى يوسف رحمه الله في "البحر" في تعليم الجاهلة ، ومما في "الهندية" عن "التيمة" في ما يتعلق بالصلاة .

وهاك نص تراجم البخارى :

قال : "باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم وقوله

(١) وقد قال نوح لقومه : أنلزمكموها وأنتم لها كارهون .

(٢) ١٠٨٨ شيع جديد مختصر .

تعالى : وما كان الله ليضل قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون" (١) ثم بوب على وجه العذر في ترك قتلهم حيث ترك فقال : "باب ترك قتال الخوارج للتألف ، ولئلا ينفر الناس عنه" (٢) .

ثم بوب على التأويل وقال : "باب ما جاء في التأويلين" (٣) وأراد به تأويلاً لا يكون كتأويل الخوارج ، إذ بوب عليهم قبل ذلك ، وذلك التأويل كما في "الفتح" ما كان سائغاً في كلام العرب ، وكان له وجه في العلم اهـ (٤) .

وقال تلميذه شيخ الإسلام زكريا الأنصارى في "تحفة الباري" : و لا خلاف أن التأويل معذور بتأويله إن كان تأويله سائغاً اهـ . لا مطلق التأويل فإنه لا يدفع القتل بل لا يدفع الكفر أيضاً .

الثانى : إن إنكار القطعى كفر ، ولا يشترط أن يعلم ذلك المنكر قطعيته ثم ينكر فيكون بذلك كافراً على ما يتوهم الخائلون ، بل يشترط قطعيته في الواقع ، فإذا جحد شخص ذلك القطعى استتيب ، فإن تاب و إلا قتل على الكفر ، وليس وراء الإستتابة مذهب كما قال القائل :

وليس وراء الله للمرء مذهب .

وذلك من كلام الشيخ تقي الدين السبكي في عبارة الحافظ رحمه الله .

الثالث : الرد على من قال : لا يخرج أحد من أهل الإسلام من أهل القبلة بعد استحقاقه حكمه إلا بقصد الخروج منه علماً ، وذلك من

(١) ص - ١٠٢٤ ج - ٢ (٢) ص - ١٠٢٤ ج - ٢

(٣) ص - ١٠٢٥ ج - ٢

(٤) ١٠٨٨ شيع جديد مختصر .

كلام الطبري في عبارته ، ومن كلام القرطبي أيضاً في آخر العبارة .
وقال ابن تيمية في " الصارم المسلول " (١) : والغرض هنا أنه كما إن الردة تتجرد عن
السب فكذلك قد تتجرد عن قصد تبديل الدين وإرادة التكذيب بالرسالة ،
كما تجرد كفر إبليس عن قصد التكذيب بالربوبية ، وإن كان عدم هذا
القصد لا ينفعه كما لا ينفع من قال الكفر ، ان لا يقصد أن يكفر اه .
قال : وهذا الرجل لم يظهر مجرد تغير الاعتقاد حتى يعود معصوماً
بعوده ، إليه وليس هذا القول من لوازم تغير الاعتقاد حتى يكون حكمه
كحكمه .

قال : ومن جهة كونه قد يظن أو يقال أن الاعتقاد قد يكون
سالماً معه فيصدر عن لا يريد الانتقال من دين إلى دين ، ويكون فساد
أعظم من فساد الانتقال ، إذ الانتقال قد علم أنه كفر فنزع عنه ما نزع
عن الكفر ، وهذا قد يظن أنه ليس بكفر إلا إذا صدر استحلالاً ،
بل هو معصية ، وهو من أعظم أنواع الكفر اه .

قلت : المراد بالمروق هو الخروج من حيث لا يدري ، وهو مؤدى
هذا اللفظ وحقه ، ومن قال ذلك لعله يقول : أن أهل الملل غير الإسلام
لا يهلكون أيضاً حتى لم يكونوا معاندين ، وقد نسب ذلك إلى بعض ، وقد
قال القاضي أئبر بكر الباقلائي - كما في " انشاء " - : إن هذا القول كفر ،
ومعظم أن دليل ذلك القائل لو كان صحيحاً كان عاماً يشمل أهل الإسلام
وغيرهم ممن لم يكفر .

الرابع والخامس : جواب الحافظ عن أدلة من لم يكفر

الحوارج ، ثم تقسيم منه إلى من كفر منهم وإلى من لم يكفر ، من عنده
ومن كلام الغزالي أيضاً في " الوسيط " فإن لم يكن الحافظ اختار تكفير
الحوارج فقد أجاب عن أدلة عدم التكفير ، والحق أن من أنكر متواتراً
كفر ، ومن لا فلا ، والحق أيضاً أن حديث المروق يدل على أن المارقة
أقرب إلى الكفر من الإيمان (١) ، ومن أصرح ما وجدت فيه ما عند ابن
ماجه عن أبي أمامة رضي الله عنه : " قد كان هؤلاء مسلمين فصاروا كفاراً " . قلت :
يا أبا أمامة هذا شيء تقوله؟ قال : بل سمعته من رسول الله صلوات الله عليه وآله . قال الحافظ
محمد بن ابراهيم الباني في " إيثار الحق " (٢) : اسناده حسن اه . وحسنه
الترمذي مختصراً ، وبعضهم كالطحاوي في الإمامة فسر الحوارج بمن
خرج عن عقيدة السنة ، وكذا ابن عابدين هناك ، وروى النسائي عن
أبي برزة قال : « أتى رسول الله صلوات الله عليه وآله بمال فقسمه » الحديث ، ثم قال " يخرج
في آخر الزمان قوم - كان هذا منهم - يقرؤون القرآن آه لا يزالون
يخرجون حتى يخرج آخرهم مع المسيح الدجال " . وصرح في " الصارم " (٣)
في السنة الرابعة عشر بكفرهم ، وأجاب هناك عن كل ما يرد ومن
الحديث الخامس عشر ، وشواهد حديث أبي برزة في " الكنز " (٤)
و" المستترك " (٥) .

(١) وراجع " الموضح " من قوله تعالى : (هم للكفر يومئذ أقرب منهم
للإيمان) وقوله تعالى : (ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم) .
وقوله تعالى : (لو تعلم قتالا لا اتبعناكم) وقوله تعالى : (يريدون أن يفرقوا
بين الله ورسوله) .

(٣) ص - ١٧٧ ، ١٧٨

(٢) ص - ٤٢١

(٤) " كنز العمال " ج ١ - (٣) ص - ١٧٧ ، ١٧٨

(٥) " كنز العمال " ج ١ - (٣) ص - ١٧٧ ، ١٧٨

السادس : إن قتال الحوارج أولى من قتال المشركين ، وذلك من كلام ابن هبيرة ، وأقول : كذلك إكفار المتأولين والملحدين أهم من إكفار المعاندين ، فإن التأويل يتخذ ديناً كما اتخذ أتباع ذلك الدجال بخلاف التعمد ، هذا وقد بوب البخاري قبل هذا على إنكار بعض الضروريات ، وأنه ارتداد فقال : (باب قتل من أبي قبول الفرائض وما نسبوا إلى الردة) (١) . وأخرج فيه حديث قتال أبي بكر مع من فرق الصلاة والزكاة ، فجعلهم مرتدين ، مع أنهم كانوا متأولين ، فظهر أن التأويل في ضروريات الدين لا يدفع الكفر ، وغاية ما يوسع فيه هو الإنذار والاستتابة ، فإن تاب وإلا قتل كفراً ، وليس ذلك إكراهاً مذموماً بل هو إكراه على الحق الذي وضحت حقيقته ، فهو عين العدل وعين الصواب . قال القاضي أبو بكر ابن العربي في "أحكام القرآن" في قوله تعالى : (لا إكراه في الدين) الآية (٢) . المسألة الثانية قوله تعالى : " لا إكراه " عموم في نفي إكراه الباطل ، فأما الإكراه بالحق فإنه من الدين ، وهل يقتل الكافر إلا على الدين . قال ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله » ، وهو مأخوذ من قوله تعالى : (وقتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله) اهـ . وأعاده في "المتحنة" . وقال في "الصحيح" عن النبي ﷺ : « عجب ربكم من قوم يقادون إلى الجنة بالسلاسل اهـ » . والحق أن الإكراه على الحق الذي كان وضوحه بديهياً ليس بإكراه ، واختاره في "روح المعاني" أيضاً .

(١) ص ١٠٢٣ ج ٢ -

(٢) ولم أر في هذه الآية كلاماً أحسن مما في "فتح البيان" ، ولعله عن "فتح القدير" للشوكاني على ما هو عادته .

وهذه أكثر الشكوك التي تغشى الناظرين في هذه المسألة ، وقد أحاطها وأماطها الحافظ و حكمها و فكها ، فأبى المستروحون إلا استرسالهم مع ما يركبه الخيال و يجلبه من حديث نفس وأمنية ، والله الهادي ومن يضلله فلا هادي له ، يريد الكافرون ليطفؤه ويأبى الله إلا أن يتمه .

النقل عن الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة الدين

كأنى يوسف ومحمد والبخاري رحمه الله عليهم أجمعين

وهو ما ذكره الطحاوي قال : حدثنا سليمان بن شعيب عن أبيه عن أبي يوسف في نوادر ذكرها عنه ، أدخلها في أماليه عليهم ، قال : قال أبو حنيفة : « أقتلوا الزنديق سرّاً فإن توبته لا تعرف » . "أحكام القرآن" لأبي بكر الرازي (١) و "عمدة القاري" (٢) .

قال أبو مصعب عن مالك في المسلم إذا تولى عمل السحر : قتل ولا يستتاب ، لأن المسلم إذا ارتد باطناً لم تعرف توبته بإظهاره الإسلام . "أحكام القرآن" لأبي بكر الرازي (٣) . ونحوه في "الموطأ" من القضاء في من ارتد عن الإسلام .

وقولهم في ترك قبول توبة الزنديق : يوجب أن لا يستتاب الإسماعيلية وسائر الملحدين الذين قد علم منهم اعتقاد الكفر ، كسائر الزنادقة ، وأن يقتلوا مع إظهارهم التوبة . "أحكام القرآن" (٤) .

وأبسط من ذلك في "الأحكام" (٥) رواية و دراية .

(١) ص ٥٣ ج ١ - (٢) ص ٢١٢ ج ١ -

(٣) ص ٥١ ج ١ - (٤) ص ٥٤ -

(٥) من ص ٢٨٦ ج ١ إلى ص ٢٨٨ ج ٢ -

وقد روى هشام بن عبيد الله الرازي عن محمد بن الحسن : أن من صلى خلف المعتزلي بعيد صلاته . وروى هشام أيضاً عن يحيى بن أكثم عن أبي يوسف : أنه سئل عن المعتزلة فقال : هم الزنادقة ، وقد أشار الشافعي في كتاب القياس إلى رجوعه عن قبول شهادة المعتزلة وأهل الأهواء . وبه قال مالك وفقهاء المدينة ، فكيف يصح من أئمة الإسلام إكرام القدرية بالنزول لهم بكفرهم . "الفرق بين الفرق" (١).

وكذلك في "كتاب العلو" للذهبي وفي "الأم" للشافعي رحمه الله مما تجوز به شهادة أهل الأهواء (٢) : ولا أرد شهادة أحد بشئ من التأويل كان له وجه يحتمله اهـ . وفي "البواقيت" قال الخزومي رحمه الله : أراد الإمام الشافعي رحمه الله بأهل الأهواء أصحاب التأويل المحتمل اهـ .

وروى هشام بن عبيد الله الرازي عن محمد بن الحسن أنه قال : من صلى خلف من يقول بخلق القرآن أنه يعيد الصلاة . "الفرق بين الفرق" (٣).

قلت : فهذا قول محمد رحمه الله في الإعادة ، وقد روى محمد رحمه الله عدم جواز الصلاة خلف أهل الأهواء عن أبي حنيفة رحمه الله وأبي يوسف رحمه الله ، كما في إمامة "فتح القدير" .

وتبرأ منهم المتأخرون من الصحابة ، كعبد الله بن عمر ، وجابر بن عبد الله ، وأبي هريرة ، وابن عباس ، وأنس بن مالك ، و عبد الله بن أبي أوفى ، وعقبة بن عامر الجهني ، وأقرانهم ؛ و أوصوا أخلافهم بأن لا يسلموا على القدرية ، ولا يصلوا على جنائزهم ، ولا يعودوا مرضاهم . "الفرق بين الفرق" (٤) و "عقيدة السفاريني" (٥).

- (١) ص ٢٥١ (٢) ص ٢١٠ ج ٦ (٣) ص ٣٥١ (٤) ص ١٥ (٥) ص ٢٥٦ ج ١

وبسط الأحاديث المرفوعة فيه عن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم ، وفي "السير الكبير" من لفظ محمد رحمه الله (١) : ومن أنكر شيئاً من شرائع الإسلام فقد أبطل قول : لا إله إلا الله اهـ .

قال : سمعت سفيان الثوري يقول : قال لي حماد بن أبي سليمان : أبلغ أبا فلان المشرك فإني برئ من دينه ، وكان يقول : القرآن مخلوق . وقال الثوري : من قال : القرآن مخلوق فهو كافر . وقال علي ابن عبد الله (ابن المديني) : القرآن كلام الله ، من قال أنه مخلوق فهو كافر ، لا يصلي خلفه (٢) .

قال أبو عبد الله البخاري : نظرت في كلام اليهود و النصارى والمجوس فما رأيت أضل في كفرهم منهم ، وإني لأستجمل من لا يكفرهم إلا من لا يعرف كفرهم ، وقال زهير السخيتاني : سمعت سلام بن أبي مطيع يقول : الجهمية كفار .

قال أبو عبد الله : ما أبالي صليت خلف الجهمي والرافضي أم صليت خلف اليهود والنصارى ، ولا يسلم عليهم ، ولا يعادون ولا يناكحون ، ولا يشهدون ، ولا تؤكل ذبائحهم . "خلق أفعال العباد" للبخاري ملقطاً .

ونقل العبارة الأولى في كتاب "الأسماء والصفات" والثانية كذلك ، ونقل العبارة الثانية في "فتاوى الحافظ ابن تيمية" فجعلها نقل البخاري عن أبي عبيد هو الإمام القاسم بن سلام .

وقال ابن أبي حاتم الحافظ ثنا أحمد بن محمد بن مسلم ثنا علي ابن الحسن الكراعي قال : قال أبو يوسف : ناظرت أبا حنيفة ستة أشهر

(١) ص ٢٦٥ ج ١٤

(٢) وعن عبد الله بن المبارك من "فتاوى الحافظ ابن تيمية"

فاتفق رأينا على أن من قال : القرآن مخلوق فهو كافر . قال أحمد بن القاسم بن عطية : سمعت أبا سليمان الجوزجاني يقول : سمعت محمد ابن الحسن يقول : والله لا أصلي خلف من يقول : القرآن مخلوق ؛ ولا أستفتي إلا أمرت بالإعادة . "كتاب العلو" .

وارادوا بخلق القرآن كونه منفصلاً عن الله لا قائماً به ولا صفة له ، فلا ينافي حدوث الكلام اللفظي ، أعني جزئياته ، صرح بهذه العناية الحافظ ابن تيمية في عدة من تصانيفه .

قلت : وفي "المسيرة" (١) : إن أبا حنيفة رحمه الله قال لجهم . أخرج عني يا كافر . وفي "الرسالة التبعينية" للحافظ ابن تيمية باسناد عن محمد قال : قال أبو حنيفة رحمه الله : لعن الله عمرو بن عبيد . ثم حمل في "المسيرة" قوله لجهم على التأويل ، وهذا غير ظاهر ، كيف وقد ورد الوعيد الشديد في إكفار المسلم . فحاشا جناب الإمام رحمه الله عن ذلك لو لم يكن عنده كافراً .

قال سمعت سليمان يقول سمعت الحارث بن ادريس يقول : سمعت محمد ابن الحسن الفقيه يقول : من قال : القرآن مخلوق فلا تصل خلفه . وقرأت في كتاب أبي عبد الله محمد بن يوسف ابن ابراهيم الدقاق روايته عن القاسم بن أبي صالح الحمذاني عن محمد بن أبي أيوب الرازي قال : سمعت محمد بن سابق يقول : « سألت أبا يوسف فقلت : أكان أبو حنيفة يقول : القرآن مخلوق ؟ فقال : معاذ الله ، ولا أنا أقوله . فقلت : أكان يرى رأى جهم ؟ فقال : معاذ الله ، ولا أنا أقوله » . رواه ثقات .

وأني أبو عبد الله الحافظ إجازة قال أنا أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي قال ثنا عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن الدشتكي قال سمعت أبي يقول سمعت أبا يوسف القاضي يقول : كلمت أبا حنيفة سنة جرداء في أن القرآن مخلوق أم لا ؟ فاتفق رأيه ورأى على أن من قال : القرآن مخلوق فهو كافر . قال أبو عبد الله : رواة هذا كلهم ثقات . "كتاب الأسماء والصفات" للبيهقي (١) .

وحكى ابن المنذر عن الشافعي رحمه الله : لا يستتاب القدرى ، وأكثر أقوال السلف تكفيرهم ، ومن قال به : الليث ، وابن عينة ، وابن لهيعة ، روى عنهم ذلك فيمن قال بخلق القرآن . وقال ابن المبارك : والأودى ، ووكيعة ، وحفص بن غياث ، وأبو اسحاق الفزاري ، وهشيم ، وعلى بن عاصم في آخرين ، وهو من قول أكثر المحدثين والفقهاء والمتكلمين فيهم وفي الخوارج والقدرية ، وأهل الأهواء المضلة ، وأصحاب البدع المتأولين ، وهو قول أحمد بن حنبل . "شفاء" .

وأطال الأستاذ أبو منصور البغدادي صاحب "الفرق بين الفرق" في تكفير الغلاة من أهل الأهواء في كتابه "الأسماء والصفات" كما في "شرح الإحياء" (٢) .

ومعلوم أن البدعة والهوى إنما تكون بشبهة ، ففيه أن التأويل لم يدفع الكفر

وقد قال في "إيثار الحق" (٣) : فإن السنة ما اشتهر عن السلف ،

وصح بطريق التصورية ، ولولا هذا لكانت البدع كلها من السنن ، لأنه ما من بدعة إلا ولأهلها شبه من العمومات والم احتملات والاستخراجات اهـ .

وقال فيه (١) : وأما التفسير فما كان من المعلومات بالضرورة من أركان للإسلام وأسماء الله تعالى منعنا من تفسيره ، لأنه جلي صحيح المعنى ، وإنما يفسره من يريد تحريفه كالباطنية الملاحدة اهـ .

وقال أيضاً (٢) : ولذلك تجد هذا الجنس متمسك أكثر أهل الضلالات ، ولا تجد صاحب باطل إلا وتجد في العمومات ما يساعده حتى منكري الضروريات ، كغلاة الاتحادية اهـ . وقد قال ذاك المحقق محمد ابن ابراهيم الوزير اليماني في كتابه "إشار الحق" (٣) . ومذهب السلف الصالح في ذلك — أى في عدم تكفير من لم يكن غالباً من أهل الأهواء — هو المختار مع أمرين : أحدهما : القطع بقبح البدعة والإنكار لها ، و الإنكار على أهلها . ثانيهما : عدم الإنكار على من كفر كثيراً منهم ، فإننا لانقطع بعدم كفر بعضهم ممن فحشت بدعته ، بل نقف في ذلك ونكل علمه والحكم فيه إلى الله سبحانه اهـ .

وقال في "الصارم المساول" من الحديث الخامس عشر (٤) : وأوجب ذلك لهم عقائد فاسدة ترتب عليها أفعال منكرة ، كفرهم بها كثير من الأمة وتوقف فيها آخرون اهـ .

(١) ص — ١٥٥ (٢) ص — ٢٦٠

(٣) ص ٤٢٠ (٤) ص — ١٧٩

النقل فيه من المحدثين والفقهاء والمتكلمين

وكبار المحققين وجم غفير من المصنفين

قلت : هؤلاء القوم هم الخوارج الذين خرجوا في زمن علي رضي الله عنه حتى استأصلهم .

قوله عليه السلام : لا يجاوز حناجرهم ، معناه : لا تقبل ولا ترفع الأعمال الصالحة .

قوله عليه السلام : يمرقون من الدين ، أى يخرجون ، وهذا حكم بكفرهم وإباحة لدمائهم ، وقد روى أصرح من ذلك في المتفق عليه ، ولفظه : فأين لقيتموهم فاقتلوهم ، فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم .

قوله عليه السلام : من "الرمية" ، هى الصيد الذى تقصده فترميه .

قوله : تنظر إلى آخره ، معناه : مرماً سريعاً لم يعلق به شئ من القرث والدم ، فكذلك دخول هؤلاء في الإسلام ثم خروجهم منه لم يتمسكوا منه بشئ . قال الإمام الشافعى رحمه الله تعالى : ولو أن قوماً أظهروا رأى الخوارج وتجنبوا الجماعات وأكفروهم لم يحل بذلك قتالهم ، بلغنا أن علياً رضي الله عنه سمع رجلاً يقول : لاحكم إلالة في ناحية المسجد ، فقال علي رضي الله عنه : كلمة حق أريد بها باطل ، لكم علينا ثلاث : لانمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله ، ولانمنعكم الفى ما دامت أيديكم مع أيدينا ، ولانبدأكم بقتال . وقال أهل الحديث من الحنابلة : يجوز قتلهم .

القول : الظاهر عندى دراية ورواية قول أهل الحديث . أما رواية فقوله عليه السلام : " فأين لقيتموهم فاقتلوهم " ، وأما قول علي رضي الله عنه : أن الإنكار على الإمام والطعن فيه لا يوجب قتلاً حتى ينزع يده من الطاعة ،

فيكون باغياً أو قاطع الطريق، وإذا أنكروا ضرورياً من ضروريات الدين يقتل لذلك لا للإنكار على الإمام . بيان ذلك أن المفتي إذا سئل عن بعض أفعال زيد حكم بالجواز، وإذا سئل عن بعضها الآخر حكم بالفسق، ثم إذا سئل عن بعضها الآخر حكم بالكفر، فههنا لم يظهر هذا الرجل عنده إلا الإنكار في مسألة التحكيم حسب ما أظهر، ولو أنه أظهر إنكار الشفاعة يوم القيامة أو إنكار الحوض الكوثر وما يجري مجرى ذلك من الثابت بالدين بالضرورة لحكم بالكفر، وأما حديث: " أولئك الذين نهانى الله عنهم، ففي المناققين دون الزنادقة . بيان ذلك أن المخالف للدين الحق إن لم يعترف به و لم يدعن له، لا ظاهراً ولا باطناً فهو كافر، وإن اعترف بلسانه وقلبه على الكفر فهو المنافق، وإن اعترف به ظاهراً لكنه يفسر بعض ما ثبت من الدين ضرورة بخلاف ما فسره الصحابة والتابعون وأجمعت عليه الأمة فهو الزنديق، كما إذا اعترف بأن القرآن حق، وما فيه من ذكر الجنة والنار حق، لكن المراد بالجنة: الإبتهاج الذي يحصل بسبب الملكات المحمودة، والمراد بالنار: هي الندامة التي تحصل بسبب الملكات المذمومة، وليس في الخارج جنة ولا نار فهو زنديق .

وقوله صلى الله عليه وسلم: " أولئك الذين نهانى الله عنهم " في المناققين دون الزنادقة .

وأما دراية فلأن الشرع كما نصب القتل جزاء للإرتداد ليكون مزجراً للمرتدين وذنباً عن الملة التي ارتضاها فكذلك نصب القتل في هذا الحديث وأمثاله جزاء للزنديق ليكون مزجراً للزنادقة وذنباً عن تأويل فاسد في الدين لا يصح القول به .

ثم التأويل تأويلان : تأويل لا يخالف قطعاً من الكتاب والسنة و اتفاق الأمة، وتأويل يصادم ما ثبت بالقاطع، فذلك الزندقة، فكل من أنكروا

رؤية الله تعالى يوم القيامة، أو أنكروا عذاب القبر، وسؤال المنكر والنكير، أو أنكروا الصراط والحساب سواء . قال : لأثق بهؤلاء الرواة، أو قال : أثق بهم لكن الحديث مأول، ثم ذكر تأويلاً فاسداً لم يسمع من قبله فهو الزنديق .

وكذلك من قال في الشيخين أبي بكر و عمر رضي الله عنهما مثلاً : ليس من أهل الجنة مع تواتر الحديث في بشارتهما، أو قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم خاتم النبوة ولكن معنى هذا الكلام أنه لا يجوز أن يسمى بعده أحد بالنبى، وأما معنى النبوة وهو كون الإنسان مبعوثاً من الله تعالى إلى الخلق، مفترض الطاعة، معصوماً من الذنوب ومن البقاء على الخطأ في ما يرى فهو موجود في الأئمة بعده، فذلك الزنديق، وقد اتفق جماهير المتأخرين من الحنفية والشافعية على قتل من يجري هذا المجرى، والله تعالى أعلم بالصواب " مسوى على الموطأ " (١) للشيخ الأجل ولى الله بن عبد الرحيم الدهلوى .

واستفيد منه تفسير الزندقة وحكمها، وأن التأويل في الضروريات لا يدفع الكفر، وما ذكره في عدم تكفير صلى الله عليه وسلم إياهم، بسطه في " الصارم المسلول " من السنة الرابعة عشر والحديث الخامس عشر، وهو أصوب مما ذكره في " منهاج السنة " فقال في " الصارم " .

وبالجملة فالكلمات في هذا الباب ثلاثة أقسام : إحداها ما هو كفر مثل قوله : " إن هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله " اهـ .

فإذا كان أول الخوارج كافراً بهذه الكلمة فكذا أصحابه وأذناؤه بعده،

وأما كلمة "إن نساءك ينشأنك الله العدل" (١) فإنما أريد به طلب التسوية بالنسبة إلى الجور عن الحق والعياذ بالله. كما يستفاد من "الشفاء" من فصل: فإن قلت فلم لم يقتل النبي ﷺ. الخ من "شرح القارى" (٢).

واعلم أن لفظ حديث: "ما يباح به دم المسلم" عند البخارى من باب قول الله تعالى: (إن النفس بالنفس والعين بالعين) (٣) من الديات عند أكثر رواة نسخة البخارى: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزانى، والمارق من الدين التارك للجماعة». قال فى "الفتح": قوله: "والمارق لدينه التارك للجماعة" كذا فى رواية أبى ذر عن الكشميهنى. وللباقين: "والمارق من الدين" لكن عند النسفى والسرخسى والمستمل: "والمارق لدينه" اهـ. "والمارق من الدين" جعل الحافظ مصداقه الأولى هو المرتد، ونقل فيه شواهد من الأحاديث، وهذا العنوان أى المروق من الدين والإسلام هو الوارد فى الجوارح فى الأحاديث المشهورة، فكان حكمهم كذلك.

وفى "فتاوى الحافظ ابن تيمية" (٤): فإن الأمة متفقون على ذم الجوارح

(١) هذه الكلمة مع عقيدة فى الباطن وامتلاء القلب من التعظيم والمحبة بخلاف ذى الخويرة. منه.

(٢) ص ٤٢٢ ج ٢

(٣) واعلم أنه ﷺ رجع فى واقعة ذى الخويرة وابن صياد جانب التقدير على جانب الحكم، وليس ذلك لغيره، ولأن يتم بعض أمور النبي ﷺ على أيدي خلفائه أولى حتى تكون بدأ إهبة وفعلاً ساهوياً. منه.

(٤) ص ٢٨٥ ج ٤

وتضليلهم، وإنما تنازعوا فى تكفيرهم على قولين مشهورين فى مذهب مالك وأحمد رحمهما الله تعالى، وفى مذهب الشافعى رحمه الله تعالى أيضاً نزاع فى كفرهم، ولذا كان فيهم وجهان فى مذهب أحمد وغيره على الطريقة الأولى، أحدهما: أنهم بغاة، والثانى: أنهم كفار كالمتردين يجوز قتلهم ابتداءً، وقتل أسيرهم وأتباع مدبرهم، ومن قدر عليه منهم استتيب كالمترد، فإن تاب وإلا قتل، كما إن مذهبه فى مانعى الزكاة إذا قاتلوا الإمام عليها، هل يكفرون مع الإقرار بوجوبها على روايتين.

وقال فيه (١): والصواب أن هؤلاء ليسوا من البغاة المتأولين، فإن هؤلاء ليس لهم تأويل سائغ أصلاً، وإنما هم من جنس الجوارح المارقين ومانعى الزكاة، وأهل الطائف والحرمة ونحوهم ممن قوتلوا على ما خرجوا عنه من شرائع الإسلام، وهذا موضع اشتبه على كثير من الناس من الفقهاء، فإن المصنفين فى قتال أهل البغى جعلوا قتال مانعى الزكاة وقتال الجوارح، وقتال على ﷺ لأهل البصرة، وقتاله لمعاوية وأتباعه من قتال أهل البغى، وذلك كله مأموره، وفرعوا مسائل ذلك تفريع من يرى ذلك بين الناس (٢)، وقد غلطوا، بل الصواب ما عليه أئمة الحديث والسنة وأهل المدينة النبوية، كالأوزاعى رحمه الله، والثورى رحمه الله، ومالك رحمه الله، وأحمد بن حنبل رحمه الله وغيرهم أنه يفرق بين هذا وهذا.

وقال أيضاً (٣): وفيهم من الردة عن شرائع الإسلام بقدر ما ارتد عنه

(١) ص ٣٠٠ ج ٤

(٢) وفى نسخة: من يسوى ذلك من الناس. القادري.

(٣) ص ٢٩١ ج ٤

من شرائع الإسلام ، وإذا كان السلف قد سموا مانعي الزكاة مرتدين مع كونهم يصومون ويصلون ، ولم يكونوا يقاتلون جماعة المسلمين .

وقال أيضاً (١) : والطريقة الثانية اهـ . والسؤال في هؤلاء التتار الذين يقدمون إلى الشام مرة بعد مرة ، وقد تكلموا بالشهادتين ، وانتسبوا إلى الإسلام ، ولم يبقوا على الكفر الذي كانوا عليه في أول الأمر اهـ .

وقال أيضاً (٢) : كما يقال مثل ذلك في الخوارج المارقين فقد اختلف السلف والأئمة في كفرهم على قولين مشهورين .

وقال في وصف الباطنية من "ملوك مصر" (٣) : ثم قدحوا في المسيح ونسبوه إلى يوسف النجار ، وجعلوه ضعيف الرأي ، حيث تمكن عدوه منه حتى صلبه ، فيوافقون اليهود في القدح في المسيح ، لكن هم شر من اليهود ، فإنهم يقدحون في الأنبياء .

وقال أيضاً (٤) : فإن المسلم الأصلي إذا ارتد عن بعض شرائعه كان أسوأ حالاً ممن لم يدخل بعد في تلك الشرائع ، مثل مانعي الزكاة وأمثالهم ممن قاتلهم الصديق عليه السلام .

وفي "نور العين" عن "التمهيد" : أهل الأهواء إذا ظهرت بدعتهم بحيث توجب الكفر فإنه يباح قتلهم جميعاً إذا لم يرجعوا ، أو لم يتوبوا ، وإذا تابوا وأسلموا تقبل توبتهم جميعاً إلا الإباحية ، والغالية ، والشيعة من الروافض ، والقرامطة ، والزنادقة من الفلاسفة ، لا تقبل توبتهم بحال من الأحوال ، ويقتل بعد التوبة وقبلها ، لأنهم لم يعتقدوا

(١) ص - ٢٨٣ ج ٤ (٢) ص - ٣٤٢ ج ٤

(٣) ص - ٢٣٦ ج ٤ (٤) ص - ٢٩٣ ج ٤

بالصانع تعالى حتى يتوبوا ويرجعوا إليه . وقال بعضهم : إن تاب قبل الأخذ والإظهار تقبل توبته ، وإلا فلا ، وهو قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وهو حسن جداً "رد المختار" (١) .

وفي "الفتح" : والمنافق الذي يبطن الكفر ويظهر الإسلام كالزنديق الذي لا يتدين بدين ، وكذا من علم أنه ينكر في الباطن بعض الضروريات كحرمة الخمر ، ويظهر اعتقاد حرمة وتماحه فيه . "در مختار" .

وعن ابن عمر وعلى رضي الله عنهما : لا تقبل توبة من تكررت رده كالزنديق ، وهو قول مالك ، وأحمد والليث . وعن أبي يوسف : لو فعل ذلك مراراً يقتل غيلة ، وفسره بأن ينتظر ؛ فإذا أظهر كلمة الكفر قتل قبل أن يستتاب ، لأنه ظهر منه الاستخفاف . "رد المختار" (٢) .

وظاهر كلامه : تخصيص الكفر بجحد الضروري فقط ، مع أن الشرط عندنا ثبوته على وجه القطع ، وإن لم يكن ضرورياً ، بل قد يكون بما يكون استخفافاً من قول أو فعل كما مر ، ولذا ذكر في "المسيرة" أن ما ينفي الاستسلام ، أو يوجب التكذيب فهو كفر ، فما بنى الاستسلام كل ما قدمناه عن الحنفية ، أي مما يدل على الاستخفاف ، وما ذكر قبله من قتل نبي إذا الاستخفاف فيه أظهر ، وما يوجب التكذيب جحد كل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ادعاؤه ضرورة ، وأما ما لم يبلغ حد الضرورة كاستحقاق بنت الإبن السدس مع البنت بإجماع المسلمين ، فظاهر كلام الحنفية الإكفار بجحده ، فإنهم لم يشترطوا

(١) ص ٢٩٧ ج ٣ مطبوع مصر ١٢٧٢ هـ .

(٢) ص - ٢٨٦ ج ٣

سوى القطع في الثبوت ، ويجب حمله على ما إذا علم المنكر ثبوته قطعاً ، لأن مناط التكفير وهو التكذيب أو الاستخفاف ، عند ذلك يكون ، أما إذا لم يعلم فلا ، إلا أن يذكر له أهل العلم ذلك فيلج . "رد المحتار" (١).

قريبه : في "البحر" : والأصل أن من اعتقد الحرام حلالاً فإن كان حراماً لغيره ؛ كمال الغير لا يكفر ، وإن كان لعينه فإن كان دليلاً قطعياً كفر ، وإلا فلا . وقيل : التفصيل في العالم ، أما الجاهل فلا يفرق بين الحرام لعينه ولغيره ، وإنما الفرق في حقه أن ما كان قطعياً كفر به ، وإلا فلا فيكفر إذا قال : الحمر ليس بحرام ، وتماه فيه "رد المحتار" (٢) . ومن "زكاة الغنم" : أن الاعتماد على القطعية وإن كان حراماً لغيره ، ونبذة منه في مسألة الصلاة بدون طهارة ، ولكن صرح في كتاب "المسيرة" بالاتفاق على تكفير المخالف فيما كان من أصول الدين وضرورياته ، كالقول بقدوم العالم ، ونفى حشر الأجساد ، ونفى العلم بالجزئيات ، وإن الخلاف في غيره ، كنفى مبادئ الصفات ، ونفى عموم الإرادة ، والقول بخلق القرآن الخ . وكذا قال في "شرح منية المصلى" : إن ساب الشيخين ومنكر خلافتها ممن بناه على شبهة له لا يكفر ، بخلاف من ادعى أن علياً إنه ، وإن جبريل غلط ، لأن ذلك ليس عن شبهة ، واستفراغ وسع في الاجتهاد ، بل محض هوى اه . وتماه فيه .

قلت : وكذا يكفر قاذف عائشة ، ومنكر صحبة أيها ، لأن

(١) ص - ٢٨٤ ج - ٣

(٢) ص - ٢٨٤ ج - ٣

ذلك تكذيب صريح القرآن ، كما مر في الباب السابق . "رد المحتار" (١) .

قلت : و الأكثر على تكفير منكر خلافة الشيخين ، وفي الدر المنتقى "عن " الوهبانية " وشرحها :

وصحح تكفير نكير خلافة آل عتيق وفي الفاروق ذاك الأظهر بل في "الخلاصة" و"الصواعق" : أنه صرح به محمد بن الحسن رحمه الله تعالى في "الأصل" ، وكذا صححه في "الظهيرية" - كما في "الهندية" - فما في "رد المحتار" تساهل ، وقد صححه في "خزانة المفتين" أيضاً - كما في "الأنقروية" - وكذا نقله في "الفتاوى العزيزية" (٢) عن "البرهان" ، وعن "الفتاوى البديعية" ، وعن كتب آخر ، وعن بعض الشافعية والحنابلة ، وعبارة "البرهان" : "وعلماءنا والشافعي جعلوها أي الإمامة من فاسق ومبتدع لم يكفر أي لم يحكم بكفره بسبب بدعة مكروهة لافسدة كما قال مالك اه" . فيجوز الاقتداء بأهل الأهواء عندنا لإلجهمية ، والقدرية ، والروافض الغالية ، والقائلين بخلق القرآن ، والخطابية ، والمشبهة . والحاصل أن من كان من أهل قبلتنا ولم يغفل حتى لم يحكم بكفره تصح الصلاة خلفه ، وتكره ، ولا يجوز خلف منكر الشفاعة ، والرؤية ، وعذاب القبر ، والكرام الكاتبين ، لأنه كافر لتواتر هذه الأمور من الشارع عليه السلام . ومن قال : لا يرى لعظمته وجلاله ، فهو مبتدع ، ولا خلف منكر المسح على الخفين اه . ولا خلف منكر خلافة أبي بكر رضي الله عنه أو عمر رضي الله عنه أو عثمان رضي الله عنه لأنه كافر ، وتصح خلف من يفضل

(١) ص - ٣١٠ ج - ٣

(٢) ص - ٩٤ ج - ٢

علياً عليه السلام لأنه مبتدع ، وروى محمد رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى أن الصلاة خلف أهل الأهواء لا تجوز اهـ .

واختار في أواخر " التحفة الإثنى عشرية " تكفير الخوارج ممن يكفر علياً عليه السلام والعياذ بالله — ذكره في المقدمة السادسة من باب التولى والتبري ، لكنه ذكر فرقاً بين الارتداد والكفر ، وهذا لم يشتهر في كتب الفقه في حق من ينتحل الإسلام ، (١) وكأنه أراد بالارتداد تبديل الملة بقصده ، بخلاف الكفر ، ولا يظهر في الأحكام فرق من كلامه إلا أن يكون من وجوب القتل وجوازه ، وأكثر كلامه في " فتاواه " على تكفير الخوارج ، ومن يشبههم ، وما ذكره في " فتاواه " (٢) ليس مرضياً عنده ، كما صرح به فيها (٣) . وذكر فيها (٤) عدم الفرق بين لزوم الكفر والتزامه في القطعيات ، وفي الكيد الحادى والتسعين من مكائدهم من " التحفة " والعقيدة السادسة باب الإمامة تحت قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه الآية) وشيئاً في آخر المقدمة الخامسة من باب التولى والتبري .

وكذلك قال ابن القاسم في من تنبأ وزعم أنه يوحى إليه ، وقاله سحنون ، وقال ابن القاسم في من تنبأ : أنه كالمرتد ، سواء كان دعا إلى ذلك — أى إلى متابعة نبوته — سرّاً كان أو جهراً كسيلمة — لعنه الله — . وقال اصبيغ بن الفرج : هو — أى من زعم أنه نبي يوحى إليه — كالمرتد في أحكامه ، لأنه قد كفر بكتاب الله

(١) نعم رأيت في " رد المختار " من مناقحة المعتزلة ، وفي " أحكام القرآن " عن الكرخي . (٢) ص ١٩ — ج ١

(٣) في ص ١٢ — ج ١ و ص ١٩١ — ج ١

(٤) ص ٩٥ — ج ٢

لأنه كذبه عليه السلام في قوله : إنه خاتم النبيين ، ولا نبي بعده ، مع التبرية على الله — بكسر الفاء أى الكذب عليه بقوله : إن الله أوحى إلى وأرسلني — وقال أشهب في حق يهودى زعم أنه نبي ، وزعم أنه أرسل من الله إلى الناس ليلغهم من الله ، أو قال : وزعم أن بعد نبيكم نبي سيأتي من الله بشريعة ، فقال : إنه يستتاب كالمرتد ، إن كان معلناً بذلك — أى مظهراً له — لا إذا أخفاه ، فإن تاب ورجع عما قاله ، وإلا قتل إن لم يتب ، وذلك أى قتله لأنه مكذب للنبي عليه السلام في قوله — الذى نقله عنه الثقات — : لا نبي بعدى ، أى لا نبياً أحد بعد نبوتى ، مفتر على الله في دعواه الرسالة والنبوة . " خفاجى " شرح " شفاء " (١) .

وقال أحمد بن أبي سليمان صاحب سحنون الذى تقدمت ترجمته : من قال أن النبي عليه السلام كان لونه أسود قتل ، لكذبه على رسول الله عليه السلام ، ولون السواد يزرى ، ففيه تحقير وإهانة له أيضاً ، إذ لم يكن النبي عليه السلام أسود ، وإنما كان أزهر اللون مورداً ، كما تقدم في حديث حليته الطويل . وقال بعض المتأخرين : كلامه يوهم أن مجرد الكذب عليه في صفة من صفاته كفر بوجوب القتل ، وليس كذلك ، بل لا بد من ضميمة ما يشعر بنقص في ذلك ، كما في مسألتنا هذا ، لأن الأسود لون مفضول اهـ .

وقد علمت أن لا فرق ، لأن إثبات صفة له عليه السلام غير صفة لانكون إلا مشعرة بنقص ، لأن صفاته لا يتصور أكمل منها ، بل كل ما أثبت له غيرها كان نقصاً بالنسبة لها ، فلا اعتراض حينئذ ليس في محله . " خفاجى شرح شفاء " (٢) .

(١) ص ٤٣٠ — ج ٤ و ص ٥٧٩ — ج ٤

(٢) ص ٤٣١ — ج ٤

صفاته تعالى في الأزل غير محدثة ، ولا مخلوقة ، فن قال أنها مخلوقة
أومحدثة ، أو وقف فيها ، أو شك فيها ، فهو كافر بالله تعالى . ” فقه
أكبر “ (١) .

من قال بأن كلام الله مخلوق فهو كافر بالله العظيم . ” كتاب الوصية “ .
قال فخر الإسلام : قد صح عن أبي يوسف أنه قال : ناظرت
أبا حنيفة في مسألة خلق القرآن ، فاتفق رأيي ورأيه على أن من قال بخلق
القرآن فهو كافر ، وصح هذا القول أيضاً عن محمد رحمهم الله تعالى .
” شرح فقه أكبر “ .

أيما رجل مسلم سب رسول الله ﷺ ، أو كذبه ، أو عابه ، أو تنقصه ،
فقد كفر بالله تعالى ، وبانت منه امرأته . ” كتاب الخراج “ (٢) .
أجمع المسلمون على أن شاتمهم ﷺ كافر ، ومن شك في عذابه
وكفره كفر . ” شفاء “ ، وغيره .

الكافر بسب نبي من الأنبياء لا تقبل توبته مطلقاً ، ومن شك في
عذابه وكفره كفر . ” مجمع الأنهر “ و ” درمختار “ و ” بزازية “ و ” الدرر “
و ” الخيرية “ .

قلت : في قبول التوبة في أحكام الدنيا اختلاف ، وتقبل فيما بينه
وبين الله تعالى ، وينبغي أن تراجع عبارة ” المحيط “ من ” خلاصة
الفتاوى “ لأصحابنا ، فإن لم أرها لإلالة من عدم قبول التوبة فيما بينه
وبين الله تعالى ، ولعله من غلط الناسخ .

في ” المواقف : لا يكفر أهل القبلة إلا فيما فيه إنكار ما علم مجيئه

بالضرورة ، أو أجمع عليه كاستحلال المحرمات اه . ولا يتحقق أن المراد
بقول علمائنا : ” لا يجوز تكفير أهل القبلة بذنوب “ ليس مجرد التوجه إلى
القبلة ، فإن الغلاة من الروافض الذين يدعون أن جبريل عليه السلام غلط
في الوحي ، فإن الله تعالى أرسله إلى علي رضي الله عنه ، وبعضهم قالوا : أنه إله ،
وإن صلوا إلى القبلة ليسوا بمؤمنين ، وهذا هو المراد بقوله ﷺ : ” من
صلى صلاتنا ، واستقبل قبلتنا ، وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم اه “
مختصراً . ” شرح فقه أكبر (١) .

ادعت الروافض أيضاً أن علياً رضي الله عنه نبي — إلى قوله ﷺ — : لعنهم
الله ، وملائكته ، وسائر خلقه إلى يوم الدين ، وقلع وأباد خضرائهم ،
ولا جعل منهم في الأرض ديناراً ، فإنهم بالغوا في غلوهم ، ومردوا على
الكفر ، وتركوا الإسلام ، وفارقوا الإيمان ، وجحدوا الإله ، والرسول ،
والتنزيل ، فنعوذ بالله ممن ذهب إلى هذه المقالة . ” غنية الطالبين “
أو كذب رسولاً أو نبياً أو نقصه بأي منقص ، كأن صغر اسمه
مريداً تحقيره ، أو جوز نبوة أحد بعد وجود نبينا ﷺ ، وعيسى عليه الصلاة
والسلام نبي قبل فلا يرد . ” تحفه شرح منهاج “ .

فساد مذهبهم غنى عن البيان بشهادة العيان ، كيف ؟ وهو يؤدي
إلى تجويز نبي مع نبينا ﷺ أو بعده ، وذلك يستلزم تكذيب القرآن ،
إذ قد نص على أنه خاتم النبيين ، وآخر المرسلين . وفي السنة : ” أنا العاقب
لا نبي بعدى “ ، وأجمعت الأمة على إبقاء هذا الكلام على ظاهره ، وهذا
إحدى المسائل المشهورة التي كفرنا بها الفلاسفة — لعنهم الله تعالى —
” شرح الفرائد “ للعلامة العارف بالله عبد الغني النابلسي .

وفي العقائد العنصرية : لا تكفر أحداً من أهل القبلة ، إلا بما فيه نفي الصانع المختار ، أو بما فيه : شرك ، وإنكار ما علم من الدين بالضرورة أو إنكار مجمع عليه قطعاً ، أو استحلال محرم ، وأما غير ذلك فالقاتل به مبتدع ، وليس بكافر اهـ .

قالت الروافض : إن العالم لا يكون خالياً من النبي قط ، وهذا كفر ، لأن الله تعالى قال : " وخاتم النبيين " ، ومن ادعى النبوة في زماننا فإنه يصير كافراً ، ومن طلب منه المعجزات فإنه يصير كافراً ، لأنه شك في النص ، ويجب الاعتقاد بأنه ما كان لأحد شركة في النبوة لمحمد ﷺ ، بخلاف ما قالت الروافض أن علياً رضي الله عنه كان شريكاً لمحمد ﷺ في النبوة ، وهذا منهم كفر . " تمهيد أبي الشكور السالمى " .

وقد قتل عبد الملك بن مروان الحارث المتنبئ وصلبه ، وفعل ذلك غير واحد من الخلفاء والملوك بأشباههم ، وأجمع علماء وقتهم على صواب فعلهم ، والمخالف في ذلك من كفرهم كافر . " شفاء " . وكذلك نقله في " البحر المحيط " من الأحزاب من الإجماع العملي .

وكذلك يقطع بتكفير من كذب أو أنكر قاعدة من قواعد الشريعة ، وما عرف يقيناً بالنفل المتواتر من فعل رسول ﷺ ، ووقع الإجماع المتصل عليه ، كمن أنكر وجوب الصلوات الخمس ، أو عدد ركعاتها وسجاداتها ، ويقول : إنما أوجب الله علينا في كتابه الصلاة على الجملة ، وكونها خمساً ، وعلى هذه الصفات والشروط لا أعمله إذ لم يرد به في القرآن نص جلي ، والخبر عن الرسول ﷺ به خبر واحد . " شفاء " .

وكذلك تكفر من ادعى نبوة أحد مع نبينا ﷺ — أى في زمنه —

كمسيلمة الكذاب ، و الأسود العنسي ، أو ادعى نبوة أحد بعده ، فإنه خاتم النبيين بنص القرآن والحديث ، فهذا تكذيب لله ورسوله ﷺ كالعيسوية الخ .

أو من ادعى النبوة لنفسه بعد نبينا ﷺ كالمختار بن أبي عبيد الثقفي ، وغيره . قال ابن حجر : ويظهر كفر كل من طلب منه معجزة ، لأنه يطلبه منه مجوزاً لصدقه مع استحالة المعلومة من الدين بالضرورة . نعم إن أراد بذلك تسفيهه وبيان كذبه ، فلا كفر به انتهى — أو جوز اكتسابها ، والبلوغ بصفاء القلب إلى مرتبتها كالفلاسفة وغلاة المتصوفة ، وكذلك من ادعى منهم أنه يوحى إليه وإن لم يدع النبوة ، فهؤلاء المذكورون كلهم كفار ، محكوم بكفرهم ، لأنهم مكذبون للنبي ﷺ لادعائهم خلاف ما قاله ، لأنه ﷺ أخبر أنه خاتم النبيين ، كما أعلمه الله به فيما أوحاه إليه ، وأخبر أيضاً أنه لا نبى بعده ، وأخبر عن الله ، أنه خاتم النبيين ، وأنه أرسل كافة للناس . وأجمعت الأمة — أى أمته ﷺ — على أن هذا الكلام المذكور من الآية والحديث ، وأنه أرسل لجميع الناس على ظاهره من نفي النبوة بعده وعموم الرسالة ، وإن مفهومه — أى مدلوله — الذى فهم منه المراد منه دون تأويل ولا تخصيص لبعض أفرادهم ، فلا شك عند من يعتد به من الأمة في كفر هؤلاء الطوائف كلها الداهيين لما يخالف إجماع المسلمين قطعاً — أى جزماً من غير تردد فيه — إجماعاً — أى بالإجماع — وسمماً من الله ورسوله وكتابه وسنته ، فلا عبرة بمن خالفه من الفرق الضالة ، ولا بمن نازع في حجية الإجماع ، كما سيأتى ، وكذلك وقع الإجماع من علماء الدين على تكفير كل من دافع نص الكتاب — أى منع ونازع فيما جاء صريحاً في " القرآن " — كبعض الباطنية الذين يدعون

لها معانٍ أخرى غير ظاهرها ، أو خص حديثاً عاماً منطوقه مجمعاً على نقله عن ثقات الرواة مقطوعاً به في دلالة على صريحه ، مجمعاً من العلماء والفقهاء على حمله على ظاهره من غير تأويل ولا تخصيص ولا نسخ فإنه تلاعب مؤد للفساد ، كتكفير الخوارج بإبطال الرجم للزاني والزانية المعصنين ، فإنه مجمع عليه ، صار معلوماً من الدين بالضرورة . ولهذا أى القول بكفر من خالف ظاهر النصوص والمجمع عليه نكفر من لم يكفر من دان بغير ملة الإسلام من الملل أو وقف فيهم ، أى توقف وتردد في تكفيرهم ، أو شك في كفرهم ، أو صحح مذهبهم ، وإن أظهر الإسلام واعتقده واعتقد إبطال كل مذهب سواه ، فهو — أى من لم يكفر وما بعده — كافر ، بإظهار ما أظهر من خلاف ذلك — أى ما يخالف الإسلام ، لأنه طعن في الدين ، وتكذيب لما ورد عنه من خلافه — وكذلك — أى كتكفير هؤلاء — يقطع ويجزم بتكفير كل من قال قولاً صدر عنه يتوصل به إلى تضليل الأمة — أى كونها في الضلال عن الدين والصراط المستقيم . و يؤدي إلى تكفير جميع الصحابة ، كقول الطائفة الكيلية من الرافضة بتكفير جميع الأمة بعد موت النبي ﷺ ، إذ لم تقدم علماً ، وكفرت علماً إذ لم يتقدم ولم يطلب حقه في التقديم ، فهؤلاء قد كفروا من وجوه : لأنهم بما قالوه أبطلوا الشريعة بأسرها ، وكذلك — أى كما كفرنا هؤلاء — نكفر بكل فعل فعله شخص مسلم ، أجمع المسلمون على أنه — أى ذلك الفعل — لا يصدر إلا من كافر حقيقة ، لأنه من جنس أفعالهم ، وإن كان صاحبه — أى من صدر منه — مسلماً مصرحاً بالإسلام مع فعله ذلك الفعل . ” شرح شفاء ” للخفاجي (١) ملقطاً ملخصاً . ومثله في

”شرح الملا على القارى“ سواء .

وقال في ”البحر الرائق“ (١) وغيره : من حسن كلام أهل الهوى ، أو قال : معنوى ، أو كلام له معنى صحيح ، إن كان ذلك كفراً من القائل كفر المحسن .

قال ابن حجر في ”الاعلام“ في (فصل الكفر المتفق عليه) مما نقله عن كتب الحنفية : ”من تلفظ بلفظ الكفر يكفر ، فكل من استحسنته ، أو رضى به يكفر ، إلا إذا صرح بإرادة موجب الكفر فلا ينفعه التأويل“ . ”رد المختار“ (٢) عن ”البحر“ عن ”البزارية“ . ومثله في ”جامع الفصولين“ .

وفي ”الهندية“ : إذا كان في المسألة وجوه توجب الكفر ، و وجه واحد يمنع ، فعلى المفتي أن يميل إلى ذلك الوجه ، إلا إذا صرح بإرادة توجب الكفر ، فلا ينفعه التأويل حينئذ .

ثم إن كان نية القائل الوجه الذى يمنع التكفير فهو مسلم ، وإن كان نيته الوجه الذى يوجب التكفير لا ينفعه فتوى المفتي هـ . ناقلاً عن ”المحيط“ وغيره .

ومثله في حاشية ”الأشباه“ للحموى عن ”العمادية“ ، وفي ”الدر“ عن ”الدرر“ وغيرها .

والحاصل أن من تكلم بكلمة الكفر هازلاً أو لاعباً كفر عند الكل ولا اعتبار باعتقاده ، كما صرح به في ”الخانية“ و ”رد المختار“ (٣)

(١) ص — ١٣٤ ج — ٥ (٢) ص — ٣٩٣ ج — ٣

(٣) ص — ٣٩٣ ج — ٣

عن "البحر" : رجل كفر بلسانه طائعاً وقلبه على الإيمان يكون كافراً ولا يكون عند الله مؤمناً . كذا في "فتاوى قاضيخان" . و"هندي" و"جامع الفصولين" .

ووقع في "الخلاصة" ههنا غلط من الناسخ فاحذره . وعزا في "العماوية" المسألة "للمحيط" أيضاً . وقال الله تعالى : (ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم) .

وينكرون كونها بنزول الملك من السماء ، وكثيراً مما علم بالضرورة بحجج الأنبياء به ، كحشر الأجساد ، والجنة ، والنار .

والحاصل أنهم وإن أثبتوا الرسل لكن لا على الوجه الذي يشبه أهل الإسلام الخ . فصار إثباتهم بمنزلة العدم الخ . "رد المحتار" .

ويكفر إذا شك في صدق النبي ﷺ ، أو سبه ، أو نقصه ، أو حقره ، ويكفر بنسبة الأنبياء إلى الفواحش ، كالعزم على الزنا ، ونحوه في يوسف عليه السلام ، لأنه استخفاف ، ولو قال : لم يعصموا حال النبوة وقبلها كفر ، لأنه رد النصوص . "الأشباه والظواهر" .

وفيها من فن الجمع والفرق ، وفي آخر "التيمة" ظن لجهله أن ما فعله من المحظورات حلال له ، فإن كان مما يعلم من دين النبي ﷺ ضرورة كفر ، وإلا فلا اه .

قال في "فتح الباري" من حديث : "من أوصى بأن يحرق إذا مات" وقال : فوالله لئن قدر الله على ليعذبني عذاباً ما عذبه أحداً . ما لفظه . — ورده ابن الجوزي وقال : جحدته صفة القذرة كفر اتفاقاً اه . —

وقال من باب الخوف من الله عز وجل ، عن العارف ابن أبي جمرة : وأما ما أوصى به فلعلة كان جائزاً في شرعهم ذلك لتصحيح التوبة ، فقد ثبت في شرع بني إسرائيل قتلهم أنفسهم لصحة التوبة اه .

قلت : والمراد بقوله : "لئن قدر الله على" لئن وافاني وأنا جميع وأدركني قبل التوبة ، وذلك بأن أراد وقضاه على ، لا التردد في نفس القدرة ، فقد ذم الله تعالى شأنه ، ونعى على اليهود في قوله : (وما قدروا الله حق قدره — إلى قوله سبحانه وتعالى — : عما يشركون) . ففي بعض الروايات : إنها نزلت في ذلك ، ولعل الإشراك على هذا هو إحصاء قدرة الله بمكيال عقولهم السقيمة ، وقياسها بما في أذهانهم وخيالهم . وما عند البخاري في رجل كان وقع على جارية امرأته فأخذ حمزة بن عمرو الأسلمي من الرجل كفلاء . حتى قدم على عمر ، وكان عمر رضي الله عنه قد جلده مائة جلدة فصدقهم وعذرهم بالجهالة اه . فالذي ظهر أن المراد به اعتباره شبهة الفعل المعبرة في ذلك الباب لا غير ، وفي المسألة حديث عند أبي داود والطحاوي وغيرهما ، فهذا هو الوجه . وكون أحد حديث عهد بالإسلام عذر عند فقهاءنا أيضاً . وفي "بغية المرناد" للحافظ ابن

تيمية (١) : وإن الأمكنة والأزمنة التي تفر فيها النبوة لا يكون حكم من خفيت عليه آثار النبوة حتى أنكر ما جاءت به خطأ كما يكون حكمه في الأمكنة والأزمنة التي ظهرت فيها آثار النبوة اه .

ويريد — رحمه الله — بإقامة الحجة في تصانيفه في مسألة التكفير : التبليغ لا غير ، كأخبار معاذ ، ودعوة علي رضي الله عنه لليهود خير ، وقد بوب عليه

البخارى في أخبار الآحاد، ومن الأنعام : (وأوحى إلى هذا القرآن لأنذركم به ومن بلغ الآية .)

إذا لم يعرف أن محمداً ﷺ آخر الأنبياء فليس بمسلم لأنه من الضروريات (١) "أشباه والنظائر". يعنى والجهل بالضروريات في باب المكفرات لا يكون عذراً، بخلاف غيرها فإنه يكون عذراً على المفتى به كما تقدم والله أعلم اهـ "شرح حموى" (٢) — ونبه في المسألة على فوائد نفيسة ، منها تجهيل من زعم أن تكفير الفقهاء إنما هو للتغليظ والتهديد، لا فيما بينه وبين الله ، فقد نقل رده عن "اليزازية" وهى من المعبرات ، نقلوا وصفها عن المولى أبى السعود مفتى الديار الرومية وصاحب التصانيف الكثيرة ، منها "التفسير". قال : وفى "اليزازية" ويحكى عن بعض من لاسلف له أنه كان يقول ما ذكر فى الفتاوى أنه يكفر بكذا وكذا ، فذلك للتخويف والتهميل لا لحقيقة الكفر ، وهذا باطل ، والحق أن ما صرح عن المجتهدين فهو على حقيقته ، وأما ما ثبت عن غيرهم فلا يفتى به فى مسألة التكفير اهـ . وكذلك فى "البحر" ، ونقل عبارة "اليزازى" فى "اليواقيت" أيضاً وفى "منحة الخالق" بتمامها . وفى "اليواقيت" أيضاً عن الخطابى رحمه الله : فإن اتفق فى زمان وجود مجتهد تكملت فيه شروط الاجتهاد كالأئمة الأربعة ، وبان له دليل قاطع أن الخطأ فى التأويل موجب الكفر كفرناهم بقوله الخ .

وأول الأنبياء آدم عليه السلام ، وآخرهم محمد ﷺ ، أما نبوة آدم

(١) وفى "تاريخ ابن عساكر" من ترجمة تميم الدارى السؤال فى القبر عن خاتم الأنبياء .

(٢) ص — ٢٦٧

فبالكتاب الدال على أنه قد أمر ونهى ، مع القطع بأنه لم يكن فى زمنه نبي آخر ، فهو بالوحي لا غير ، وكذا بالسنة والإجماع ، فإنكار نبوته على ما نقل عن البعض يكون كفراً "شرح عقائد نسفى" .

وكذا فى "المواهب" من النوع الأول من المقصد السادس ، وكذلك فى "البحر" .

وعند الحاكم من إتيان حارثة بن شراحيل فى طلب ابنه زيد — رضى الله عنها — : أسألكم أن تشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأنى خاتم أنبياءه ورسله ، وأرسله معكم . الحديث .

وفى "روح المعانى" تحت قوله تعالى : (وأخذنا من النبين ميثاقهم) وفى رواية أخرى عنه — أى عن قتادة — أنه أخذ الله تعالى ميثاقهم بتصديق بعضهم بعضاً ، والإعلان بأن محمداً ﷺ رسول الله ، وإعلان رسول الله ﷺ أن لا نبي بعده اهـ .

ثم اعلم أنه يؤخذ من مسألة العيسوى أن من كان كفره بإنكار أمر ضرورى كحرمة الحمر مثلاً أنه لا بد من تبرؤه مما كان يعتقد ، لأنه كان يقر بالشهادتين معه ، فلا بد من تبرؤه منه ، كما صرح به الشافعية وهو ظاهر . "رد المحتار" من الإرتداد .

قلت : وفى "جامع الفصولين" : ثم لو أتى بكلمة الشهادة على وجه العادة لم ينفعه ما لم يرجع عما قال ، إذ لا يرتفع بها كفره اهـ .

وأما من قال : إن الله عز وجل هو فلان لإنسان بعينه ، أو إن الله يحل فى جسم من أجسام خلقه ، أو أن بعد محمد ﷺ نبياً غير عيسى ابن مريم ، فإنه لا يختلف إثنان فى تكفيره لصحة قيام الحجة بكل هذا

على كل أحد . "كتاب الفصل" لابن حزم (١) .

هذا مع سماعهم قول الله تعالى : (ولكن رسول الله وخاتم النبيين . وقول رسول الله ﷺ : «لأنبي بعدي» . فكيف يستعجز مسلم أن يثبت بعده عليه السلام نبياً في الأرض ؟ حاشا ما استثناه رسول الله ﷺ في الآثار المسندة الثابتة في نزول عيسى بن مريم عليه السلام في آخر الزمان . (٢) . وصح الإجماع على أن كل من جحد شيئاً صح عندنا بالاجماع أن رسول الله ﷺ أتى به فقد كفر ، وصح بالنص أن كل من استهزأ بالله تعالى أو بملك من الملائكة ، أو بنبي من الأنبياء عليهم السلام ، أو بآية من القرآن ، أو بفريضة من فرائض الدين ، فهي كلها آيات الله تعالى بعد بلوغ الحجة إليه ، فهو كافر . ومن قال نبي بعد النبي عليه الصلاة والسلام ، أو جحد شيئاً صح عنده بأن النبي ﷺ قاله فهو كافر (٣) . كتاب "الفصل" لابن حزم (٤) .

أجمع عوام أهل العلم على أن من سب النبي ﷺ يقتل الخ . وحكى الطبري مثله — أي مثل القول بأنه ردة — عن أبي حنيفة وأصحابه فيمن تنقصه ﷺ أو برئ منه أو كذبه الخ . قال محمد بن سحنون : أجمع العلماء على أن شاتم النبي ﷺ المستنقص له كافر ، ومن شك في كفره وعذابه

(١) ص — ٢٤٩ ج — ٣

(٢) كتاب الفصل ص ١٨٠ ج — ٤

(٣) وفيه حديث عند أبي داود من باب الرسل من الجهاد، وهو عند الحاكم أيضاً و"الكنز" ص — ١٧١ ج — ٧ .

(٤) ص ٢٥٥ و ٢٥٦

كفر الخ . "شرح شفاء قاضي عياض" . للملا على القاري رحمه الله (١) . من سب الله تعالى وملائكته أو أنبيائه قتل . "شرح شفاء" (٢) . وحكم من سب سائر أنبياء الله تعالى وملائكته ، واستخف بهم ، أو كذبهم فيما أتوا به ، أو أنكرهم وجحدهم حكم نبينا ﷺ الخ . "شرح شفاء" (٣) .

وفي "المحيط" : من أنكر الأخبار المتواترة في الشريعة كفر ، مثل حرمة لبس الحرير على الرجال . ثم اعلم أنه أراد بالمتواتر ههنا التواتر المعنوي لا اللفظي الخ . "شرح فقه أكبر" (٤) ونحوه في "الهندية" عن الظهيرية . وتوارده الأصوليون في باب السنة ، ونقلوا عن الإمام أنه قال : أخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين . فصار منكر المتواتر ومخالفه كافراً . "أصول بزدوى" (٥) و"الكشف" (٦) .

مأخوذ من "الفتح" حيث قال : وأما المعزلة فقتضى الوجه حل مناكحتهم ، لأن الحق عدم تكفير أهل القبلة وإن وقع الزاماً في المباحث ، بخلاف من خالف القواطع المعلومة بالضرورة من الدين ، مثل القائل بقدوم العالم ، ونفي العلم بالجزئيات على ما صرح به المحققون . وأقول : وكذا القول بالإيجاب بالذات ونفي الاختيار . رد "المختار" (٧) من المحرمات .

(١) ص ٣٩٣ ج — ٢

(٢) ص — ٥٤٦

(٣) ص — ٥٤٥

(٤) ص — ٣٠٢

(٥) — ٣٦٧ ج — ٢

(٦) ص — ٣٦٣ ج ٢ وص — ٣٣٠ ج — ٤

(٧) ص — ٣٩٨ ج — ٢

وهذا الحديث وإن كان خبر واحد إلا أن خبر الواحد يعمل به في الحكم بالتكفير ، وإن كان جعده لا كفر به ؛ إذ لا يكفر جاحد الظني بل القطعي . ” الصواعق ” لابن حجر المكي (١) عن الشيخ تقي الدين السبكي .

يريد به نحو حديث أبي سعيد عند ابن حبان كما في ” الترغيب والترهيب ” للمندري (٢) : قال قال رسول الله ﷺ : ” ما أكفر رجل رجلاً إلا بآء أحدهما بها ، إن كان كافراً وإلا كفر بتكفيره ” . وفي رواية : ” فقد وجب الكفر على أحدهما ” وعليه بنى الشوكاني رحمه الله تكفير الروافض كما في ” رياض المرتاض ” (٣) .

ووجه الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في ” شرح العمدة ” من اللعان قول من قال بمضمون هذا الحديث ، وحمله على ظاهره ، وهو قول جماعة من العلماء الأعلام ، كما ذكره ابن حجر المكي في ” الإعلام بقواطع الإسلام ” وكذا في ” جامع الفصولين ” . وقال في ” مختصر مشكل الآثار ” : معنى الكافر ههنا أن الذي هو عليه الكفر ، فإذا كان الذي هو عليه إيماناً كان جعله كافراً جعل الإيمان كافراً ، فكان بذلك كافراً ، لأن من كفر بالإيمان فقد كفر بالله عز وجل : (ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله الآية) . وذكره البيهقي في ” الأسماء والصفات ” عن الخطابي ، وما في ” شرح الكنز ” عن ” الزيلعي ” من النكاح (٤) من قوله : ثم المخبر إن كان هو الولي آه ، يريد بالعقوبة عقوبة الدنيا ، واختصره في ” فتح القدير ” (٥) فراجع ، وذكره من متن

(١) ص ٢٥٢ -

(٢) ص ٢٤٢ ج ٤ -

(٣) ص ٢٠٩ -

(٤) ص ١٢٩ ج ٢ -

(٥) ص ٤٠٠ ج ٢ -

” الكنز ” في شتى القضاء ، والرمز من أول الكراهية .

تنبيه من الراقم

يريدون أن الحديث إذا كان خبر واحد يصلح مأخذاً و مبنى لمسألة التكفير في حق المفتي ، وأما الرجل المكفر اسم مفعول ، فإنما يكفر في نفسه بإنكار القطعي لا بإنكار الظني ، وذلك في حقه ، وأما المفتي فيكفي في حقه ظنه بأن فلاناً أنكر قطعياً ، ولا يجب له القطع ، ونظيره أن خبر الواحد يعمل به في مسائل الرجم ، ولا يثبت في الحكم إلا بشهادة أربعة ذكور ، فهكذا ههنا . والحاصل أن الموجب لكفر الرجل في نفسه هو إنكار قطعي ، وأما الموجه والمنبه للمفتي في مسألة تكفيره قد يكون حديثاً أحادياً فينبهه على أن إنكار أمر كذا كفر ، ثم لا يكون ذلك الأمر في الواقع إلا قطعياً ، ومثاله أن عد رجل عالم ، وفهرس المتواترات والقطعيات ، وذهل وغفل عن بعضها فلم يدخله في ذلك الفهرس ، فجاء واحد آخر ونبهه على قطعيات أخرى ، فأدخل بقول ذلك الواحد تلك في الفهرس ؛ فقد تنبه بقول واحد للقطعي ، فهكذا الأمر ههنا لم يكفر الرجل في نفسه إلا بإنكار القطعي ؛ لكن المفتي قد يأخذ مسألة التكفير من خبر واحد فافهمه . وما يوهمه كلام شارح ” الفقه الأكبر ” أن بين الفقهاء والمتكلمين اختلافاً في مسألة التكفير ، فالفقهاء قد يكفرون بإنكار الأمر الظني بخلاف المتكلمين (١) فليس خلافاً في المسألة ، وإنما هو اختلاف فن وموضوع ،

(١) وهذا كإثبات الفرض أو الحرام بالقياس ، نظراً إلى حقيقة الشئ ، لا نظراً إلى طريقة ثبوته ، أو كالإجماع المنقول آحاداً . منه .

فموضوع الفقهاء فعل المكلف ، وكثير من مسائلهم ظني ، وموضوع المتكلمين القطع ، فمن ههنا انقسم نظر الفريقين ، وإلا فيجوز بناء التكفير على الظن بلا خطر ، لأن الظن في طريق العلم بالحكم لا في الأمر الموجب لكفر المكفر . وأيضاً التكفير بمضمون خبر الواحد لا بإنكار ثبوته ، وقد تختلف الأحكام في نحو الثبوت والدلالة ، فالشافعية مثلاً راعوا في أخذ الفرض وترك الواجب من التقسيم حال المضمون فيثبتون الفرض بخبر الواحد ، والخنفية راعوا هناك حال الثبوت . هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام . هذا والله ولي التوفيق .

تبيينه آخر

اتفقوا في بعض الأفعال على أنها كفر ، مع أنه يمكن فيها أن لا ينسلخ من التصديق ، لأنها أفعال الجوارح لا القلب ، وذلك كالهزل بلفظ كفر ، وإن لم يعتقده ، كالسجود لصنم ، وقتل نبي ، والاستخفاف به ، وبالمصحف ، والكعبة ، واختلفوا في وجه الكفر بها بعد الاتفاق على التكفير ، فقيل : إن الشارع لم يعتبر ذلك التصديق حكماً ، وإن كان موجوداً حقيقة . حكاه الحافظ ابن تيمية في "كتاب الإيمان" (١) من لفظ الأشعري ، وقيل : إن ما كان دليل الاستخفاف يكفر به ، وإن لم يقصد الاستخفاف ، ذكره في "رد المحتار" ، وقيل زيد على التصديق المجرد أشياء في الإيمان المعتبر شرعاً ، وقيل التصديق المعتبر لا تجامع هذه الأنغال . ذكره العلامة قاسم في حاشية "المسيرة" ، والحافظ ابن تيمية رحمه الله . وبالجملة يكفر ببعض الأفعال أيضاً اتفاقاً ، وإن لم ينسلخ من التصديق اللغوي التقابلي .

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني كما في "الشفاء" و"المسيرة" : فإن عصي بقول أو فعل نص الله تعالى ورسوله ، أو أجمع المسلمون أنه لا يوجد إلا من كافر ، أو يقوم دليل على ذلك فقد كفر اه . وقال أبو البقاء في "كلياته" : والكفر قد يحصل بالقول تارة وبالفعل أخرى ، والقول الموجب للكفر إنكار مجمع عليه فيه نص ، ولا فرق بين أن يصدر عن اعتقاد أو عناد أو استهزاء . والفعل الموجب للكفر هو الذي يصدر عن تعمد ، ويكون الاستهزاء صريحاً بالدين ، كالسجود للصنم اه .

قال القونوي : ولو تلفظ بكلمة الكفر طائفاً غير معتقد له يكفر ، لأنه راض بمباشرة وإن لم يرض بحكمه ، ولا يعذر بالجهل ، وهذا عند عامة العلماء ، خلافاً للبعض . قال : ولو أنكر أحد خلافة الشيخين يكفر الخ "شرح فقه أكبر" (١) .

وفيه أيضاً : ثم اعلم أنه إذا تكلم بكلمة الكفر ، عالماً بمبناها ولا يعتقد معناها ، لكن صدرت عنه من غير إكراه بل مع طوعية في تأديته ، فإنه يحكم عليه بالكفر بناءً على القول المختار عند بعضهم : من أن الإيمان هو مجموع التصديق والإقرار ، فبإجرائها يتبدل الإقرار بالإنكار . وهذا في "شرح الشفاء" أيضاً (٢) .

أقول : والأظهر الأول ، إلا إذا كان من قبيل ما يعلم من الدين بالضرورة ، فإنه حينئذ يكفر ولا يعذر بالجهل . "شرح فقه أكبر" من الأواخر .

وقال في "الصارم المسلول" (١) : ولهذا قال سبحانه وتعالى :
(لا تعتذروا فقد كفرتم بعد إيمانكم) ولم يقل : قد كذبتم في قولكم :
" إنما كنا نخوض ونلعب " ، فلم يكذبهم في هذا العذر ، بل بين أنهم
كفروا بعد إيمانهم بهذا الخوض واللعب آه . وأوضحه في محل آخر (٢) .
والجصاص في "أحكامه" .

وعلى هذا فلا يبعد أن يقال : إن تكفير المسلم المعلوم إسلامه قد
جعله الشرع في الحديث المار كفرآ بنفسه ، وللشارع ولاية ذلك ، لا
لتضمنه اعتقاد أن الإسلام كفر ، وقال الله تعالى : (فلا وربك لا
يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما
قضيت ويسلموا تسليماً) والله ولي الأمور ، ووجه الغزالي كما في "إيثار
الحق" (٣) : بأنه لما كان معتقد الإسلام أخيه كان قوله : إنه كافر قولاً
بأن الذي هو عليه كفر ، والذي هو عليه دين الإسلام فكأنه قال :
إن دين الإسلام كفر ، وهذا القول كفر من قائله وإن لم يعتقد ذلك
اه . فجعله هزلاً بلفظ الكفر ، وهذا يصدق على هذا الشق وأتباعه ،
فإنهم يكفرون كل الأمة في هذا العصر ، فيجب أن يكفروا هم لا
الأمة ، فقد حار عليهم ، والله يفعل ما يشاء ، ويحكم ما يريد :

فقد كان هذا لهم لا لهم فأولى لهم ثم أولى لهم

قال في "زاد المعاد" من أحكام الفتنح : وهذا بخلاف أهل الأهواء
والبدع ، فإنهم يكفرون ويبدعون لمخالفة أهواءهم ويجهلهم ، وهم
أولى بذلك ممن كفروه وبدعوه اه .

(١) ص ٥١٩ (٢) ص ٥٢٤

(٣) ص ٤٣٢

ومسألة التكفير في "التحرير" وشرحه "التقرير" مسألة العقليات
الخ (١) . وفي آخر الشرح . ثم قال السبكي عبارته إلى انتهى . والفصل
الثاني في "الحاكم" (٢) . والباب الثاني أدلة الأحكام الخ (٣) . ومسألة
إنكار حكم الإجماع القطعي الخ (٤) . وإنما لهم القطع بالعمومات . أما
من الصيغة أو الإجماعات على عدم التفصيل الخ في كفرهم . كذا قال
في "التقرير" ، وأوضح الصيغة في "الفوائح" . ولو انعقد عليه إجماع
فشيء آخر (٥) . أجيب بأن فائدته التحول إلى الأحكام القطعية (٦) . ومن
أقسام الجهل (٧) . و الهزل (٨) . ويتعلق بالتبليغ ما في "المستصفى" (٩) .
و "التقرير" (١٠) .

التأويل في ضروريات الدين لا يقبل ، ويكفر المتأول فيها

والكافر : إسم لمن لا إيمان له ، فإن أظهر الإيمان فهو : المنافق ،
وإن طرأ كفره بعد الإيمان فهو : المرتد ، وإن قال بإلھين أو أكثر فهو :
المشرك ، وإن كان متديناً ببعض الأديان والكتب المنسوخة فهو : الكتابي ،

(١) ص - ٣١٨ وص ٣٠٣ ج ٣

(٢) ص - ٩٠ ج ٢ (٣) ص - ٢١٥ ج ٢

(٤) ص - ١١٣ ج ٣ وص - ٣٠٥ ج ٣

(٥) ص - ٤٠ ج ٣ وص - ١١٠ ج ٣

(٦) ص - ٢٥ ج ٣ (٧) ص - ٣١٧ ج ٣

(٨) ص - ٢٠٠ ج ٢ (٩) ص - ١٥١ و ١٤٧ و ١٣٣ ج ١

(١٠) ص - ٣١٦ و ٣٢٧ ج ٣

وإن قال بقديم الدهر وإسناد الحوادث إليه فهو : الدهرى ، وإن كان لا يثبت البارى فهو : المعطل ، وإن كان مع اعترافه بنبوة النبي ﷺ يظن عقائده هي كفر بالاتفاق فهو : الزنديق .

وعدم تكفير أهل القبلة موافق لكلام الأشعرى والفقهاء ، لكن إذا فتننا عقائدهم الإسلاميين وجدنا فيها ما يوجب الكفر قطعاً ، فلا نكفر أهل القبلة ما لم يأت بما يوجب الكفر . وهذا من قبيل قوله تعالى : (إن الله يغفر الذنوب جميعاً) مع أن الكفر غير مغفور ، ومختار جمهور أهل السنة من الفقهاء والمتكلمين عدم إكفار أهل القبلة من المبتدعة المأولة في غير الضرورية ، لكون التأويل شبهة كما هو المسطور في أكثر المعبريات .

”كليات أبى البقاء“ (١) .

وخرق الإجماع القطعى الذى صار من ضروريات الدين كفر ، و لا نزاع في إكفار منكر شئ من ضروريات الدين ، وإنما النزاع في إكفار منكر القطعى بالتأويل ، فقد ذهب إليه كثير من أهل السنة من الفقهاء والمتكلمين ، ومختار جمهور أهل السنة منها عدم إكفار أهل القبلة من المبتدعة المأولة في (غير الضرورية) لكون التأويل شبهة ، كما في ”خزانة الجرجاني“ ، و”المحيط البرهاني“ ، و”أحكام الرازى“ ، و”أصول البزدوى“ . ورواه الكرخى ، والحاكم الشهيد عن الإمام أبى حنيفة ، والجرجاني عن الحسن بن زياد ، وشارح ”المواقف“ و”المقاصد“ ، و الآمدى عن الشافعى والأشعرى لا مطلقاً . ”كليات أبى البقاء“ (٢) .

هذا كله في البدع غير المكفرة ، وأما المكفرة ، وفي بعضها ما

(١) ص — ٥٥٣ و ٥٥٤ . (٢) ص — ٥٥٤ و ٥٥٥ .

لا شك في التأكيد به كمنكرى العلم بالمعدوم القائلين ما يعلم الأشياء حتى مخلقها ، أو بالجزئيات . والمجسمين تجسماً صريحاً ، والقائلين بحلول الإلهية في على ﷺ أو غيره . ”فتح المغيث“ (١) .

فالمعتمد الذى ترد روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع ، معلوماً من الدين بالضرورة — أى إثباتاً ونفىً — فأما من لم يكن بهذه الصفة ، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه ، فلا مانع من قبوله أصلاً . وقال أيضاً : والذى يظهر أن الذى يحكم عليه بالكفر من كان الكفر صريح قوله ، وكذا من كان لازم قوله ، وعرض عليه فالتزمه ، أما من لم يلتزمه وناضل عنه فإنه لا يكون كافراً ولو كان اللازم كفراً ، وينبغى حمله على غير القطعى ليوافق كلامه الأول ، وسبقه ابن دقيق العيد فقال : الذى تقرر عندنا أنه لا نعتبر المذاهب في الرواية إذ لا نكفر أحداً من أهل القبلة إلا بإنكار قطعى من الشريعة . ”فتح المغيث“ (٢) . وكلامه الأول عن الحافظ ابن حجر ، ومثله في شرح ”التحرير“ للمحقق ابن أمير الحاج عن شيخه الحافظ أيضاً . والحاصل في مسألة اللزوم والالتزام أن من لزم من رأيه كفر لم يشعر به ، وإذا وقف عليه أنكر اللزوم ، وكان في غير الضروريات . وكان اللزوم غير بين ، فهو ليس بكافر وإن سلم اللزوم ، وقال : إن اللازم ليس بكفر ، وكان عند التحقيق كفراً ، فهو إذن كافر ، وهذا الذى نقله في ”الشفاء“ عن القاضى أبى بكر الباقلانى ، والشيخ أبى الحسن الأشعرى ، فنقل عن القاضى أنه قال : ومن لم ير أخذهم بمآل قولهم ولا ألزمهم موجب مذهبهم لم ير إكفارهم ، قال : لأنهم إذا وقفوا على هذا قالوا : لا نقول ليس بعالم ، و

(١) ص — ١٤٣ (٢) ١٤٣

نحن وأنتم ننتفي من القول بالمآل الذي ألزمتوه لنا ، ونعتقد نحن وأنتم أنه كفر ، بل نقول أن قولنا لا يؤول إليه على ما أصلنا الخ . ونقل عن الأشعري في من جهل صفة : أنه ليس بكافر . قال : لأنه لم يعتقد ذلك اعتقاداً يقطع بصوابه وبراه ديناً وشرعاً ، وإنما يكفر من اعتقد أن مقاله حق اه . وهذا الذي تحرر من كلام ابن حزم .

خاتمة

(جاحد المجمع عليه ، المعلوم من الدين بالضرورة) : وهو ما يعرفه منه الخواص والعوام من غير قبول للتشكيك ، فالتحقق بالضرورات كوجوب الصلاة ، والصوم ، وحرمة الزنا والخمر (كافر قطعاً) لأن جاحده يستلزم تكذيب النبي ﷺ فيه ، وما أودعه كلام الآمدي وابن الحاجب من أن فيه خلافاً ليس بمراد لهما . شرح " جمع الجوامع " (١) .

أي بل مرادهما أن الخلاف الذي ذكرناه إنما هو فيما لم يعلم من الدين بالضرورة من المجمع عليه ، وأما ما علم من الدين بالضرورة مما أجمع عليه فلا خلاف في كفر جاحده . " حاشية بناني " .

(وكذا) المجمع عليه ، (المشهور) بين الناس ، (المنصوص) عليه ، كحل البيع ، جاحده كافر (في الأصح) لما تقدم . وقيل : لا ، لجواز أن يخفى عليه (وفي غير المنصوص) من المشهور (تردد) . قيل : يكفر جاحده لشهرته ، وقيل : لا ، لجواز أن يخفى عليه ،

(ولا يكفر جاحد) المجمع عليه (الخفي) بأن لا يعرفه إلا الخواص ، كفساد الحج بالجماع قبل الوقوف . (ولو) كان الخفي (منصوصاً) عليه ، كاستحقاق بنت الإبن السدس مع بنت الصلب ، فإنه قضى به النبي ﷺ كما رواه البخاري ، ولا يكفر جاحد المجمع عليه من غير الدين كوجود بغداد قطعاً . " شرح جمع الجوامع " (١) .

وكذا في عامة كتب الأصول كـ " الأحكام " للآمدي من المسألة السادسة من الإجماع ، ومن " شرائط الراوي " ، و " المختصر " لابن الحاجب ، و " التحرير " ، و شرحه " التقرير " ، و شرح " المسلم " ، و مثله في الاختيارات العلمية من " فتاوى الحافظ ابن تيمية " . وقال في كتاب الإيمان (٢) : وهذه الآية تدل على أن إجماع المؤمنين حجة من جهة أن مخالفتهم مستلزمة لمخالفة الرسول ، وإن كل ما أجمعوا عليه فلا بد أن يكون فيه نص عن الرسول ﷺ ، فكل مسألة يقطع فيها بالإجماع وبانتفاع المنازع من المؤمنين فإنها مما بين الله فيه الهدى ، ومخالف مثل هذا الإجماع يكفر ، كما يكفر مخالف النص البين . وأما إذا كان يظن الإجماع ولا يقطع به ، فهنا قد لا يقطع أيضاً بأنها مما تبين فيه الهدى من جهة الرسول ، و مخالف مثل هذا الإجماع قد لا يكفر بل قد يكون ظن الإجماع خطأ ، والصواب في خلاف هذا القول ، وهذا هو فصل الخطاب فيما يكفر به من مخالفة الإجماع وما لا يكفر اه .

(فإن قلت : هل العلم بكونه ﷺ بشراً ، أو من العرب شرط في صحة الإيمان وهو من فروض الكفاية) على الأبوين مثلاً فإذا علم أحدهما

ولده المميز ذلك سقط طلبه عن الآخر . (أجاب الشيخ ولي الدين) أحمد (ابن) عبد الرحيم (العراقي) الحافظ ابن الحافظ : (أنه شرط في صحة الإيمان ، فلو قال شخص : أؤمن برسالة محمد ﷺ إلى جميع الخلق ، ولكن لا أدري هل هو من البشر أو من الملائكة ، أو من الجن ؟ أولا أدري هو من العرب أو العجم ؟ فلا شك في كفره لتكذيبه القرآن) كقوله تعالى : (هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم) وقال تعالى : (ولا أقول لكم إني ملك) (وجحد ما تلقته قرون الإسلام خلفاً عن سلف ، وصار معلوماً بالضرورة عند الخاص والعام ، ولا أعلم في ذلك خلافاً ، فلو كان غيباً) بمعجمة وموحدة ، جاهلاً قليل الفطنة (لا يعرف ذلك وجب تعليمه إياه ، فإن جحد) أي المعلوم بالضرورة (بعد ذلك حكماً بكفره) لأن إنكاره كفر ، أما إنكار ما ليس ضرورياً فليس كفراً ، ولو جحد بعد التعليم على ما اقتضاه شراح "البهجة" لشيخ الإسلام زكريا (انتهى) .

"زرقاني" (١)

إن الأمة فهمت من هذا اللفظ أنه أفهم عدم نبي بعده أبداً ، وعدم رسول بعده أبداً ، وأنه ليس فيه تأويل ولا تخصيص ، ومن أوله بتخصيص فكلامه من أنواع الحذيان لا يمنع الحكم بتكفيره ، لأنه مكذب لهذا النص الذي أجمعت الأمة على أنه غير مأول ولا مخصوص . "كتاب الاقتصاد" للإمام حجة الإسلام محمد الغزالي رحمه الله .

وعلى أن البدعة التي تخالف الدليل القطعي الموجب للعلم — أي الاعتقاد والعمل — لا تعتبر شبهة في نفي التكفير عن صاحبها . وفي "الإختيار" : وكل بدعة تخالف دليلاً يوجب العلم والعمل به قطعاً فهي كفر ، وكل

(١) ص — ١٦٨ ج — ٦ من النوع الثالث من المقصد السادس .

بدعة لا تخالف ذلك وإنما تخالف دليلاً يوجب العمل ظاهراً فهي بدعة وضلال وليس بكفر . "رسائل ابن عابدين" (١) .

والقول الثاني الذي ذكره في "المحيط" هو ما قدمناه عن "شرح الإختيار" و"شرح العقائد" ، ويمكن التوفيق بينه وبين ما حكاه ابن المنذر بأن المراد الذين كفروا من خالف ببدعته دليلاً قطعياً الخ . "رسائل ابن عابدين" (٢) .

وفي النسخة الحاضرة من "البنية" من باب البغاة ، وفي "المحيط" في تكفير أهل البدع كلام ، فبعض العلماء لا يكفرون أحداً منهم ، وبعضهم يكفرون البعض ، وهو أن كل بدعة تخالف دليلاً "قطعياً" فهي كفر ، وكل بدعة لا تخالف دليلاً قطعياً يوجب العلم ، فهو بدعة ضلالة ، وعليه اعتمد أهل السنة والجماعة اهـ . وماتكم "عليه في" "فتح القدير" — ويريد في غير الضروريات ، واقتصر عليه ابن عابدين — فقد تردد فيه المحقق من إمامة "الفتح" . نبه على ذلك في "فوائح الرحمات" فليس ما في "المحيط" مما يلفظ ويرى ، كيف ؟ وقد ذكر أنه قول أكثر أهل السنة ، واستدرك عليه أيضاً ابن عابدين من البغاة ، وإذا لم يكن اختلاف في إنكار الضروريات ، كما صرح به في "التحرير" وحمل التكفير بإنكار القطعيات الغير الضرورية على ما إذا علم المنكر قطعيتها ، أو ذكر له أهل العلم فلعج ، كما صرح به في "المسيرة" (٣) لم يبق هناك بحث . "وقى البدائع" (٤) — من أجل كتب أصحابنا — : وإمامة صاحب الهوى والبدعة مكروهة ،

(٢) ص — ٢٦٢

(٤) ص — ١٥٧

(١) ص — ٣٦٠

(٣) ص — ٢٠٨

نص عليه أبو يوسف في "الأمالي" فقال: أكره أن يكون الإمام صاحب هوى وبدعة، لأن الناس لا يرغبون في الصلاة خلفه هل تجوز الصلاة خلفه؟ قال بعض مشائخنا: إن الصلاة خلف المبتدع لا تجوز، وذكر في "المنتقى" رواية عن أبي حنيفة: أنه كان لا يرى الصلاة خلف المبتدع. والصحيح أنه إن كان هوى يكفره لا تجوز، وإن كان لا يكفره تجوز مع الكراهة اهـ. وهذا "المنتقى" هو الذي نسب إليه في "المسيرة" مسألة عدم إكفار أهل القبلة، ففسر بعض كلامه بعضه، وفصل كذلك في الشهادة، ونص في "الخلاصة" أنه صرح به في "الأصل"، وكذا نقله عنها صاحب "البحر". ويراجع ما ذكره في "الفتح" من حيلة تحليل المطلقة ثلاثاً.

والتأويل في ضروريات الدين لا يدفع الكفر. "علامه عبد الحكيم سيالكوتى" على "الحيالى"، وهو كذلك في "الحيالى":

وچون این فرقه مبتدعه اهل قبله اند در تكفير آنها جرات نباید نمود تا زمانیكه انكار ضروريات دينيه ننمایند، ورد متواترات احكام شرعيه نكنند، و قبول ما علم مجبیه من الدين بالضرورة نكنند. "مكتوبات امام ربانى" (١).

وجعل في "الفتوحات" (٢) التأويل الفاسد كالكفر، فراجعها من الباب التاسع والثمانين ومائتين.

والقول الموجب للكفر إنكار مجمع عليه، فيه نص، ولا فرق بين أن يصدر عن اعتقاد أو عناد. "كليات أبي البقاء" من لفظ "الكفر". قال الكمال: والصحيح أن لازم المذهب ليس بمذهب، وإنه لا كفر بمجرد اللزوم لأن اللزوم غير الالتزام. وقد وقع في "المواقف" ما يقتضى

(١) ص - ٣٨ ج - ٣ وص - ٩٠ ج - ٨

(٢) ص - ٨٥٧ ج - ٢

تقييده بما إذا لم يعلم ذو المذهب اللزوم، وبأن اللازم كفر، فإنه قال: من يلزمه الكفر، ولا يعلم به ليس بكافر الخ. ومفهومه أن علمه كفر لا يلزمه إياه. والله أعلم انتهى. "يواقيت" للشعراني.

وفي "الكليات": ولزوم الكفر المعلوم كفر، لأن اللزوم إذا كان بيناً فهو في حكم الالتزام لا اللزوم مع عدم العلم به اهـ.

قلت: وليس في عبارة "المواقف" التقييد بأن يعلم أن اللازم كفر، إنما فيه أن يعلم اللزوم فقط. لأن الكفر هو جحد الضروريات من الدين أو تأويلها. ("إيثار الحق على الخلق" للمحقق الشهير الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير الباني (١)).

أيضاً: على أنه يرد عليهم أن الاستحلال بالتأويل قد يكون أشد من التعمد مع الاعتراف بالتحريم، وذلك حيث يكون المستحل بالتأويل معلوم التحريم بالضرورة، كترك الصلاة، فإن من تركها متأولاً كفرناه بالإجماع، وإن كان عامداً معترفاً، ففيه الخلاف، فكان التأويل ههنا أشد تحريماً (٢).

أيضاً: وتارة لما لا يمكن تأويله إلا بتعسف شابه تأويل القرامطة، وربما استلزم بعض التأويل مخالفة الضرورة الدينية، وهم لا يعلمون ولا يؤمن الكفر في هذا المقام في معلوم الله تعالى، وأحكام الآخرة وإن لم نعلمه نحن (٣).

(١) ص - ٢٤١ (٢) إيثار الحق ص - ٤٣٠

(٣) إيثار الحق ص - ١٢١

أيضاً : وكذلك انعقد إجماعهم على أن مخالفة السمع الضروري كفر،
وخروج عن الإسلام . (١)

أيضاً : وثبت أن الإسلام متبع لا مخترع ، ولذلك كفر من أنكر شيئاً
من أركانه ، لأنها معلومة ضرورة ، فأولى وأحرى أن لا يجرى الشرع
بالباطل منطوقاً متكرراً من غير تنبيه على ذلك ، لا سيما إذا كان ذلك الذي
سموه باطلاً هو المعروف في جميع آيات كتاب الله وجميع كتب الله : ولم يأت
ما يناقضه في كتاب الله حتى ينبه على وجوه التأويل والجمع (٢) .

أيضاً : وأفحش ذلك وأشهره مذهب القرامطة الباطنية في تأويل الأسماء
الحسنى كلها ، ونفيها عن الله على سبيل التنزية له عنها ، وتحقيق التوحيد
بذلك ؛ ودعوى أن إطلاقها عليه يقتضى التشبيه ، وقد غلوا في ذلك
وبالغوا ، حتى قالوا : إنه لا يقال أنه موجود ولا معدوم ، بل قالوا أنه
لا يعبر عنه بالحروف ، وقد جعلوا تأويلها أن المراد بها كلها إمام الزمان
عندهم ، وهو عندهم المسمى الله ، والمراد بلا إله إلا الله ، وقد تواتر هذا
عندهم ، وأنا ممن وقف عليه فيما لا يحصى من كتبهم التي في أيديهم و
خزائنهم ومعاملهم التي دخلت عليهم عنوةً أوفتحت بعد طول محاصرة ،
وأخذ بعضها عليهم من بعض الطرقات ، وقد هربوا به ووجد بعضها في
مواضع خفية قد أخفوه فيها ، فكما أن كل مسلم يعلم أن هذا كفر صريح ،
وإنه ليس من التأويل المسمى بحذف المضاف المذكور في قوله تعالى :
(واسئل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها) أي أهل القرية ، و

وأهل العير ، وإنما علم هذا كل مسلم تطول صحبته لأهل الإسلام ، وسماع
أخبارهم ، والباطني الناشئ بين الباطنية لا يعلم مثل هذا ، فكذلك المحدث
الذي قد طالت مطالعته للآثار قد يعلم في تأويل بعض المتكلمين ، مثل هذا
العلم ، وإن كان المتكلم لبعده عن أخبار الرسول ﷺ وأحواله وأحوال
السلف قد بعد عن علم المحدث ، كما بعد الباطني عن علم المسلم ، فالتكلم يرى
أن التأويل ممكن بالنظر إلى وضع علماء الأدب في شروط المجاز ، وذلك صحيح ،
ولكن مع المحدث من العلم الضروري بأن السلف ما تأولوا ذلك مثل ما مع
التكلم من العلم الضروري بأن السلف ما تأولوا الأسماء الحسنى بإمام الزمان ،
وإن كان مجاز الحذف الذي تأولت به الباطنية صحيحاً في اللغة عند الجميع ،
لكن له موضع مخصوص ، وهم وضعوه في غير موضعه . (١)

أيضاً : وأما التفسير ، فما كان من المعلومات بالضرورة من أركان
الإسلام وأسماء الله تعالى منعنا من تفسيره ، لأنه جلي صحيح المعنى ،
وإنما يفسره من يريد تحريفه ، كالباطنية الملاحدة ، وما لم يكن معلوماً
ودخلته الدقة والغموض ، فإن دخله بعد ذلك الخطر وخوف الإثم في
الخطأ ، فما يتعلق بالعقائد تركنا العبارات المبتدعة وسلكنا طريق الوقف و
الاحتياط ، إذ لا عمل يوجب معرفة معناه المعين ، وإن لم يدخل فيه الخطر
عملنا فيه بالظن المعتبر المجمع على وجوب العمل به أو جوازه والله
أخادي (٢) .

أيضاً : وثانيهما إجماع الأمة على تكفير من خالف الدين المعلوم

(١) إيثار الحق على الخلق للوزير الباني

(٢) إيثار الحق ص ١٥٥

بالضرورة ، والحكم برده إن كان قد دخل فيه قبل خروجه منه ، ولو كان الدين مستنبطاً بالنظر لم يكن جاحده كافراً ، فثبت أن رسول الله ﷺ قد جاء بالدين القيم تماماً كاملاً ، وإنه ليس لأحد أن يستدرك عليه ويكمل له دينه من بعده . (٢) .

أيضاً : واعلم أن أصل الكفر هو التكذيب المتعمد لشيء من كتب الله تعالى المعلومة ، أو لأحد من رسله عليه السلام ، أو لشيء مما جاءوا به ، إذا كان ذلك الأمر المكذب به معلوماً بالضرورة من الدين ، ولا خلاف أن هذا القدر كفر ، ومن صدر عنه فهو كافر إذا كان مكلفاً مختاراً غير مختل العقل ولا مكره ، وكذلك لا خلاف في كفر من جحد ذلك المعلوم بالضرورة الجميع ، وتستر بالتأويل فيما لا يمكن تأويله كالملاحدة . (٣) .

وعبارات لهذا المحقق في كتابه "القواصم والعواصم" ألتقطتها ، وهي هذه :

مسألة التكفير من أواخر الجزء الأول : "الفصل الثالث الإشارة إلى حجة من كفر هؤلاء وما يرد عليها" . ولعله تحت الوهم الخامس عشر ، وقد ذكر من كتاب "الأسماء والصفات" للبيهقي عن الخطابي فيه شيئاً نافعا يفسر ما في "معالم السنن" له .

وعن "الأسماء والصفات" معنى محواسم عزيز عليه السلام من ديوان الأنبياء ، وإن كان نبياً حين الخ . في مسألة القدر .

وفي أوائل الجزء الثالث : "الدليل الثاني وهو المعتمد أن كثرة هذه

النصوص وترداد تلاوتها بين السلف من غير سماع تأويل لها ، ولا تحذير جاهل من اعتقاد ظاهرها ، ولا تنبيه على ذلك حتى انقضى عصر النبوة والصحابة يقضى بالضرورة العادية أنها غير متأولة ، وإلى هذا الوجه أشار في قوله تعالى : (ائتوني بكتاب من قبل هذا أو أثارة من علم إن كنتم صادقين) ويا لها من حجة قاطعة للمبتدعة لمن تأملها في هذا الموضع ، وفي الكلام في الصفات وفي ذلك ! لأنه لا يجوز في العادة أن يمضي الدهر الطويل على إظهار ما رجح المعتزلة ، وله تأويل حسن فلا يذكر تأويله ألبتة ، وسواء كان ذكره واجباً أو مباحاً .

وقد ذكر الرازي بحثاً طويلاً في اللغات من كتاب "المحصل" في المنع من إفادة السمع القطع بسبب ما يعرض من الألفاظ المفردة ، ثم تراكيبها من الاحتمالات التي وردت بها اللغة ، مثل الاشتراك ، والمجاز ، والحذف ، ونحوها ، وذكر أنه لا دليل على عدم الوجدان بعد الطلب ، وإنه دليل ظني ، وذكر كثرة الاختلاف في المحذوف في بسم الله الرحمن الرحيم ، ثم أجاب ما محصوله : أن المعول عليه في مواضع القطع في الكتاب والسنة هو القرآن التي يضطر إلى قصد المتكلم مع تواتر معاني الألفاظ في المواضع اللفظية القطعية . وكلامه هذا يدل على معنى ما ذكرت في معاني آيات المشيئة ، ولولا ذلك لتمكنت الملاحدة وأعداء الإسلام من التشويش على المسلمين أجمعين في كثير من عقائدهم السمعية القطعية ، ويؤيد هذا قول بعض المعتزلة المحققين أن كل قطعي سمعي فهو ضروري ، وله وجه وجيه ليس هذا موضع ذكره .

وفي أواسط هذا الجزء :

"الوجه الثاني : وهو المعتمد أن التكفير سمعي قطعي عند المعتزلة ،

والصحيح أن كل قطعي من الشرع فهو ضروري .

وبعد أوراق كثيرة من هذا المبحث قال :

”الوجه السادس : أن السمع قد دل على قدرة الله تعالى على هداية الخلق أجمعين دلالة ضرورية ، أو قطعية يتعذر تأويلها لوجهين : أحدهما ما تقدم من المنع تأويل آيات المشيئة وأمثالها مما شاع مع الخاصة والعامة في عصر النبوة والصحابة ، وانقضى ذلك العصر الذي هو عصر الهدى المجمع عليه ، والبيان لمهمات الدين ولم يذكر لها تأويل ألبتة ، ولا حذر من اعتقاد ظاهره ، فإن العادة تقضى بذلك وإن لم يكن واجباً لما مر تقريره .“

ولعل الوجه الوجه الذي ذكره هو ما في أواخر الجزء الأول حيث قال : ”واعلم أن التقطع لا بد أن يكون من جهة ثبوت النص الشرعي في نفسه ومن جهة وضوح معناه ، فأما ثبوته فلا طريق إليه إلا التواتر الضروري ، كما تقدم ، وأما وضوح معناه ، فهل يمكن أن يكون قطعياً ، ولا يكون ضرورياً في كلام كثير من الأصوليين ما يقتضي تجويز ذلك ، وفي كلام بعضهم ما يمنع ذلك وهو القوي عندي ، لأن القطع على معنى النص من قبيل النقل عن أهل اللغة ، إنهم يعنون باللفظ المعين معناه المعين دون غيره ، وهذه طريقة النقل لا النظر ، وما كان طريقه النقل لا النظر لم يدخله القطع الاستدلالي ، وإنما يكون من قبيل المتواترات وهي ضرورية .“

وفي أواخر الجزء الثاني :

”إن تعليل فاعلية الرب سبحانه وتعالى بوقف على نصوص القرآن المعلومة المعنى مع القرآن اللفظية على عدم تأويلها ، بل ذلك معلوم من

ضرورة الدين وإجماع المسلمين ، ومن تلك القرائن المفيدة للعلم استمرار تلاوتها من غير تنبيه على قبح الظاهر .“

وقد أورد الرازي هذا السؤال في باب اللغات في ”محصوله“ مهذباً مطولاً ، وأجاب عنه بما معناه : أن العلم بالمقاصد يكون مع القرائن ضرورياً ، فإننا نعلم مراد الله سبحانه بالسموات والأرض ضرورة لالكون لفظ السماء موضوعاً لمساهم للدخول الاشتراك والمجاز والاضمار في الأوضاع اللغوية .

وفي أواسط الجزء الآخر :

”وذلك جلي لمن يعرف شروط القطع ، وهو في النقلات التواتر الضروري في النقل ، والتجلى الضروري في المعنى .“

وأما القطع بتحريم تأويلها بل بأنها على ظاهرها ، فذلك لتواتر اشتهارها في زمن رسول الله ﷺ والصحابة ، والعلم بتقريرهم لها على ظاهرها ، والعادة الضرورية تمنع من عدم ذكر التأويل الحق من جميعهم في جميع تلك الأعصار لو كان هناك تأويل كما مريبانه .

وفي أواسط الجزء الثالث من نصوص الإيمان بالمقدر :

”والثاني دعوى العلم الضروري لمن بحث عن أحوال السلف أنهم كانوا لا يتأولون شيئاً من ذلك .“

وفي أوائل الجزء الأول :

”على أن في القطعيات ما يختلف العلماء هل هو قطعي كما في القياس الجلي والتأنيم به والتفسيق والتكفير ، على أن ابن الحاجب وغيره من المحققين منعوا من وجود القطعي الشرعي غير الضروري ، وحكموا بأنه

لا واسطة بين الظن والضرورة في فهم المعاني ، كما إنه لا واسطة بينها في تواتر الألفاظ بالإتفاق .

وفي موضع آخر :

” والظاهر من علماء الأصول أنهم لا يشتون القطعيات إلا في الأدلة العلمية المفيدة لليقين “ .

وفي أواخره :

” وقد ذكر غير واحد من المحققين أن الأدلة القطعية متى كانت شرعية لم تكن إلا ضرورية “ .

قلت : وقد قال في ” الإنحاف “ (١) عن ابن البياض الحنفي عن الماتريدية : ” والدليل النقلى يفيد اليقين عند توارد الأدلة على معنى واحد بطرق متعددة وقرائن منضمة ، واختاره صاحب ” الأبكار والمقاصد “ و كثير من المتقدمين “ اهـ . أى منهم . وراجع ” التوضيح “ . ويريد ابن الحاجب بالضرورة ما ينقدح في النفس حدساً واضطراباً ، لا ما يشترك في معرفته الخواص والعوام ، كما أريد به ذلك في تعريف ضروريات الدين ، ولا يريد أيضاً أن الدليل اللفظي لا يفيد القطع ، فإنه اختلاف آخر بين آخرين . قال :

” القول الثالث مذهب الأكثرين من الأئمة وجمهير علماء الأمة وهو التفصيل ، والقول بأن التأويل في القطعيات لا يمنع الكفر “ .

ومن بحث التكفير : ” إن الكفر هو تكذيب النبي ﷺ إما بالتصريح ، أو بما يستلزمه استلزماً ضرورياً لا استدلالياً “ .

والعلم الضروري يقتضي في كل ما شاع مثل هذا في أعصارهم ، ولم يذكر أحد منهم له تأويلاً أنه على ظاهره .

فتأمل هذه القاعدة التي ذكرتها لك فيما استفاض على عهد رسول الله ﷺ استفاضة متواترة ولم يذكر له ألبتة تأويل وإجماع الصحابة على وصف الله تعالى بأنه متكلم ، وله كلام من غير اشعار بتأويل ، فجهروا بتكفير من قال ذلك إما لاعتقادهم أنه مكذب لهذه الآيات ، أو إن كلامه يقول إلى التكذيب .

امتنع من وصف القرآن بالحدوث من لم يصفه بالقدم ، كأحمد بن حنبل ، والجمهور على ما نقله الذهبي عنهم ، وعن أحمد في ترجمة أحمد من النبلاء ، وكذا نقل هناك عن قدماء أهل السنة أنهم لم يصفوا القرآن بأنه قديم ، كما لم يصفوه بأنه مخلوق ، واختار ذلك لنفسه .

لما تقدم من اشتراط القطع في التكفير عند المعتزلة والشيعة وطوائف من الأمة ، وهو كذلك في حق من أراد القطع بالكفر ، فإن قيل له أنه ينزل عن هذه المرتبة إلى مرتبة الظن الراجح إلى السمع الواضح ، والعمل بالظن لا يمتنع إلا بقاطع الخ .

ولم يرد القرآن بأنه كله متشابه ، وإنما ورد بأن منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ، فأين الآيات المحكمات الواردة بهذا التعطيل من الجهات حتى يرد إليها سائر آيات كتاب الله تعالى ، وأحاديث رسول الله ﷺ ، والعقول السليمة تحيل خلو الكتب السماوية والأحاديث النبوية من النطق بالصواب ، الذي يرد إليه كثير من متشابهات الكتاب ، وإلى استحالة ذلك أشار في قوله تعالى : (انتوني بكتاب من قبل هذا أو أنارة من علم إن كنتم صادقين) وبإلها من آية قاطعة للباطلين لمن تأملها في كل موضع .

لو كان هو المقصود لوجد الصواب ، ولو مرة واحدة ، حتى يرد
المتشابه إليه كما وعد به التنزيل .

وفي أواسط الجزء الثالث من قسم ما يدل على وجوب الإيمان
بالقدر بعد الحديث الثاني والسبعين :

”قلت : والضابط في التكفير أن من رد ما يعلم ضرورة من الدين
فهو كافر ، وفي هذا بعض إجمال ، والتحقيق أن من علمنا ضرورة أنه
رد ما يعلم ضرورة من الدين ، وعلمنا بالضرورة أنه يعلمه ضرورة ،
فلا شك في كفره ، وأما من ظننا أنه يجهل من الدين ما نعلمه نحن
ضرورة ، فهذا موضع كثر فيه الاختلاف ، والأولى عدم التكفير ،
وقد مر تحقيق ذلك في آخر مسألة الصفات“ .

أقول : ومن دافع أمراً ضرورياً من الدين ولم يقبله ، وقد بلغ
ذلك فهو كافر ، كما أشار إليه البخاري في ”صحيحه“ ، وإن كان
عدد المبلغ لم يبلغ حد التواتر ، ولم يكن جحود غير المتواتر كفراً ، لكن
ذلك المدافع يعامل معاملة الكفار ، وكذلك كان العمل عليه في عهد
النبوة في إقامة الحجة ، وإن تعلل بأنه تردد فيه لخبر الواحد فأمر ينظر
فيه ، وإلا فتقسيم الكفر إلى كفر عناد وجهل يفوض ذلك إلى الآخرة ،
كما أن من نشأ على الكفر نحكم بكفره ؛ وإن كان جهلاً جحوداً ،
فكذا ههنا فاعلمه .

فإن من يقبل بعض متواترات الشريعة فهو في حقنا وبالإعتبار
إلينا كمن لم يدخل في الإسلام ، وإن لم يكن ذلك عن عناد ، وصار
كمن دعاه نبي واحد إلى الإيمان فلم يدخل فيه ، وبقي على كفره الأصلي

لا عن عناد منه .

(فالكفر بعدم الإيمان بمتواترات الشرع وخلوه عنه جهلاً كان أو
جحوداً وعناداً ، وقد ذكر في ”الإنحاف“ (١) : إن التكذيب لأمر البعثة
وبلوغ الدعوة قبيح عقلاً ، فهو داخل تحته لا تحت القبح الشرعي ، وهو
حسن جداً ، وشئ مفيد في ”المسايرة“ من الحسن والقبح العقليين من
دفع إفحام الأنبياء لو لم يكونا ، وشئ منه في الأصل العاشر من الركن
الأول (٢) .

وقال ابن القيم : المجاز والتأويل لا يدخل في المنصوص ، وإنما
يدخل في الظاهر المحتمل له ، وههنا نكتة ينبغي التفطن لها ، وهي أن
كون اللفظ نصاً يغرف بشيئين ، أحدهما : عدم احتماله لغير معناه
وضعاً ، كالعشرة . والثاني : ما اطرده استعماله على طريقة واحدة في
جميع موارد فإنه نص في معناه ، لا يقبل تأويلاً ولا مجازاً ، وإن قدر
تطرق ذلك إلى بعض أفراد ، وصار هذا بمنزلة الخبر المتواتر لا يتطرق
إحتمال الكذب إليه ، وإن تطرق إلى كل واحد من أفراد بمفرده .
وهذه عصمة نافعة تدل على خطأ كثير من التأويلات في السمعيات التي
اطرده استعمالها في ظاهرها وتأويلها ، والحالة هذه غلط ، فإن التأويل
إنما يكون لظاهر قد ورد شاذاً مخالفاً لغيره من السمعيات ، فيحتاج إلى

(١) ص - ١٢ ج - ٢

(٢) وفي شرح ”الإحياء“ عن العلامة ابن البياض أن الحسن والقبح في
عشرة أشياء ذكرها عقل منها هذه المسألة ونحوها عن الماتريدية
وكثير من الأشعرية . منه .

تأويله ليوافقها ، فأما إذا اطردت كلها على وتيرة واحدة صارت بمنزلة النص وأقوى ، وتأويلها ممتنع ، فتأمل هذا . "بدائع الفوائد" (١) .

وهذا يجري في نحو لفظ "التوفى" في عيسى عليه السلام أنه الإستيفاء لا الإمامة ، فإن كل ما ورد في حاله في القرآن والحديث اطرد في حياته .

قال حبيب بن الربيع : لأن ادعاء التأويل في لفظ صراح لا يقبل — "شرح شفاء" (٢) — في من قال : فعل الله برسول الله كذا وكذا . وقال : أردت به العقرب — والعياذ بالله — وأقره الحافظ ابن تيمية بعينه في "الصارم المسلول" (٣) .

الفعل أن التأويل كما لا يقبل في ضروريات الدين كذلك لا يقبل في ما يظهر أنه احتيال في كلام الناس ، وتمحل غير واقعي ، وقد كان الأئمة رحمهم الله يعتبرون إرادة التأويل وقصده ، فجاء المتسللون فاعتبروا إيجاده ، ففي "جامع الفصولين" : وعن مالك رحمه الله أنه سئل عن من أراد أن يضرب أحداً ؟ فقبل له : ألا تخاف الله تعالى ؟ فقال : لا ، قال : لا يكفر ، إذ يمكنه أن يقول : التقوى فيما أفعل له ، ولو قيل له ذلك في معصيته ، فقال : لا أخافه يكفر ، إذ لا يمكنه ذلك التأويل اهـ . ونحوه في "الحانية" في قصة شداد بن حكيم مع زوجته ، وذكرها في "طبقات الحنفية" من شداد عن محمد رحمه الله أيضاً ، وهو أولى بالاعتبار مما ذكره من اعتبار مجرد الامكان ، فإنه لا حرج

(١) وأيضاً في ص - ٥ ج - ١ من "البدائع والفوائد" في الفرق بين الرواية والشهادة . منه .

(٢) ص - ٣٧٨ ج - ٤ -

(٣) ص - ٥٢٩ -

فيه ، وقالوا في الإكراه على كلمة الكفر : إن خطر بباله التورية ولم يور كفر ، فاعتبروا القصد وإرادة التأويل في حقه ، وإلا فالتمحل لا يعجز عنه أحد ، ففي "الميزان" (١) بإسناد قوى : فوالله إن المؤمن ليجادل بالقرآن فيغلب ، وإن المناق ليجادل بالقرآن فيغلب ، ألا ذكره من ترجمة الحكم بن نافع .

ولذا قال ابن حجر بعد سياق كلام المصنف : وما ذكره ظاهر موافق لقواعد مذهبنا ، إذ المدار في الحكم بالكفر على الظواهر ، ولانظر للمقصود ، والنيات ، ولانظر لقرائن حاله ، نعم يعذر مدعى الجهل إن اعتذر لقرب عهده بالإسلام أو بعده عن العلماء ، كما يعلم من كلام "الروضة" انتهى . "خفاجي" شرح "شفاء" (٢) . أى فيما أتى بالسب لقلة مراقبة ، وضبط للسانه ، وتهور في كلامه ، ولم يقصد السب .

فإن قيل : كيف تأولت أمر الطائفة التي منعت الزكاة على الوجه الذي ذهبت إليه ، وجعلتهم أهل بنى ؟ وهل إذا أنكرت طائفة من المسلمين في زماننا فرض الزكاة ، وامتنعوا من أدائها ، يكون حكمهم حكم أهل البغى ؟

قلنا : لا فإن من أنكر فرض الزكاة في هذه الأزمان كان كافراً بإجماع المسلمين ، والفرق بين هؤلاء وأولئك أنهم إنما عذروا لأسباب وأمور لا يحدث مثلها في هذا الزمان .

منها : قرب العهد بزمان الشريعة الذي كان يقع فيه تبديل الأحكام بالنسخ .

(١) ص - ٢٧٢ ج - ١ -

(٢) ص ٤٢٦ ج - ٤ -

ومنها : أن القوم كانوا جهالاً بأمور الدين ، وكان عهدهم بالإسلام قريباً ، فدخلتهم الشبهة ، فعذروا ، فأما اليوم فقد شاع دين الإسلام ، واستفاض في المسلمين علم وجوب الزكاة ، حتى عرفها الخاص والعام ، واشترك فيه العالم والجاهل ، فلا يعذر أحد بتأويل يتأوله في إنكارها ، وكذلك الأمر في كل من أنكر شيئاً مما أجمعت الأمة عليه من أمور الدين ، إذا كان علمه منتشرأ ، كالصلوات الخمس ، وصوم شهر رمضان ، والاعتسال من الجنابة ، وتحريم الزنا والخمر ، ونكاح ذوات المحارم ونحوها من الأحكام إلا أن يكون رجلاً حديث عهد بالإسلام ، ولا يعرف حدوده ، فإنه إذا أنكر منها شيئاً جهلاً به لم يكفر ، وكان سبيله سبيل أولئك القوم في بقاء اسم الدين عليه ، فأما ما كان الإجماع فيه معلوماً من طريق اسم الخاصة ، كتحریم نكاح المرأة على عمتها وخالتها ، وإن القاتل عمداً لا يرث ، وإن للجدة السدس ، وما أشبه ذلك من الأحكام ، فإن من أنكرها لا يكفر بل يعذر فيها لعدم استفاضة علمها في العامة . "نوى شرح المسلم" عن الخطابي (١) وهناك عبارة أخرى للخطابي مرت عن "اليواقيت" .

قلت : هذا ظاهر في أن التأويل في ضروريات الدين لا يدفع القتل ، بل لا يدفع الكفر أيضاً إذا استتيب فلم يتب ، وأما الإشكال الذي ذكره من أنهم إن جحدوا الزكاة فهم أهل ردة ، وقد تردد في قناهم عمر رضي الله عنه فلعل الوجه فيه أنهم منعوا الزكاة ، وأرادوا نصب الرؤساء في إحياءهم ، لم يطيعوا لأنبياء رضي الله عنه فكانوا أهل بغى بهذا القدر ، وهذا هو الذي جعل

عمر رضي الله عنه غرضهم ، ثم إنهم كانوا يأولون أيضاً في منع الزكاة تأويلات تبرعاً ، وجعلهم أبو بكر رضي الله عنه مرتدين بهذا والله أعلم (١) . فكان اختلاف الشيخين في غرض مانعي الزكاة ، وفي ما دعاهم إلى المنع جعل عمر السبب الأصلي بغيتهم ، ومنعوا الزكاة له ، وجعله أبو بكر الردة ، فالخلاف في تحقيق الواقعة والكشف عنها ، ولو تحقق عند عمر رضي الله عنه أنهم أنكروا الزكاة رأساً لكفرهم هو أيضاً ، ولم يتردد أصلاً ، ثم رأيت الإمام الحافظ جمال الدين الزيلعي رحمه الله تعالى صرح في "تخريج الهداية" من الجزية بمثله . وينبغي أن يراجع ما في "منهاج السنة" أيضاً (٢) وما في "الكنز" من قتاله رضي الله عنه مع أهل الردة ، ففيه أن عمر رضي الله عنه جعلهم مرتدين ، ولكن لم ير للمسلمين قوة عليهم . وفي "الرياض" للمحب الطبري عن عمر رضي الله عنه لما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وارتدت العرب ، وقالوا : لا تؤدى زكاة ، فقال أبو بكر رضي الله عنه : "لومنعوني عقلاً" لجاهدتهم عليه ، فقلت : يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم تألف الناس وارفق بهم . فقال : لي إجبار في الجاهلية ، وخوار في الإسلام ، أنه قد انقطع الوحي . وتم الدين ، أو ينقص وأنا حي . أخرجه النسائي

(١) كما في "المستدرک" ص - ٣٠٣ ج - ٢ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : لأن أكون سألت رسول الله عن ثلاث أحب إلي من حمر النعم ، من الخليفة بعده ، وعن قوم قالوا : نقر بزكاة في أموالنا ، ولا تؤديها إليك ، أنخل قناهم ، وعن الكلاله . هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، و لم يخرجاه ولما زعموا أن الزكاة جباية كما يحبى السلطان من الرعايا جبايات من جهات ، فكانت إلى النبي صلى الله عليه وسلم في عهده ، وإذا ولينا نحن ولالة منا فقد سقطت وبقيت كسائر الجبايات على رأى الوالى . منه .

بهذا اللفظ اه فقيه عذر التأليف . وتكلم ابن حزم أيضاً في " ملله " عليه (١) وعدد النيسابوري في " تفسيره " (٢) فرقهم ، وفي " عمدة القارى " (٣) بعد ما ذكر رواية مرفوعة في قتل مانع الزكاة عن " الإكليل " عن حكيم ابن عباد بن حذيف أحد رواة (ما أرى أبا بكر إلا أنه لم يقاتلهم متأولاً إنما قاتلهم بالنص اه) . وقال : إلا بحق الإسلام من قتل النفس المحرمة ، وترك الصلاة ، ومنع الزكاة بتأويل باطل ونحو ذلك اه . وحرره أبو بكر الرازي في " أحكام القرآن " (٤) أيضاً ، ورواية أخرى في " الكنز " (٥) أيضاً وذكرها في " الفتح " (٦) . وعن عمر رضي الله عنه نفسه ما في " الكنز " (٧) هذا والله أعلم بالصواب . والله ليوم وليلة لأبي بكر رضي الله عنه ، خير من عمر عمر رضي الله عنه ومن آل عمر رضي الله عنه (فذكر ليلة الغار إلى أن قال) : وأما اليوم فذكر قتاله لمن ارتد . " الصلوات والبشر في الصلاة على خير البشر " لصاحب " القاموس " من النسخة المكتوبة .

ومن أجماعيات الصحابة رضي الله عنهم

ما عند الطحاوي في " معاني الآثار " وبعض طرقه الأخرى في " فتح الباري " من حد الحمر (٨) عن علي رضي الله عنه قال : شرب نفر من أهل الشام الحمر ،

(١) ص ٧٩ ج ٢ (٢) ص ١٤٠ ج ٦

(٣) ص ٢٧٣ ج ٤ (٤) ص ٨٢ ج ٣

(٥) ص ١٢٨ ج ٣ (٦) ص ١٧٠ ج ١٣

(٧) ص ٣١٣ ج ٦ وص ٨٠ ج ١

(٨) إن أول ما يكفأ الإسلام كما يكفأ الإناء كفواً الحمر ، قيل : وكيف

وعليهم يومئذ يزيد بن أبي سفيان ، وقالوا هي حلال ، وتأولوا (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا الآية) فكتب فيهم إلى عمر رضي الله عنه فكتب عمر رضي الله عنه أن أبعث بهم إلى قبل أن يفسدوا من قبلك ، فلما قدموا على عمر رضي الله عنه استشار فيهم الناس ، فقالوا : يا أمير المؤمنين ! نرى أنهم قد كذبوا على الله ، وشرعوا في دينهم ما لم يأذن به الله ، فاضرب أعناقهم ، وعلى رضي الله عنه ساكت ، فقال : ما تقول يا أبا الحسن فيهم ؟ قال : أرى أن تستبيهم ، فإن تابوا ضربتهم ثمانين ثمانين لشربهم الحمر ، وإن لم يتوبوا ضربت أعناقهم ، قد كذبوا على الله وشرعوا في دينهم ما لم يأذن به الله ؛ فاستتابهم فتابوا ، فضربهم ثمانين ثمانين . " طحاوي " (١) و " فتح الباري " (٢) و " كنز العمال " .

قال في " الصارم المسلول " (٣) : حتى أجمع رأى عمر وأهل الشورى أن يستتاب هو وأصحابه ، فإن أقروا بالتحريم جلدوا ، وإن لم يقرؤا به كفروا .

مع أن هذه الآية كانت نزلت في من شربها ، ولكن قبل التحريم ، فكانت شبهتهم لهذا ، ومع ذلك لم تعتبر ، وقد ذكره في " تحرير الأصول " من تقسيم الجهل ؛ وذكره أبو بكر الرازي في " أحكام القرآن " (٤) محرراً .

وعن أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة في عمرة القضاء وعبد الله بن رواحة ينشد بين يديه :

ذاك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : يسمونها بغير اسمها فيستحلونها

" فتح " ص ٤٥ ج ١٠ .

(١) ص ٨٩ ج ٢ (٢) ص ٦٠ ج ١٢

(٣) ص ٥٣٣ (٤) ص ٥٦٧ ج ٢

خلوا بني الكفار عن سبيله قد أنزل الرحمان في تنزيله
بأن خير القتل في سبيله نحن قتلناكم على تأويله
كما قتلناكم على تنزيله

أخرجه أبو يعلى من طريقه (أى من طريق عبد الرزاق) "فتنع
البارى".

قال: نحن ضربناكم على تأويله ، أى حتى تدعونا إلى ذلك التأويل
ويجوز أن يكون التقدير : نحن ضربناكم على تأويل ما فهمنا منه ،
حتى تدخلوا فيها دخلنا فيه قال : وصحيح الرواية :

نحن ضربناكم على تأويله كما ضربناكم على تنزيله

يشير بكل منهما إلى ما مضى ، قال : وقد صححه ابن حبان من
الوجهين ، قال : مع أن الوجه الأول على شرطهما الخ . قلت : فهذا
في حكم النص والإجماع أنه يقاتل ويضرب على قبول تأويل القرآن ،
أى ما آل إليه أمره في المصداق عند السلف ، كما يقاتل ويضرب على
قبول تنزيله ، وهذا المراد بالتأويل ، هو عرف السلف ، صرح به
الحافظ ابن تيمية في تصانيفه ، والخفاجي في "شرح الشفاء" (١) . وراجع
"أحكام القرآن" للجصاص (٢) .

(١) ص — ١٣٠ ج — ٣

(٢) ص — ٤٨٨ ج — ٢ مطبوع المرة الأولى . وقال في ص — ٣٦ :
ومن الناس من يجعلهم — أى أهل الأهواء الذين يكفرون بها — بمنزلة
أهل الكتاب . وقال في ص — ٤٤٥ ج — ٢ : ذكره عن الكرخي ،
وأيده بما في الزيادات . وقال في ص — ٩٠ ج — ١ : وفي الآية دليل

وهو عرف القرآن العزيز ، كقوله تعالى : (يوم يأتي تأويله) ،
وقول يوسف عليه السلام : (ذلك تأويل رؤياي) لا يريدون بالتأويل
الصرف عن الظاهر ، والغرض أن من ترك تأويل السلف وهو التفسير
في عرف المتأخرين استحق ما يستحقه من ترك التنزيل بلا فرق . وفي
"بدائع الحنفية" : أنه عليه السلام كان قال لعلى عليه السلام : إنك تقاتل على
التأويل كما تقاتل على التنزيل ، ولعله عليه السلام أراد به قتال الخوارج ، وقد
بوب عليه في "مختصر مشكل الآثار" للطحاوي (١) ، فقال : باب
قتال على عليه السلام أهل الأهواء ، وذكر هذا الحديث . وقد أخرجه النسائي في
خصائص على عليه السلام ، والحاكم في "المستدرک" : وقال : صحيح على

على أن من ظهر كفره نحو المشبهة ومن صرح بالجبر الخ . ولا يختلف
في ذلك حكم من فسق أو كفر بالتأويل أو برد النص الخ . مهم غاية
من مثله في الرتبة في تكفير بعض المتأولين ، وكذلك في ص — ٣٦
و ٢٢ ج — ٢ : أنه لا يشترط الإنذار والتقدم بالقول في بعض .
وقد انعقد الإجماع العملي أنه لا يشترط في تبليغ التواتر عدد
التواتر في المبلغ ، بل إقامة الحجة كسائر المعاملات ، وقد ذكر الدعوة
في ص — ٢٨٢ ج — ٢ . وراجع "بدائع الفوائد" ص — ١٦٨
ج — ٤ ، وما ذكره في "مختلف الحديث" ص ١٤٧ غير جيد . وما
ذكره في ص — ٨٠ جيد . وذكر في ص — ٥٢ ج — ١ كفر من
طرق إلى التلبس في أمر النبوة في قسم من السحر ، وأنه مذهب الفقهاء ،
وأنه عليه حديث تصديق الكاهن ، وهذا ينطبق على زنادقة اللاهور —
يعنى الفرقة الأحمدية الباطلة — وقد بسطه . منه .

(١) ص — ٢٢١ ج — ١

شرط الشيخين ولم يخرجاه . وأقره الذهبي في "تلخيصه" (١) ولفظه عندهم : أن منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله ، فاستشرف لها القوم ، وفيهم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما . قال أبو بكر رضي الله عنه : أنا هو؟ قال لا ، قال عمر رضي الله عنه : أنا هو؟ قال لا ، ولكن خاصف النمل يعني علياً رضي الله عنه الحديث . وهو يدل على المساوات في الحكم في إنكارهما ، وأخرجه أحمد في "مسنده" (٢) .

فتمثل به عمار في الصنفين بنحو تمثل ، أو زعم أنهم المرادون به ، ثم تبين له أن ليس المراد به أهل صنفين ، كما تدل عليه أقواله فيهم في "منهاج السنة" ، بل المراد الخوارج .

وفي "مختصر مشكل الآثار" (٣) : وما حقق الوعد ما كان من قتال علي رضي الله عنه على الخوارج ، وقتله إياهم ، ووجودهم على الصفة التي وصفهم عليها النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا من الخصائص التي اختص الخلفاء بها ، فاختص أبو بكر رضي الله عنه أهل الردة ، وعمر رضي الله عنه بقتال العجم ، حتى فتح الله على يديه وأظهر به الدين ، وعلى بن أبي طالب رضي الله عنه بقتال الخوارج المقاتلين على تأويل القرآن ، وعثمان بن عفان يجمع القرآن على حرف واحد ، فقامت به الحجة ، وأبان به أن من خالف حرفاً منه كان كافراً ، وأعادنا به أن نكون كأهل الكتابين قبلنا الذين اختلفوا في كتابهم حتى تهيأ منهم تبديله فرفضوا الله على خلفاء رسوله ، جزاهم الله عنا أفضل

(١) وشئ منه عند الترمذي في مناقب علي رضي الله عنه . منه .

(٢) ص ٨٢ ج ٣

(٣) ص ٢٢٢

ما جازى به أحداً من خلفاء أنبيائه على طاعتهم إياه ، ونحمد الله على ما عرفنا به من أمانتهم ، وفضائلهم ، وخصائصهم ، ولم يجعل في قلوبنا غلاً لأحد منهم ، ولا لمن سواهم من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ، إنه أرحم الراحمين . فقط .

قلت : لدى النورين رضي الله عنهما قتال كثير مع العجم وجهاد معهم ، ثم بعده نحو أسباب الاختلاف ، فرضى بالشهادة ، ولم يرض بالاختلاف . ومما يدل على القتال في التأويل كما يقاتل على التنزيل وشهرته بين الصحابة ما في "الصارم المسلول" (١) من الحديث الخامس عشر ، ومما يدل على أنهم كانوا يرون قتل من علموا أنه من أولئك الخوارج وإن كان منفرداً حديث صبيغ بن عسل ، وهو مشهور ، قال أبو عثمان النهدي : سألت رجلاً من بني يربوع ، أو من بني تميم ، عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن الذاريات : والمرسلات ، والنازعات ، أو عن بعضهم ؟ فقال عمر : ضع عن رأسك فإذا له وفرة ، فقال عمر : أما والله لو رأيتك مخلوقاً لضربت الذي فيه عيناك ! قال : ثم كتب إلى أهل البصرة ، أوقال : إلبنا : أن لا تجالسوه ، قال : فلو جاء ونحن مائة نفر تفرقنا . رواه الأموي وغيره بإسناد صحيح ، فهذا عمر يحلف بين المهاجرين والأنصار ، أنه لو رأى العلامة التي وصف بها النبي صلى الله عليه وسلم الخوارج لضرب عنقه ، مع أنه هو الذي نهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن قتل ذي الخويصرة ؛ فلم أنه فهم من قول النبي صلى الله عليه وسلم : أينما لقيتموهم فاقتلوهم ، القتل مطلقاً ، وإن العفو عن ذلك كان في حال الضعف والاستيلاء .

وقد أثبت أن القتل هناك للكفر بالحرب ، فراجعته فإنه لابد من ملاحظة هذا الشرط ، مع ما ذكره في " منهاج السنة " ، فلكل مقام مقال ؛ وقد كثرت في تصانيفه هذ الصنيع ؛ فبتكلم في كتاب على المسألة شرطاً من الكلام ، وفي كتاب آخر على شرطه الآخر . وقد ذكر في " منهاج " أيضاً (١) فصلاً في كفر الروافض ، وختمه بقوله : فإذا كانوا يدعون أن أهل الإمامة مظلومون ، قتلوا بغير حق ، وكانوا منكبين لقتال أولئك ، متأولين لهم ؛ كان هذا مما يحقق أن هؤلاء الخلف تبع لأولئك السلف ؛ وإن الصديق عليه السلام وأتباعه يقاتلون المرتدين في كل زمان اه .

وفيه تصريح بأن من تأول لأهل الإمامة فهو كافر ، وإن من لم يكفر كافرًا مقطوعاً بكفره فهو كذلك ، وذكر فيه (٢) : أن قتال الخوارج لم يكن كقتال البغاة ، بل نوع آخر فوقه ، وشيئاً في الروافض فيه (٣) .

وإذا كان قول رأس الخوارج أن هذه لقسمه ما أريد بها وجه الله كفرًا مجعاً عليه ينسحب هذا الحكم على ضئضئه وأذنبه (٤) ، وقد أثبت الحافظ في " التلح " (٥) أمره عليه السلام بعد ذلك بقتل رأسهم القاتل أن هذه لقسمه ما أريد بها وجه الله ، فاستووا كفرًا وقتلاً . وموجب كفرهم و سببه كما في " الصارم " (٦) .

(١) ص — ٢٣٠ ج ٢ (٢) ص — ٢٣٣ ج ٢

(٣) ص — ١٩٧ ج ٢ (٤) وقال أولياءهم من الإنس : ربنا استمتع بعضنا ببعض الخ ، سورة أنعام . منه .

(٥) ص — ٢٦٦ ج ١٢ . وأيضاً راجع " الإبريز " ص ٢٣٦ . منه .

(٦) ص — ١٨٠

وما كان ديدنهم هو وضع القرآن في غير موضعه ، (١) فعند " مسلم " قال : إنه سيخرج من ضئضئ هذا قوم يتلون الكتاب ليلاً رطباً اه . ليلاً — بالياء — أشار القاضي إلى أنه رواية أكثر شيوخهم : يلوون ألسنتهم به . — أي يحرفون معانيه وتأويله — ذكره النووي ، وقال البخاري : وكان ابن عمر رضي الله عنهما يراهم شرار خلق الله ، وقال : إنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار ، فجعلوها على المؤمنين اه . وهو الوضع في غير موضعه ، والتأويل في غير محله ، وكانوا يقولون كلمة حق أريد بها باطل . وعند " مسلم " : يقولون الحق بألسنتهم لا يجاوز هذا منهم ، وأشار إلى حلقه اه . في " الكنز " (٢) عن حذيفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر : أن في أمته قوماً يقرأون القرآن ، يثرونه نثر الدقل ، يتأولونه على غير تأويله اه . ابن جرير وأبو يعلى كما في " الإتيقاق " من النوع الثمانين . وابن كثير (٣) .

وقد قال الله تعالى : وإن منهم لفريقاً يلوون ألسنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب ، ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله . ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون

فخرج من هذه الأحاديث بهذا الوجه وجه من كفرهم من أهل الحديث ، كما مر عن " المسوي " ، وقد نسب السندي على " سنن النسائي " إليهم ،

(١) كما قالوا إلا ليقرّبونا إلى الله زلفى — إذ قال إبراهيم ربي الذي يحيي ويميت قال : أنا أحيي — إلى قوله — : فبهت الذي كفر . وعن عمر في " الكنز " ص ٢٣٢ وص ٢٣٣ ويدخل في الباب من قال في القرآن برأيه وص ٩١٠ خ زعموا بنس مطية الرجل وص — ٨٨٣ إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه . منه .

(٢) ص — ٧٥ — ٦ (٣) ص — ٢٠٣ ج ٢

وهو قول فحل ، و كذا نبسه في "فتح القدير" إليهم ، وخرج عدم الفرق بين الجحود والتأويل في القطعيات ، والله سبحانه وتعالى أعلم ، وخرج أن الكفر قد يلزم من حيث لا يدري (مع ما يحقر أحدكم صلاته وصيامه مع صلاتهم وصيامهم ، وأعماله مع ما أعمالهم ، وليست قراءته إلى قراءتهم شيئاً ، فخذ هذه الجمل النبوية أصلاً في مسألة التكفير ، فهي كأحرف القرآن كلها ، شاف كاف ، وإنما اختلف العبارات في أهل الأهواء . إما لإختلاف حالاتهم غلوً وعدم غلو ، وإما لإختلاف أصحابه التصانيف فمنهم من بلى بأهل الأهواء ، واختبر حالهم ، ورأى ضررهم على الدين ، فشدد النكير عليهم بحيث لا تبقى ولا تذر . ومنهم من لم يتل بهم ، و لم يسبر غورهم ، فهو يحذر عن التكفير شيئاً على الأصل ، وهو المراد بقولهم : لا يكفر أهل القبلة — أى الأصل فيهم ذلك لابتناء على خصوص الحال — وقد احتطنا في هذه المقالة ما رأيناه احتياطاً ؛ فإن له مقاماً ، فقد يخطأ الرجل نظر الجانب ، وهو خارج منه من جانب آخر ؛ فيقع في عدم الاحتياط من حيث لا يدري ، وإنما أعلننا ههنا ما ندين الله به ، واحتطنا ما رأيناه حقه ، والله على ما نقول وكيل ، وله الحمد على كل حال ، وقد قال رسول الله ﷺ — كما رواه البيهقي في "المدخل" — : « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ، ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين » ، وهو كلام خرج من مشكاة النبوة ، ومصابيح السنة ، و حسبنا الله ونعم الوكيل .

وأما ما يتعلق من هذا الجنس بأصول العقائد المهمة ، فيجب تكفير من يغير الظاهر بغير برهان قاطع ، كالذي ينكر حشر الأجساد ، وينكر العقوبات الحسية في الآخرة ، بظنون وأوهام ، واستبداعات من غير برهان

قاطع ، فيجب تكفيره قطعاً . "فصل التفرقة" للإمام الغزالي (١) . وكل ما لم يحتمل التأويل في نفسه ، وتواتر نقله ، ولم يتصور أن يقوم برهان على خلافه فمخالفته تكذيب محض . "فصل التفرقة" (٢) .

ولابد من التنبيه على قاعدة أخرى ، وهو أن المخالف قد يخالف نصاً متواتراً يزعم أنه مأول ، ولكن ذكر تأويله لا انقذاح له أصلاً في اللسان ، لأعلى بعد ولاعلى قرب ، فذلك كفر ، وصاحبه مكذب ، وإن كان يزعم أنه مأول . "فصل التفرقة" (٣) .

قطرة من حرة من كتاب "الصارم المسلول على شاتم الرسول" للحافظ ابن تيمية رحمه الله تعالى ، في أن الحاق نقص وشين لحضرة الأنبياء عليهم السلام كفر ، يل كل الكفر ، واستوعب في كتابه هذه السألة ، وأوعب من الكتاب ؛ والسنة ، والإجماع ، والقياس ، وأن النبي ﷺ له أنه يغفو عن سابه ، وله أن يقتل ، وقد وقع كلا الأمرين ، وأما الأمة فيجب عليهم قتله ، وفي الاستتابة وعدمها ، وقبول التوبة وعدمه في أحكام الدنيا إختلاف .

وروى حرب في مسأله عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد قال : أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجل سب النبي ﷺ فقتله ، ثم قال عمر رضي الله عنه : من سب الله تعالى أو سب أحداً من الأنبياء فاقتلوه . قال ليث : وحدثني مجاهد عن ابن عباس قال : أيما مسلم سب الله أو سب أحداً من الأنبياء فقد كذب رسول الله ﷺ ،

وهي ردة يستتاب . فإن رجع وإلا قتل ، وأبما معاهد عانده فسب الله أو أحداً من الأنبياء أو جهر به . فقد نقض العهد ، فاقتلوه (١) .

قلت : وأخرجه باللفظ الأول في " الكنز " (٢) عن " أمالي أبي الحسن بن رملة الأصبهاني " ، وقال : سنده صحيح .

وحمل اللفظ الثاني (٣) على من كذب بنوة شخص من الأنبياء وسبه ، بناءً على أنه ليس بنبي ، ألا ترى إلى قوله : فقد كذب برسول الله الخ . ولعل المراد : من سب أحداً من الأنبياء ، بناءً على أنه ليس نبينا المبعوث إلينا .

الدليل السادس : أقاويل الصحابة ، فإنها نصوص في تعيين قتله ، مثل قول عمر رضي الله عنه : من سب الله ، أو سب أحداً من الأنبياء فاقتلوه ، فأمر بقتله عيناً ، ومثل قول ابن عباس رضي الله عنه : أبما معاهد عانده فسب الله ، أو سب أحداً من الأنبياء ، أو جهر به فقد نقض العهد ، فاقتلوه ، فأمر بقتل المعاهد إذا سب عيناً ، ومثل قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه - فيما كتب به إلى المهاجر في المرأة التي سبت النبي ﷺ - : لولا ما قد سبقتني فيها لأمرت بك بقتلها ، لأن حد الأنبياء لا يشبه الحدود ، فن تعاطى ذلك من مسلم فهو مرتد ومعاهد فهو محارب غادر . (٤) - وهذا في " زاد المعاد " من أحكام فتح مكة ومن قضاياء ﷺ - .

فعلم أن سب الرسل والطعن فيهم ينبوع جميع أنواع الكفر ، وجماع

(١) ص - ١٩٥ و ٤١٨

(٢) ص - ٢٩٤ ج - ٦

(٣) على ص - ٣٣٩

(٤) ص - ٢٨٢ .

جميع الضلالات ، وكل كفر فرع منه ، كما إن تصديق الرسل أصل جميع شعب الإيمان ، وجماع مجموع أسباب الهدى (١) .

قلت يعمد الساب فينتقل السب عن غيره ويتخذ دغلاً ودرية لإظهاره وإشاعته ، فيتم له هذا الغرض ، وهو من كفر خفي يظهر من نفثات صدره وفتلات لسانه ، ومن مرض مزمن في قلبه أفسد بطنه وباطنه ، وورى ريبته وجوفه .

ولهذا نظائر في الحديث إذا تتبع ، مثل الحديث المعروف عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده : « إن أخاه أتى النبي ﷺ فقال : جيرانى على ما ذا أخذوا ؟ فأعرض عنه النبي ﷺ ، فقال : إن الناس يزعمون أنك تنهى عن الغنى وتستخلى به ، فقال : لئن كنت أفعل ذلك لانه لعلى وما هو عليهم ، خلوا له جيرانه » . رواه " أبو داود " بإسناد صحيح . فهذا وإن كان قد حكى هذا القذف عن غيره فإنما قصد به انقاصه وإيذائه بذلك ، ولم يحكه على وجه الرد على من قاله ، وهذا من أنواع السب (٢) .

قلت : وهذا لفظ " المسند " ، وفي لفظ آخر له : « إنك تنهى عن الشر وتستخلى به » وكذلك في " كنز العمال " (٣) عن عب .

وقال أصحابنا : التعريض بسب الله وسب رسول الله ﷺ ردة ، وهو موجب للقتل كالنصرح . " الصارم " (٤) .

وقد قرره وحرره ، ومثل للتعريض بأمثلة ، ونقل الاتفاق على

(٢) ص - ٢٢٥ و ٢٢٦

(١) ص - ٢٤٣

(٤) ص - ٥٢٧

(٣) ص - ٤٦ ج - ٤

الإكفار ، وقال أيضاً (١) : وقد تقدم نص الإمام أحمد على أن من ذكر شيئاً يعرض بذكر الرب سبحانه فإنه يقتل ، سواء كان مسلماً أو كافراً ، وكذلك أصحابنا قالوا : من ذكر الله ، أو كتابه ، أو دينه ، أو رسوله ﷺ بسوء فجعلوا الحكم فيه واحداً الخ . وهو في التعريض ، وذكر عبارة الإمام أحمد في مواضع (٢) . وإذا ثبت أن كل سب تصريحاً أو تعريضاً موجب للقتل الخ .

وقال في "فتح الباري" (٣) : فإن عرض فقال الخطابي : لا أعلم خلافاً في وجوب قتله إذا كان مسلماً اهـ .

وقال ابن عتاب : نص الكتاب والسنة موجبان أن من قصد النبي ﷺ بأذى أو نقص معرضاً أو مصرحاً وإن قل فقتله واجب . "شفاء"

وإن اتهم هذا الخاكي فيما حكاه بأنه اختلقه ، ونسبه إلى غيره ، أو كانت تلك عادة له ، بأن يكثر من ذكره ويزعم أنه حاك له ، أو ظهر حال نقله استحسانه لذلك ، وإنه لا محذور فيه ، أو كان مولعاً بمثله والاستخفاف له ، أي عده هيناً عنده لا محذور فيه ، أو التحفظ ، أي حفظه كثيراً . لمثله أو طلبه ، ورواية أشعار هجومه ﷺ وسبه فحكم هذا الخاكي حكم الساب نفسه ، يؤخذ بقوله ، ولا تنفعه نسبته ، فيبادر بقتله ،

(١) ص ٥٥٩ -

(٢) أنظر ص ٥٢٧ و ٥٣٦ و ٥٥٠ و ٥٦٣ و ٥٣٣

(٣) ص ٢٤٨ - ج ١٢

ويعجل إلى الهاوية أمه . "شفاء مع شرح الخفاجي" ملقطاً (١) .

فصل : الوجه السادس أن يقول القائل ذلك حاكياً عن غيره ، و آثراً عن من سواه ، فهذا ينظر في صورة حكايته وقرينة مقالته ، ويختلف الحكم باختلاف ذلك . "شفاء" .

وقد ذكر بعض من ألف في الإجماع لإجماع المسلمين على تحريم رواية ما حكي به النبي ﷺ ، وكتابته وقراءته ، وتركه متى وجد دون محو . "شفاء" .

وقد قال أبو عبيد القاسم بن سلام : من حفظ شطر بيت مما حكي به النبي ﷺ فهو كافر . "شفاء" . وذكر أنه كنى في كتبه عن اسم المهجو بوزن اسمه .

قلت : وهذا الملحد إذا أتى على ذكر عيسى عليه السلام استشاط . غيظاً ، ولم يملك نفسه ، فيسترسل في مثالبه بالهمز واللمز ، ويبسطه كل البسط . وبلاغته كل اللفت ، ثم يتستر بكلمة خفية ، ربما لا ترى ، فيقول على قول النصاري مثلاً ، وفي أثناء كلامه قوله : والحق أن عيسى لم يصدر منه معجزة ، وإنما كان عنده عمل السيميا ، ويقول : عارضه سوء قسمته ، إذ كان هناك حوض يستسقى منه الناس ، يعني فهذا يقدر في معجزاته ، فجعله بقوله والحق تحقيقاً عنده ، ومع هذا يقول أتباعه أنه على طريق الإلزام ، والعلماء لما سلكوا هذا الطريق جعلوا للدعوى أن كتبهم محرقة ، إذ يوجد فيها ما يخالف عصمة الأنبياء ، وهذا الملحد جعل الدعوى خيبة عيسى ، وعدم نجاحه - والعياذ بالله - وجعل يشيعه ويبدل مهجته فيه ، و

سرى ذلك فى أنبأه الملائعنين ، فهم يصنفون فى هجاء عيسى عليه السلام ويشيعونه فى أهل الإسلام ، دع النصرى ، وغرضهم بذلك أن لا يبقى للناس اشتياق إلى عيسى بن مريم عليه السلام ، فيسلموا ذلك الشق الحاذى المهذار ، نخذه الله تعالى . وقد ذكر العلماء أن التهور فى عرض الأنبياء وإن لم يقصد السب كفر ، وليس من شأن المؤمن ، والله يقول الحق وهو يهدى السبيل .

وما قلت فيه (١)

ألا يا عباد الله قوموا وقوموا خطوباً ألت ما لحن يبدان وقد كاد ينقض الهدى ومنازه وزحزح (٢) خير ما لذك تدان يسب رسول من أولى العزم فيكم تكاد السماء (٣) والأرض تنفطران وطهره (٤) من أهل كفر وليه وأبقى لنار بعض كفر أمانى وحارب قوم ربهم ونبيه (٥) فقوموا لنصر الله إذ هو دانى وقد عيل صبرى فى انتهاك حدوده فهل ثم داع أو مجيب أذانى وإذا عز خطب جئت مستنصراً بكم فهل ثم غوث يا لقوم يدانى لعمرى لقد نبهت من كان نائماً وأسمعت من كانت له أذنان

(١) وقد سمي الشيخ إمام العصر هذه القصيدة بإسم: "صدع النقاب عن جسارة الفنجاب" . القادري .

(٢) قد جاء هذا اللفظ لازماً . منه .

(٣) حكاة فى "القاموس" مقصوراً ، اسم جنس . منه .

(٤) ومظهرك من الذين كفروا . منه .

(٥) من آذى ولياً لى فقد آذنته بالحرب . منه .

وناديت قوماً فى فريضة ربهم فهل من نصير لى من أهل زمان دعوا كل أمر واستقيموا لما دهمي وقد عاد فرض العين عند عيان فشأنى شأن الأنبياء مكفر ومن شك قل هذا لأول ثمان وليس مداراً فيه تبديل ملة وتحبط أعمال البذى بجاني أفى ذكره عيسى بطيش لسانه ولا يبصر المرمى من الخيمان وأكفر منه من تنبأ كاذباً وكان انتهت ما أمكنت بمكان ومن ذب عنه أو تأول قوله يكفر قطعاً ليس فيه توان كأتى بكم قد قلتموا لم كفره ؟ فهاكم نقولاً جليت لمعان فما قولكم فيمن حبا مثل ذلكم مسيلمة الكذاب أهل هوان فقال له التأويل أو قال لم يكن نبياً هو المهدي ليس بيجان وهل ثم فرق يستطيع مكابر وحيث ادعى فليأتنا ببيان وكان على إحدائه وجه كفره تنبأه مشهور كل أوان كذا فى أحاديث النبي وبعده تواتر فيما دانه الثقلان فإن لم يكن أو قد وجوه لكفره فأسيرها دعواه تلك كماني وأول إجماع تحقق عندنا لفيه بإكفار وسبي عواني وكان مقراً بالنبوة . معلنأ لخير الورى فى قوله وأذان وما قولكم فى العيسوية أولوا (١) رسولاً لأمين خير كيان وهل ثم ما لافيه تأويل ملحد ومن حجر التأويل رمى لسان وهل فى ضروريات دين تأول بتحريفها إلا ككفر علان و من لم يكفر منكرها فإنه يمر له الإنكار يستويان وما الدين إلا بيعة معنوية وما هو كالأنساب فى السريان

(١) روح المعانى ص ٥٨٧ ج ١ ولعله عن الشهرستانى . منه .

فإنهم لا يكذبونك (١) فأنلها ولكن بآيات مآل معاني
تنبأ أن لا يمتري ببطالة كحجام ساباط صريع غوان
ومعجزه منكوحه فلكية يصادفها في رقية الكروان
ومنى له الشيطان فيها بوحه رفاء ووصلا خطبة وتهانى
يهم بأمر العيش لو يستطبعه وقد حيل بين العير و الزوان
ففضح به رب السماء بحوله وقوته والله فيه كفاني
و كان ادعى وحياً سنين عديدة فجاء يحاكي فعلة الظربان (٢)
ودلاه شيطاناه في ذاك برهه ولم يدر شيطانان لا يفيان
وأخرا وهذا بذريته يرى فهلا عرا أصل النبوة ذان
وآتهم لما لم يمت بشروطه رجوعاً إلى الحق ادعى برهان
وسماه أيضاً مرة بسقوطه لهاوية هل ذان يجتمعان
ويوجد في الوقت المعاني للغي إذا خانه است لم يطق لضممان
يخص بأفواه الشياطين حيقه و بصرفهم عن صوب فهم مباني
فعل أذئاب له الناس أن في حديية ما نحوها يريان
أرويا حكاها خاتم الرسل مرسلًا ولم يك منها السير يلتبان
وما قد حكاه الواقدي فلم يرد ترتب سير أو بداء أوان
حكى من أمور لا ترتب بينها قد اتفقت في البين من جريان

(١) اقتباس من قوله تعالى : (فإنهم لا يكذبونك ولكن الظالمين
بآيات الله يحدون) . من الأكاذاب في قراءة . وقد أخرج الترمذى
والحاكم في شأن نزوله ، ومعلوم أنه لم يكذب أحد بآيات الله
من حيث أنها آياته ، ومع هذا قد ألزم الله بالكذب . منه .

(٢) جانور بدبودار ، مشابه بلى . منه .

وأوضحه الصديق فيما روى لنا أصبح كتاب في الحديث مثاني
رجاء وقصد ليس أخبار غيبه على ظاهر الأسباب يعتمدان
وما ذاب في العمر الطويل له فذا هجاء خيار الخلق غب لعان
تفكه في عرض النيين كافر عتل زعيم كان حق مهان
يلذ له بسط المطاعن فيهم ويجعل نقلاً عن لسان فلان
يصوغ اصطلاحاً أن هذا مسيحكم كما سب أمأ هكذا أخوان
وقد رد في القرآن أنواع كفرهم فهل غض من عيسى المسيح بشأن
وهذا كمن وافى عدواً يسبه يجمع أشد السب من شتان
فصيره رؤيا وقال بآخر اذ انفتحت عيسى من الخفقان
وقد يجعل التحقيق ذلك عنده إذا ما خلا جو كمثل جبان
وينفث في أثناء ذلك كفره ويعرب في عيسى بما هو شاني
و كان هنا شيء لتحريف عهدهم فصيره حتماً نخب جنان
وقد أخذوا في مالك بن نويرة بصاحبكم للمصطفى كأداني (١)
وقصة دبائ رأى القتل عندها أبو يوسف القاضي ولات أوان
تحطم في جمع الحطام ونيلها وبسط المنى وحاصلات مجاني
وكل صنيع أو دهاء فعنده لنيل المنى بالطرد والدوران
أهذا مسيح أو مثيل مسيحنا تسربل سربالاً من القطران
و كان على ما قال مأجوج أصله فصار مسيحاً فاعتبر بقران
نعم جاء في الدجال اطلاقه كذا (٢) فقد أدركته خفة السرعان

(١) شرح شفاء ص - ٣٧٣ ج - ٤ . منه .

(٢) يعنى كن أطلق المسيح على الدجال بالاشتراك اللفظي ، وكان ذلك
الملحد المسيح الدجال حقاً فالتبس عليه للاشتراك اللفظي ؛ ونخفة
عقله بمسيح الهداية . منه .

ألم يهد القرآن بحفظه ولم يحج لفرض صده الحرمان
فيسرق في ألفاظه باطنية وقرمطة وحي أنه كداني (١)
وتابعه من فيه نصف تنصر ومن كفر مودع بمباني
وكفر من لم يعترف بنبوة له وهو في هذا الأول جان
ألا فاستقيموا أو استهيموا لديكم فوت عليه أكبر الحيوان
وعند دعاء الرب قوموا وشمروا حناناً عليكم فيه أثر حنان
وكن راجياً أن يظهر الحق وارثاً لأولاد بغى في السهيل يماني
ولحق صدع كالصدع وصولاً وطعن وضرب فوق كل بتان
وأخر دعوانا أن الحمد للذي لنصرة دين الحق كان هداي
وصلى على ختم النبيين دائماً وسلم ما دام اعلى القمران

ومن فكير العلماء على التأويل الباطل

قال في "فتح الباري" : وأسند اللالكائي عن محمد بن الحسن
الشياني قال : اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان
بالقرآن ، وبالأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة
الرب من غير تشبيه ولا تفسير ، فمن فسر شيئاً منها وقال بقول جهم فقد
خرج عما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه ، وفارق الجماعة ، لأنه وصف
الرب بصفة لا شئ اه .

قلت : فمن نسب أثمتنا إلى الجهمية فمن عين سخط تبدى المساوى ،

(١) المهجنة إيماء إلى الكادياني . منه .

وذكر في "الفتح" هناك أشياء عن أئمة الدين في المسألة (١) .

وفي "شفاء العليل" : (٢) للحافظ ابن القيم رحمه الله : والتأويل الباطل
يتضمن تعطيل ما جاء به الرسل ، والكذب على المتكلم ، أنه أراد ذلك
المعنى ، فتضمن إبطال الحق ، وتحقيق الباطل ، ونسبة المتكلم إلى ما لا
يليق به من التلبيس والإلغاز ، مع القول عليه بلا علم أنه أراد هذا المعنى ،
فالمسؤول عليه أن يبين صلاحية اللفظ للمعنى الذي ذكره أولاً ، و
استعمال المتكلم له في ذلك المعنى في أكثر المواضع حتى إذا استعمله فيما
يحتمل غيره حمل على ما عهد منه استعماله فيه ، وعليه أن يقيم دليلاً مسلماً
عن المعارض على الموجب لصرف اللفظ عن ظاهره ، وحقيقته إلى مجازه
واستعارته ، وإلا كان ذلك مجرد دعوى منه فلا يقبل .

وفي "فتاوى الحافظ ابن تيمية" (٣) : ثم لو قدر أنهم متأولون لم

(١) وأخرج أبو القاسم اللالكائي في "كتاب السنة" من طريق الحسن
البصري عن أم سلمة أنها قالت : "الإستواء غير مجهول ، والكيف
غير معقول ، والإقرار به إيمان ، والجحود به كفر . وأخرج
ابن أبي حاتم في "مناقب الشافعي" عن يونس بن عبد الأعلى سمعت
الشافعي يقول : لله أسماء وصفات لا يسع أحداً ردها ، ومن
خالف بعد ثبوت الحجة عليه فقد كفر ، وأما قبل قيام الحجة
فلأنه يعذر بالجهل ، لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ، ولا بالرؤية ،
والفكر ، فنشبت هذه الصفات ، ونشئ عنه التشبيه كما نشئ عن
نفسه فقال : ليس كمثله شئ "فتح الباري" . منه .

يكن تأويلهم سائغاً ، بل تأويل الخوارج و مانعى الزكاة أوجه من تأويلهم ، أما الخوارج فإنهم ادعوا اتباع القرآن ، وإن ما خالفه من السنة لا يجوز العمل به ، وأما مانعوا الزكاة فقد ذكروا أنهم قالوا : أن الله قال لنبيه ﷺ : (خذ من أموالهم صدقة) . وهذا خطاب لنبيه ﷺ فقط ، فليس علينا أن ندفعها لغيره ، فلم يكونوا يدفعونها لأبي بكر ، ولا يخرجونها له .

وقال أيضاً (١) : وقد اتفق الصحابة والأئمة بعدهم على قتال مانعى الزكاة ، وإن كانوا يصلون الخمس ، ويصومون شهر رمضان ، وهؤلاء لم يكن لهم شبهة سائغة ، فلماذا كانوا مرتدين ، وهم يقاتلون على منعها ، وإن أقروا بالوجوب لما أمر الله .

وقال أيضاً (٢) : لكن من زعم أنهم يقاتلون كما تقاتل البغاة المتأولون فقد أخطأ خطأ قبيحاً ، وضل ضلالاً بعيداً ، فإن أقل ما فى البغاة المتأولين أن يكون لهم تأويل سائغ ، خرجوا به ، ولهذا قالوا : إن الإمام يرسلهم ، فإن ذكروا شبهة بينها ، وإن ذكروا مظلمة أزالها .

وقال فى "بغية المرتاد" (٣) : إنما القصد ههنا التنبيه على أن عامة هذه التأويلات منطوعة ببطالانها ، وإن الذى يتأوله أو يسوغ تأويله فقد يقع فى الخطأ فى نظيره أوفيه ، بل قد يكفر من يتأوله . وقال أيضاً

فيه (٤) : ذكر ابن هود الذى زعم أصحابه أن روحانية عيسى تنزل عليه (٥) .

(١) ص - ٢٨٥ ج - ٤ (٢) ص - ٢٩٦ ج - ٤

(٣) ص - ٦٩ وص - ٧٠ (٤) ص - ١٣٥

(٥) ص - ٧٠

من قال أن النبوة مكتسبة فهو زنديق

قال ابن حبان : من ذهب إلى أن النبوة مكتسبة لا تنقطع ، أو إلى أن الولي أفضل من النبي ، فهو زنديق ، يجب قتله لتكذيب القرآن ، وخاتم النبيين ، والله أعلم (١) . "زرقانى" (٢) .

قلت : ومن زعم أنها مكتسبة يلزمه أنها قد تسلب أيضاً وهذا اعتقاد اليهود فى بلعام ، فإنه كان نبياً عندهم فى بنى مواب (٣) كما حكاه ابن حزم عنهم ، وهذا يليق بذلك الشقى المتنبي ، فإنه قد سلب الإيمان ، ومات شرمية .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : وهؤلاء عندهم النبوة مكتسبة . وكان جماعة من زنادقة الإسلام يطلبون أن يصيروا أنبياء ، والحاصل أن النبوة فضل من الله ، وموهبة ، ونعمة من الله تعالى ، يمن بها سبحانه ، ويعطيها لمن يشاء - أن يكرمه بالنبوة فلا يبلغها أحد بعلمه ، ولا يستحقها بكسبه ، ولا ينالها عن استعداد ولايته ، بل يخص بها من يشاء - من خلقه - ، ومن زعم أنها مكتسبة فهو زنديق يجب قتله ، لأنه يقتضى كلامه واعتقاده أن لا تنقطع ، وهو مخالف للنص القرآنى ، والأحاديث المتواترة ، بأن نبينا ﷺ خاتم النبيين . ولهذا قال - إلى الأجل - يعنى أن النبوة فضل

(١) قلت : وما فى بعض الرسائل المكتوبة للشيخ ولى الله يراجع عليه ص - ٥١ "إزالة الخفاء" .

(٢) ص - ١٨٨ ج - ٦ من آخر النوع الثالث من المقصد السادس .

(٣) راجع "روح المعانى" ص - ١٦٢ ج - ٣ . منه .

من الله، ونعمة يمن بها الرب الحكيم والعليم الكريم على من يشاء، ويريد إكرامه بها، وكان ذلك ممتداً من عهد الأب الأول الصفي آدم عليه الصلاة والسلام، إلى أن بعث الخاتم النبي الحبيب محمداً ﷺ. "شرح عقيدة السفاريني" (١).

وفي "صبح الأعشى" (٢): وهاتان المسألتان من جملة ما كفروا به، بتجويز النبوة بعد النبي ﷺ، الذي أخبر تعالى أنه خاتم النبيين، وقولهم أنها تنال بالكسب، وقد حكى الصلاح الصفدي في "شرح لامية العجم": أن السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب إنما قتل عمارة اليمنى الشاغر حين قام في من قام بإحياء الدولة الفاطمية بعد انتراضها، على ما تقدم ذكره في الكلام، على ترتيب مملكة الديار المصرية، في المقالة الثانية، مستنداً في ذلك إلى بيت نسب إليه من قصيدة. وهو قوله:

وكان مبدأ هذا الدين من رجل سعى فأصبح يدعى سيد الأمم
فجعل النبوة مكنسبة.

هاتخذ التكفير أي دليبه الذي أخذ منه وبني عليه
قد يكون ظنياً (٣) ونظيره العمل بالظن في
خالة الجهاد إذا تردد في شخص
أهو مبلم أم لا؟

ولا ينبغي أن يظن أن التكفير ونفيه ينبغي أن يدرك قطعاً في كل مقام،

(١) ص - ٢٤٧ (٢) ص - ٣٠٥ ج - ١٣

(٣) وصرح به في "الدرالنضيد من مجموعة الحفيد" ص - ١٦٨. منه.

بل التكفير حكم شرعي، يرجع إلى إباحة المال، وسفك الدم، والحكم بالخلاود في النار، فمأخذه كما أخذ سائر الأحكام الشرعية، فتارة يدرك بيقين وتارة بظن غالب وتارة يتردد فيه، ومنها حصل تردد فالوقف فيه عن التكفير أولى. "فصل التفرقة" (١).

وقد يكون مدركه قياساً (٢).

وقد نقله في "اليواقيت" عن "وجيز الكردي" أيضاً، وهذا لأن الكفر حكم شرعي، كالرق والحرية مثلاً، إذ معناه: إباحة الدم، والحكم بالخلاود في النار، ومدركه شرعي، فيدرك إما بنص، وإما بقياس على منصوص. "فصل التفرقة" (٣). ومثله في "اليواقيت" عن الخطابي رحمه الله.

قد يكون التكفير في التأويل وإن كان له وجه
إذا كان مما فيه ضرر للدين.

وأما ما يظهر له ضرر فيقع في محل الإجتهد والنظر، فيحتمل أن يكفر ويحتمل أن لا يكفر. "فصل التفرقة" (٤).

(١) ص - ١٧

(٢) كأن المجتهد يقول: إن هذا الفعل مثلاً يستحق أن يكون كفراً،

ويلحق بالقطعي حكماً، وهذا كلام محصل مستقيم. منه.

(٤) ص - ١٦

(٣) ص - ٤

قد يتردد النظر في تأويل : أله وجه أم لا ؟ ويقضى فيه بالظن .

ثم لا يبعد أن يقع الشك والنظر في بعض المسائل من جملة التأويل أو التكذيب ، حتى يكون التأويل بعيداً ، ويقضى فيه بالظن ؛ وموجب الاجتهاد ، فقد عرفت أن هذه مسألة اجتهاد . " فيصل التفرقة " (١) .

قلت : قد تكون كلمة كفرآ في حال ، ولا تكون كفرآ في حال آخر ، وفي شخص لا في شخص ، كمن قال : لا أحب الدباء ، إن قال لإظهاراً لقصوره ، أو لبيان الواقع له ، فليس بشئ ، وإن قال حين روى الحديث ، كصورة التهور من المساوى للمساوى بأقدام ، وجهر صوت وجلادة (٢) وقلة مبالاة كفر ، وعلى ذلك أكثر جزئيات " الفتاوى " . راجع ما ذكره في المقدمة الثانية من " التحفة الإثني عشرية " من باب التولى والتبرئ ، وما ذكره في القول بخلق القرآن فرقاً بين المتكلم وغيره . وفي مسألة استحلال الحرام لغيره فرقاً بين العالم والجاهل . وحاصله أن اختلاف الأحكام لاختلاف الأحوال ، وقد أشار إليه السيوطي كما في " شرح الشفاء " (٣) والحافظ ابن تيمية في " بغية المرتاد " (٤) . وراجع النوع الثامن من المقصد السادس من " المواهب " .

(١) ص ٢٦ -

(٢) وإذا قيل لهم : تعالوا يستغفر لكم رسول الله لووا رؤوسهم ،

ورأيتهم يصدون وهم مستكبرون .

(٣) ص ٣٨٣ ج ٤ - (٤) ص ٥٤ -

قِيمِيهِ

اعلم أن أكثر من تكلم في مسألة التكفير أرجع إنكار المتواتر وتأويله إلى تكذيب الشارع ، وإنه كفر والعياذ بالله ، والذي يظهر - كما ذكره الحموي وابن عابدين في " رد المحتار " (١) ، والطحاوي في تعريف الكفر ، من أن التكذيب عدم القبول لا نسبة الكذب ، وكذا في " التلويح " - أن الأمر لا يقتصر عليه ، بل إنكار المتواتر ، عدم قبول إطاعة الشارع ، ولا في مرتبة الاعتقاد أيضاً ، ورد للشرعية وإن لم يكذب ، وهو كفر بواح بنفسه ، قال في " الصارم المسلول " (٢) : وقد يكون مع العلم بجميع ما يصدق به تمرداً أو اتباعاً لغرض النفس ، وحقيقته كفر ، هذا لأنه يعرف الله ورسوله بكل ما أخبر به ، ويصدق بكل ما يصدق به المؤمنون ، لكنه يكره ذلك ، ويبغضه ويسخطه لعدم موافقته لمراذه ومشتهاه ، ويقول : أنا لا أقر بذلك ، ولا ألزمه ، وأبغض هذا الحق ، وانفرعته . فهذا نوع غير النوع الأول ، وتكفير هذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام والقرآن ، مملو من تكفير مثل هذا النوع ، بل عقوبته أشد اه . وقال (٣) : وقد قال الإمام أبو يعقوب اسحاق بن ابراهيم الحنظلي المعروف " بابن راهويه " ، وهو أحد الأئمة ، يعدل بالشافعي وأحمد : قد أجمع المسلمون أن من سب الله ، أو سب رسوله ﷺ ، أو دفع شيئاً مما أنزل الله ، أو قتل نبياً من أنبياء الله ، أنه كافر ، ذلك وإن كان مقرأ بما أنزل الله اه .

(١) ص ٣٩٢ ج ٣ - (٢) ص ٥٢٤ -

(٣) ص ٥١٤ -

وقال في كتاب الإيمان : وقال حنبل حدثنا الحميدى قال وأخبرت أن ناساً يقولون : من أقر بالصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج ، و لم يفعل من ذلك شيئاً حتى يموت ، ويصلى مستدبر القبلة حتى يموت ، فهو مؤمن ما لم تكن جاحداً ، إذا علم أن تركه ذلك فيه إيمانه ، إذا كان مقرأ بالفرائض ، واستقبال القبلة ، فقلت : هذا الكفر الصراح ، وخلاف كتاب الله ، وسنة رسوله ، وعلماء المسلمين . قال الله تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) . وقال حنبل : سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول : من قال هذا فقد كفر بالله ، ورد على الله أمره ، وعلى الرسول ما جاء به الخ . (٢) ونحوه في " شرح الشفاء " للاختلاجي (٣) .

وأما التأويل فهو استدراك على تحقيق الشارع ، وإنه سطحي ، وإنما التحقيق ما حققه المأول ، وهذا كفر بلاربيب ، فمن زعم أنه أعلم بالحقائق من الشارع في الشرع ، ومبادئه وغاياته ، فهو كفر ، ولولم يخطر بباله كذبه — والعياذ بالله — فتأويل المتواتر ما لم يقم دليل قاطع عليه تجهيل للشارع ، وإصلاح للخلل وقع منه ، وهذا الإعتقاد لا يحتاج في التكفير به إلى وسط آخر ، وهو بنفسه كفر ، فإن الموضع إن كان من التشابهات والنعوت الإلهية فلا يمكن أوفى من تعبيره ، ولا أحسن ، وكذا في غيره ، فلا يجوز الإستدراك عليه بحال إلا بيان المراد في التشابه على سبيل الاحتمال ، وفيه خطر أيضاً ، فالتفويض أسلم ، وأما المتواتر المكشوف المراد ، فصرفه عن ظاهره كفر ، ولا بد ، وفي التنزيل : (فإنهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون) . هذا والله ورسوله أعلم ، وعلمه وعلم رسوله أتم وأحكم .

ولنجعل : ختام الكلام كلاماً لختم المحدثين شيخ مشائخنا الشاه عبد العزيز بن ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوى قدس الله سره العزيز ، فإنه كلام خرج من مشكاة السنة وفقه النفس :

مسألة : قال في " شرح العقائد " : والجمع بين قولهم : لا يكفر أحد من أهل القبلة ، وقولهم : يكفر من قال بخلق القرآن ، أو استحالة الرؤية ، أو سب الشيخين ، أو لعنهما ، وأمثال ذلك مشكل انتهى .

وقال المدقق شمس الدين الخياي في " حاشيته " : قوله : ومن تواعد أهل السنة أن لا يكفر ، معنى هذه القاعدة : أن لا يكفر في المسائل الاجتهادية ، إذ لا نزاع في تكفير من أنكر ضروريات الدين . ثم إن هذه القاعدة للشيخ الأشعري ، وبعض متابعيه ، وأما البعض الآخر فلم يوافقوهم ، وهم الذين كفروا المعتزلة ، والشيعة ، في بعض المسائل ، فلاحتياج إلى الجمع لعدم اتحاد القائل انتهى .

ولا يخفى أن الجواب الأول تخصيص وتقييد للكلام بلا دليل ، والجواب الثاني مبنى على اختلاف القائلين بالقولين ، وهو خلاف للواقع ، بل القائلون بتلك القاعدة هم الذين يكفرون بخلق القرآن ، وسب الشيخين ، وقدم العالم ، ونفى العلم بالجزئيات ، إلى غير ذلك . قال السيد في " شرح المواقف " : اعلم أن عدم تكفير أهل القبلة موافق لكلام الشيخ الأشعري والفقهاء ، كما مر ، لكننا إذ قفنا عقائد فرق الإسلاميين ، وجدنا منها ما يوجب الكفر قطعاً ، كالعقائد الراجعة إلى وجود إله غير الله سبحانه ، أو إلى حلوله في بعض أشخاص الناس ، أو إلى إنكار نبوة محمد ﷺ ،

أو إلى ذمه ، أو إستخفافه ، أو إلى استباحة المحرمات ، وإسقاط الواجبات الشرعية انتهى .

يل التحقيق أن المراد " بأهل القبلة " في هذه القاعدة : هم الذين لا ينكرون ضروريات الدين ، لامن يوجه وجهه إلى القبلة في الصلاة . قال الله تعالى : (ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر الخ) فمن أنكر ضروريات الدين لم يبق من أهل القبلة ، لأن ضروريات الدين منحصرة عندهم في ثلاثة :

مدلول الكتاب بشرط أن يكون نصاً صريحاً لا يمكن تأويله ، كتحريم الأمهات ، والبنات ، وتحريم الحمر والميسر ، وإثبات العلم والقدرة والإرادة ، والكلام له تعالى ، وكون السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار مرضيين عند الله تعالى ، وأنه لا يجوز إهانتهم ، والاستخفاف بهم .

ومدلول السنة المتواترة لفظاً أو معنى ، سواء كان من الاعتقادات أو من العمليات ، وسواء كان فرضاً أو نفلاً ، كوجوب محبة أهل البيت من الأزواج والبنات ، والجمعة والجماعة ، والأذان والعيدين .

والجمع عليه إجماعاً قطعياً ، كخلافة الصديق والفاروق ، ونحو ذلك . ولا شبهة أن من أنكر أمثال هذه الأمور لم يصح إيمانه بالكتاب والنبين ، إذ في تخطئة الإجماع القطعي تضليل لجميع الأمة ، فيكون إنكاراً لقوله تعالى : (كنتم خير أمة أخرجت للناس) وقوله تعالى : (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين) ولقوله ﷺ : « لا يجتمع أمتي على الضلالة » ، وهو متواتر معنوي ، فلا يكون منكر هذه الأمور من أهل القبلة . وقد عرف بعضهم ضروريات الدين بأنها أمور يشترك في

معرفتها المتدين بدين الإسلام ، وغير المتدين به ، — لكن في الكتب التي رأينا أنها ما يشترك في معرفته الخاص والعام .

وبالجملة قولهم : لا نكفر أحداً من أهل القبلة ، كلام مجمل باق على عمومته ، لكن له تفصيل طويل ، والشأن في معرفة من هو من أهل القبلة ومن ليس منهم ، نعم بعض الفقهاء قد بالغوا في تكفير من ينكر بعض المسائل الإجهادية المشهورة عند قوم دون قوم ، كحرمة لبس المعصفر ، ونحو ذلك ، وهو مذهب ركيك جداً . وأما من فرق بين الأصول والفروع فكفر في إحداها دون الأخرى ، فإن أراد نفس الأعمال فنعم ومرحبا ، وإن أراد اعتقاد وجوبها وسنيتها فلا ، إذ لا شبهة في أن من أنكر وجوب الزكاة ، أو وجوب الوفاء بالعهد ، أو وجوب الصلوات الخمس ، أو كون الأذان مسنوناً فقد كفر ، كما يدل عليه قتال مانعي الزكاة في صدر الإسلام ، نعم في بعضها يكون كفراً تأويلياً ، لكن التأويل غير مسموع في أمثال هذه الأمور الجلية ، كما لم يسمع تأويل مانعي الزكاة ، متمسكين بقوله تعالى : (إن صلاتك سكن لهم) وكما لم يسمع تأويل الحرورية في إنكار التحكيم ؛ متمسكين بقوله تعالى : (إن الحكم إلا لله) . وأما التكفير بخلق القرآن ، أو إنكار الرؤية ، أو إنكار العلم بالجزئيات على الوجه الجزئي مع القول بثبوت العلم على وجه كلي ، فلا ينبغي الإقدام عليه إذ ليس مخالف هذه الأحكام منكرأ منصوصاً نصاً جلياً ، لا في الكتاب ، ولا في السنة المتواترة . هذا والله تعالى أعلم — يريد الكيفية لا الأصل ، كما صرح به في موضع آخر من ص — ٩٣ ج — ٢ . ويريد بالخلق الحدوث لا الانفصال .

فإن قيل : ما الدليل على أن المراد من " أهل القبلة " هم المصدقون

بجميع ضروریات الدین ، اى دلالة بلفظ اهل القبلة ؟ قلنا : الدليل عليه ان الكفر يتقابل الإيمان تقابل العدم والملکة ، اذ الکفر عدم الإيمان ، والمتقابلان بالعدم والملکة لا يكون بينهما واسطة بالنظر إلى خصوص الموضوع ، وإن أمکن بينهما واسطة بالنظر إلى الواقع ، کالعمى والبصر ، فإن الذى من شأنه البصر لا یخلو عن أحدهما ، ولا شبهة أن الإيمان مفهومة الشرعى المعتبر به فى کتب الکلام ، والعقائد ، والتفسیر ، والحديث هو : تصديق النبی ﷺ فيما علم بحیث به ضرورة عما من شأنه ذلك ، لیخرج الصبی والمجنون والحيوانات . والکفر عدم الإيمان عما من شأنه ذلك التصديق ، ففهوم الکفر هو عدم تصديق النبی ﷺ فيما علم بحیث به ضرورة ، وهو بعینه ما ذکرنا من أن من أنکر واحداً من ضروریات الدین اتصف بالکفر ، نعم عدم التصديق له مراتب أربع ، فیحصل للکفر أيضاً أقسام أربعة :

الأول : کفر الجهل ، وهو تکذیب النبی ﷺ صریحاً فيما علم بحیث به مع العلم — اى فى زعمه الباطل — بکونه علیه السلام کاذباً فى دعواه ، وهذا هو کفر أبی جهل وأضرابه .

والثانى : کفر الجحود والعناد ، وهو تکذیه مع العلم بکونه صادقاً فى دعواه ، وهو کفر اهل الکتاب ، لقوله تعالى : (الذين آتيناهم الکتاب یعرفونه كما یعرفون أبناءهم) وقوله : (وجحدوا بها واستیقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً) وکفر إبليس من هذا القبیل .

والثالث : کفر الشک ، كما کان لأکثر المنافقین .

والرابع : کفر التأویل ، وهو أن یحمل کلام النبی ﷺ على غیر محمله ، أو على التقیة ، ومراعات المصالح ، ونحو ذلك .

ولما کان التوجه إلى القبلة من خواص معنى الإيمان سواء کان شاملة أو غیر شاملة عبروا عن الإيمان بأهل القبلة ، كما ورد فى الحديث : « نهیت عن قتل المصلین » والمراد المؤمنین ، مع أن نص القرآن على أن أهل القبلة هم المصدقون بالنبی ﷺ فى جميع ما علم بحیث به ، وهو قوله تعالى : (وصد عن سبیل الله وکفر به والمسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله) فلیتأمل . « فتاوى عزیزى » . (۱) وما ذکره من أقسام الکفر ، ذکره فى « معالم التنزیل » وغیرها ؛ كذلك تحت قوله تعالى : (إن الذين کفروا سواء علیهم الآیة) و « نهاية ابن الأثیر » .

استفتاء

سوالی : زید در معنی حدیث شریف توجیهات واهییه و رکیکه که مفضی بطرف انکار می شود می کند ، هر چه بموجب مسائل فقهی برو گناه لازم می آید بیان فرمایند ؟

جواب : تفسیر قرآن و حدیث را اولاً غلم صرف ، و نحو ، و اشتقاق ، و لغت ، و معانی و بیان ، و علم فقه ، و اصول فقه ، و عقائد یعنی علم کلام ، و علم حدیث و آثار ، و تواریخ ضرور است . بدون معرفت این علوم در آمدن در معانی قرآن و حدیث هرگز جائز نه . و بعد ازین هر صاحب مذهب تمسک بقرآن و حدیث می کند ، و در رفع شبهات مخالفین محتاج بتاویل میشود ، و تاویل قرآن و حدیث موافق مذهب خود حق می داند ، و مخالف مذهب خود باطل .

و میزان در معرفت حق و باطل فهم صحابه و تابعین است - آنچه این جماعت از تعلیم آنحضرت صلی الله علیه وسلم بانضمام قرائن حالى و مقالى فهمیده اند . و در آن تخطیه ظاهراً نکرده واجب القبول است - پس این صاحب توجیهات رکیکه اگر از قبیل اول است تهدید و وعید در حق او بسیار است - " من فسر

القرآن براه فقد كفر ، من فسر القرآن براه فليتبوا مقعده من النار . و حال قرآن و حديث يكسان ست كه هر دو مبنای دين اند ، و لغت عرب مشتمل بر حقیقت و مجاز ، و ظاهر و مؤول ، و ناسخ و منسوخ است - و اگر از فرقه ثانی است مبتدع است اگر بر خلاف قرن اول حمل میکند - پس در بدعت او ملاحظه باید نمود - اگر مخالف ادله قطعیه ست - یعنی نصوص متواتره و اجماع قطعی است او را کافر باید شمرد - و اگر مخالف ادله ظنیه قریبه الیقین است مانند اخبار مشهوره و اجماع عرفی گمراه توان فهمید دون الکفر ، و الا از باب اختلاف امتی رحمه باید دانست ، چون تمیز این مراتب بعلم وافر تعلق دارد ظاهر آنست كه اختراع کننده این توجیهات از قبیل جاهلان است - او را بلزوم و استحقاق جهنم و زجر و تشدید در امر معروف و نهی منکر ازین امر شنیع باز باید داشت - و بر عوام الناس تاکید باید کرد كه باو صحبت ندارند - و سخن او را نشنوند و اگر از فرقه ثانی کسی باشد كه مذهب معلوم است ، مانند روافض و خوارج و معتزله و مجسمه قبح مذهب او بر مردمان آشکار باید کرد - و اگر گمراهی خود را در پرده اهل حق و اسی نماید توجیهات او باین جانب باید نوشت تا حکم آنرا ارقام نموده آید . و السلام - "فتاوی عزیزی" ص ۱۵۶ ج ۱ - مطبوعه ۱۳۱۱ هـ -

و من اخرج الملحدين من المساجد و منهم من دخلها (۱)

ما فی التفسیر من "روح المعانی" و غیره تحت قوله تعالى : (سنعذبهم مرتین) اخرج ابن ابی حاتم والطبرانی فی "الأوسط" و غیرهما عن ابن عباس رضی الله عنهما قال : «قام رسول الله ﷺ يوم الجمعة خطيباً ، قال : قم يا فلان فاخرج فإنك منافق ، اخرج يا فلان فإنك

(۱) ووقع لی مع ملحد منهم أن قال : نحن نؤمن بقرآن فيه : (ومن أظلم ممن منع مساجد الله الآية) فقلت : ونحن أيضاً نؤمن بقرآن فيه : (ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً أو قال أوحى إلى ولم يوح إليه شئ الآية) فبهت الذي كفر وكأنما ألجم الحجر . منه .

منافق فأخرجهم بأسمائهم ففضحهم الخ .

وفی روایة ابن مردويه عن أبی مسعود الأنصاری : أنه ﷺ أقام فی ذلك اليوم ، وهو علی المنبر ستة وثلاثین رجلاً الخ . ونحوه عند ابن كثير .

وذكر ابن اسحق فی "سیرته" أسماء المنافقين بحیث امتاز المجرمون (۱) ثم قال : وكان هؤلاء المنافقون یحضرون المسجد فیسمعون أحادیث المسلمین ویسخرون منهم ، ویستهزؤون بدینهم ، فاجتمع يوماً فی المسجد منهم ناس ، فرآهم رسول الله ﷺ یحدثون بینهم خافضی أصواتهم قد لصق بعضهم ببعض ، فأمر بهم رسول الله ﷺ ، فأخرجوا من المسجد لإخراجاً عقیفاً الخ .

بل ثبت الأمر بالقتل فی حالة الصلاة لمن جاء فی هذا وأصحابه یقرأون القرآن لا یجاوز تراقبهم یمرقون من الدین ، أخرجه أحمد فی "مسنده" (۲) ، وسنده جید ، ذكره الحافظ فی "الفتح" (۳) قال : وله شاهد من حدیث جابر أخرجه أبو یعلی ، وزجاله ثقات الخ .

بل ثبت الأمر بالقتل - (۴) ولو فی المسجد الحرام - لابن ابی سرح و غیره ،

(۱) وامتازوا علی رؤوس الأشهاد فی حدیث کعب كما عند البخاری ص - ۶۳۲ من غزوة تبوك ، وعن حذیفه عنده نحو ما فی ص - ۶۷۲ ونحو ما فی ص ۸۱۳ . منه .

(۲) ص - ۱۵ ج - ۳ (۳) ص - ۲۶۵ ج - ۱۲

(۴) كنز العمال ص - ۲۹۸ ج - ۵ ، والمستدرک ص - ۴۵ ج - ۳ . منه .

وكان ابن أبي سرح قد قال : إن كان أوحى إلى محمد فقد أوحى إلى (١) .
وقد قال الله تعالى : (ما كان للمشركين أن يعمرُوا مساجد الله شاهدين
على أنفسهم بالكفر الآية) وقال : (إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله
واليوم الآخر) .

ولو بنوا مسجداً لم يصير مسجداً ، ففي " تنوير الأبصار " من وصايا
الذي وغيره : - وصاحب الهوى إذا كان لا يكفر فهو بمنزلة المسلم في
الوصية ، وإن كان يكفر فهو بمنزلة المرتد - .

فذلك : كان وضع هذه الرسالة في أن التصرف في ضروريات
الدين ، والتأول فيها ، وتحويلها إلى غير ما كانت عليه ، وإخراجها عن
صورة ما تواترت عليه كفر ، فإن ما تواتر لفظاً أو معنى ، وكان
مكتشوف المراد ، فقد تواتر مراده ، فتأويله رد للشريعة القطعية ، وهو
كفر بواح ، وإن لم يكذب صاحب الشرع ، وإنه ليس فيه إلا الإستتابة ،
ومن زعم أنه لا بد من إلقاء اليقين في قلبه وإثلاج صدره ، فإذا عاند
بعد ذلك فقد كفر ، وإلا فلا ، فإن ذلك الزاعم لم يضع للدين حقيقة تارة ،
وإنما جعله يدور مع الخيال ، كيفما دار ، وهذا باطل قطعاً ، فإن الأمر
فيما ثبت ضرورة مفروغ عنه ، فمن آمن به فقد دان بدين الله ، ومن
أنكره فقد كفر ، وإن لم يقصد الكفر ، وإنما الدور مع الظن في الحل
المجتهد فيه ، لا في غيره ، فكما أن في باب إنكار الحقائق عنادية وعندية
ولا أدريّة وشاكة في الشك ، فكذلك هذه الأقسام في إنكار الضروريات ، وكلها

(١) كما في " شرح المواهب " من فتح مكة ، وفسر بعض الآية في المجلد
الرابع من " فتاوى الحافظ ابن تيمية " ص - ٢٣٩ .

كفر ، ومن قال أن الجهل بكون الكلمة كفراً عذر ، أراد في غير
الضروريات ، كما قد نبهنا عليه في الأمر الثالث من عبارات " فتح
البارى " ، ومر عن " الأشباه والنظائر " ، و " حاشيته " ، وبعد هذا
فقد قال في " الخلاصة " : ومنها أنه من أتى بلفظة الكفر ، وهو لم يعلم
أنها كفر ، إلا أنه أتى بها عن اختيار ، يكفر عند عامة العلماء خلافاً
للبعض ، ولا يعذر بالجهل الخ .

وفي " مجمع الأنهر " مستدركاً على " البحر " : لكن في " الدرر " :
وإن لم يعتقد ، أو لم يعلم أنها لفظ الكفر ، ولكن أتى بها عن اختيار ،
فقد كفر عند عامة العلماء ، ولا يعذر بالجهل الخ . وعزاه في " الدرر "
من الكراهية ، والاستحسان " للمحيط " . وهذا الخلاف في غير
الضروريات . وأما هي فليس فيها إلا الإستتابة ، قال في " فتح الباري " :
وقد وقع في حديث معاذ : « إن النبي ﷺ لما أرسله إلى اليمن قال له :
أيما رجل ارتد عن الإسلام فادعه ، فإن عاد وإلا فاضرب عنقه ، وأيما
امرأة ارتدت عن الإسلام فادعها ، فإن عادت وإلا فاضرب عنقها » وسنده
حسن الخ .

ونقله في " تخريج الهداية " عن " معجم الطبراني " في المسألة الثانية
بالاستتابة فقط ، وهو مذهب أصحابنا في المرأة ، أو يحمل على السابة ،
فقد صرح في " الدرر " من آخر الجزية عن محمد رحمه الله تعالى بقتلها ، قال
ناقله عن " الذخيرة " : واستدل محمد لبيان قتل المرأة بما روى أن عمير
ابن عدى لما سمع عصماء بنت مروان تؤذى الرسول ﷺ فقتلها ليلاً ،
مدحه ﷺ على ذلك انتهى فليحفظ . وكما نقله الزيلعي نقله في " الكنز " (١)

فإن الله أعلم .

عن قابوس بن مخارق أن محمد بن أبي بكر رحمته الله كتب إلى علي رحمته الله يسأله عن مسلمين تزندقوا هـ ، فكتب إليه علي رحمته الله : أما اللذان تزندقا فإن تابا وإلا قاضرب أعناقهما . " الشافعي شرح كنز " (٢) . وذكره في " تخريج الهداية " من موت المكاتب وعجزه ، فلم يذكر إلا الاستتابة ، وليس في طوق البشر إلا ذلك ، وهو ما في الصحيح عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مثل ما بعثني الله من الهدى والعلم كمثل الغيث الكثير ، أصاب أرضاً فكان منها نقية قبلت الماء » الحديث - إلى أن قال - : « فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ، ما بعثني الله به ، فعلم وعلم ، ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ، ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به هـ » . فذكر القبول وعدمه ، و ذلك من جانب الناس لا إلقاء اليقين ، بحيث لا يتأتى بعده إلا العناد ، و قد يقال : أنه بعد ذلك عناد ، وإن لم يقصده الجاحد .

باران که در لطافت طبعش خلاف نیست

در باغ لاله روید و در شوره بوم خس

وقال في " تحرير الأصول " في منكر الرسالة بعد ما تواتر ما يوجب النبوة : فلذا لا تلزم مناظرته ؛ بل إن لم يتب المرتد قتلناه هـ . وبالجمله لا يلزم أزيد من التبليغ كما في الجهاد مع الكفار ، وتلك المسألة مروية عن الأئمة ، ففي " الصارم " : ويدل على المسألة ما روى أبو ادريس قال : أتى علي رحمته الله بناس من الزنادقة ارتدوا عن الإسلام فسأهم ، فجحدوا ، فقامت عليهم البيعة العدول ، قال : فقتلهم ، ولم يستتبهم . قال :

وأني رجل كان نصرانياً وأسلم ثم رجع عن الإسلام ، قال : فسأله فأقر بما كان منه فاستتابه فتركه ، فقيل له : كيف تستتب هذا ولم تستتب أولئك قال : إن هذا أقر بما كان منه ، وإن أولئك لم يقرؤا وجحدوا حتى قامت عليهم البيعة فلذلك لم استتبهم . رواه الإمام أحمد رحمه الله تعالى ، وروى عن أبي ادريس قال : « أتى علي رحمته الله رجل قد تنصر فاستتابه ، فأني أن يتوب ، فقتله ، وأني برهط يصلون إلى القبلة ، وهم زنادقة ، وقد قامت عليهم بذلك الشهود العدول ، فجحدوا وقالوا : ليس لنا دين إلا الإسلام ، فقتلهم ولم يستتبهم ، ثم قال : أتدرون لم استتبت هذا النصراني ؟ استتبته لأنه أظهر دينه ، وأما الزنادقة الذين قامت عليهم البيعة وجحدوني ، فإنما قتلهم لأنهم جحدوا ، وقامت عليهم البيعة » فهذا من أمير المؤمنين علي رحمته الله بيان أن كل زنديق كتم زندقته وجحدوها حتى قامت عليه البيعة قتل ولم يستتب . (١)

فإن قيل : لا يليق بعدل الباري تعالى المؤاخذه قبل التعجيز بالحجة . قيل : ولا بعد التعجيز ، إذ يبقى لم لم يوقفهم للهداية ؟ ومثل هذه وساوس يستعاذ منها ، ولا حول ولا قوة إلا بالله . فكان موضوع الرسالة ما ذكرنا . لكن في أثناء التأليف أنجر البحث عند الكلام في مسألة التأويل إلى نقول آخر ، والشئ بالشئ يذكر ، فأنضم إليها أطراف وذيول ، لعلها تفيد الناظرين ، فليس من الدين أن يكفر مسلم ، ولا أن يغمض عن كافر ، والناس في هذه المسألة في هذا العصر على طرفي نقيض ، ولقد صدق من قال : إن الجاهل إما مفرط وإما مفرط ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

وهذا آخر الرسالة وختام المقالة ، وما أريدت بها إلا دعوة صالحة من طلبة العلم ، بحسن العاقبة ، وخير الخاتمة ، لمؤلفها الأحقر الأفقر محمد أنور شاه ، ابن معظم شاه ، ابن الشاه عبد الكبير ، ابن الشاه عبد الخالق ، ابن الشاه محمد اكبر ، ابن الشاه حيدر ، ابن الشاه محمد عارف ، ابن الشاه علي ، ابن الشيخ عبد الله ، ابن الشيخ مسعود الزوري الكشميري ، رحمهم الله تعالى .

وفي "المكتوبات الخطية" عند خلف الشيخ : أن سلفه جاؤا من بغداد إلى الهند ، ودخلوا ملتان ، ثم ارتحلوا إلى بلدة لاهور ، ثم إلى الكشمير والله أعلم . وقد وقع الفراغ من جمع هذه الرسالة في أسابيع من سنة ۱۳۴۳ هجرية ألف وثلثمائة و ثلاث وأربعين من الهجرة ^{صلى الله عليه وسلم} .

وهكذا نبذة من نفثات صدر ذلك الملحد ، وكلمات كفره مما أوحى إليه شيطانه واستهوى به قرينه مما فاق به كل كافر وزنديق ، يدعى دعاوى بسيطة عاطلة ، مع غاية جهله ، وقلة فهمه ، حتى إنه لا يستطيع تلفيق عبارة صحيحة في الفارسية ، فكيف بالعربية ؟ ويزعمها حقائق ، وهي في الحقيقة بقايق ، انتخبها مولانا السيد مرتضى حسن ، وترجمها المولوى محمد شفيع الديوبندى ، فلينظر الناظر فيها ، هل غادر فيها كفراً لم يأت به كلاً ثم كلاً .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تنقيصه عيسى على نبينا و عليه الصلاة والسلام

- (۱) قد ذكرت العيسوية له — (۱) عيسائيون نے بہت سے آپ کے معجزات لکھے ہیں ۔ مگر حق بات یہ ہے کہ آپ سے کوئی معجزہ نہیں ہوا ۔
 معجزات كثيرة ، والحق أنه لم تظهر عنه معجزة . (۱)
 (أى لعيسى عليه السلام) — (حاشیہ ضمیمہ انجام آتہم ص ۶)
 (کذا فی " حاشیہ ضمیمہ انجام آتہم " ، من مؤلفات مرزا ص ۶)

(۱) ينسحب على كل ما بعده من سياق العبارة . منه .

(۲) ثم هو من أظھر أرومة خولة و غومة حیث كانت ثلاث من جداته العسجحة و ثلاث من جداته الفاسدة مومسات و بغایا ، و منهن طمه و دمه .
- "حاشیہ ضمیمہ انجام آتھم" ص ۷ -

(۳) ولعل مصاحبته بالبغایا و صبوه إلیهن کان من جهة هذه القرابة النسبية و نزوع الحرق إلیهن ، و لا فلا يتصور من رجل متق أن يدع مومسة تمس رأسه بیدھا الخبیثة و تعطره بعطر اشترته من مهر البغاء ، و تحس قدمه بشعرها .
(حاشیہ "ضمیمہ انجام آتھم" ص ۷)

۴۔ بل یحیی النبی أفضل منه (ای من عیسی) فإنه لم یکن یشرّب الخمر ولم تسمع بغی عطرت رأسه بعطر من مالھا الخبیث ، أو ماست بدنه بیدھا ، أو شعر رأسھا ، أو استخدم امرأة أجنبية قط ، ولذلك سماه تبارک و تعالیٰ فی القرآن حصوراً دون

(۲) آپ کا خاندان بنی نہایت پاک اور مطھر ہے تین دادیاں اور نانیاں آپ کی زنا کار کسبی عورتیں تھیں جن کے خون سے آپ کا وجود ظہور پذیر ہوا -
(حاشیہ ضمیمہ انجام آتھم ص ۷)

(۳) آپ کا کنجڑیوں سے میلان اور صحبت بنی شاید اسی وجہ سے ہو کہ جدی مناسبت درمیان ہے - ورنہ کوئی پرہیزگار انسان ایک کنجڑی (کسبی) کو یہ موقع نہیں دے سکتا کہ وہ اسکے سر پر اپنے ناپاک ہاتھ لگائے اور زنا کاری کی کمائی کا پلید عطر اسکے سر پر ملے اور اپنے بالوں کو اسکے پیروں پر ملے -
(حاشیہ ضمیمہ انجام آتھم ص ۷)

(۴) بلکہ یحییٰ نبی کو اس پر ایک فضیلت ہے ، کیونکہ وہ شراب نہیں پیتا تھا اور کبھی نہیں سنا گیا کہ کسی فاحشہ عورت نے آکر اپنی کمائی کے مال سے اس کے سر پر عطر ملا تھا - یا ہاتھوں یا اپنے سر کے بالوں سے اسکے بدن کو چھوا تھا - یا کوئی بے تعلق جوان عورت اس کی خدمت کرتی تھی اسوجہ سے خدا نے قرآن میں یحییٰ کا نام حصور رکھا مگر مسیح کا یہ نام نہ رکھا - کیونکہ ایسے قصے اس نام کے رکھنے سے ممانع تھے -

المسیح (۱) فإن أمثال هذه الأمور كانت مانعة من هذه التسمية ، فإلی من يشتکی أن عیسیٰ علیہ السلام قد کذب فی ثلاث من أخباره المستقبلہ کذباً صریحاً .
("اعجاز احمدی" ص ۱۳ و ۱۴)

(۵) ولما کان عیسیٰ بن مریم یتنجر مع أبیه یوسف إلی اثین و عشرين سنة الخ .
("إزالة الأوهام" ص ۱۲۵)

(۶) ولینبہ أن هذا العمل ليس یذی بال ، کما زعمه العوام ، ولولا إیائی و استقداری لمثل هذه الأعمال لم أکن بفضل الله و توفیقه أخط رتبة من عیسیٰ بن مریم فی هذه الشعبذات والنیرنجیات .
("إزالة الأوهام" ص ۱۲۷)

(۷) ولهذا کان المسیح یشفی من الأمراض الجسمانية بهذا العمل ،

(۱) کان القرآن سلمہ عنده وإن قبل أنه تنزل فیہ کان سکوتاً عن الحق خوفاً من اومة لائم . منه .

ہائے کس کے سامنے یہ ماتم لیجائیں کہ حضرت عیسیٰ علیہ الصلوٰۃ والسلام کی تین پیشینگوئیوں صاف طور پر جھوٹی نکلیں اور آج کون زمین پر ہے جو اس عقدہ کو حل کرے (اعجاز احمدی ص ۱۳ و ۱۴)

(۵) چونکہ حضرت مسیح ابن مریم اپنے باپ یوسف کیساتھ بائیس برس کی مدت تک نجاری کا کام بھی کرتے رہے ہیں - (ازالہ الاوهام ص ۱۲۵)

(۶) مگر یاد رکھنا چاہیئے کہ یہ عمل اس قدر کے لایق نہیں جیسا کہ عوام الناس اس کو خیال کرتے ہیں اگر یہ عاجز اس عمل کو مکروہ اور قابل نفرت نہ سمجھتا تو خدائے تعالیٰ کے فضل و توفیق سے امید قوی رکھتا تھا کہ ان اعجوبہ نمائیوں میں حضرت مسیح ابن مریم سے کم نہ رہتا - (ازالہ الاوهام کلان ص ۱۲۷)

(۷) یہی وجہ ہے کہ حضرت مسیح جسمانی بیماروں کو اس عمل کے ذریعہ سے اچھا کرتے تھے مگر ہدایت اور توحید اور

وأما دفع الأمراض القلبية وتقرير الهداية والتوحيد والأحكام الدينية في القلوب فلم يكن يهتدى إليه ، كأنه لم يظفر بشئ منه .
("إزالة الأوهام" ص ۱۲۸)

(۸) وبالجمله فكانت تلك المعجزة من قبيل اللعب والشعبه ، وكان الطين يبق على حقيقته طيناً ، كعجل أخذه السامري من زينة القوم (إزالة الأوهام كلان ص ۳۳)

(۹) قد بعث الله تعالى في هذه الأمة مسيحاً أفضل وأرفع في جميع الكمالات عن المسيح السابق ، و سماه غلام أحمد . ("دافع البلاء" ص ۱۳)

(۱۰) بعث الله تعالى في هذه الأمة مسيحاً أفضل من المسيح الأول في جميع الكمالات ، والذي نفسى بيده لو كان عيسى بن مريم في زمان أنا فيه لما استطاع عملاً مما عملته ، ولم يكده يظهر المعجزة التي ظهرت مني .
("حقيقة الوحي" ص ۱۴۸)

دینی استقامتوں کی کامل طور پر دلوں میں قائم کرنیکے بارے میں ان کی کاروائی کا نمبر ایسا کم درجہ کا رہا کہ قریب قریب ناکام رہے
(ازالہ الاوهام ص ۱۲۸)

(۸) بہر حال یہ معجزہ صرف ایک کھیل کی قسم میں سے اور وہ مٹی درحقیقت ایک مٹی ہی رہتی تھی جیسے سامری کا گوسالہ (ازالہ الاوهام کلان ص ۳۳)

(۹) خدا نے اس امت میں سے مسیح موعود بھیجا جو اس پہلے مسیح سے اپنی تمام شان میں بہت بڑھکر ہے اس نے اس دوسرے مسیح کا نام غلام احمد رکھا (دافع البلاء ص ۱۳)

(۱۰) خدا نے اس امت میں سے مسیح موعود بھیجا جو اس پہلے مسیح سے اپنی تمام شان میں بہت بڑھکر ہے مجھے قسم ہے اس ذات کی جس کے ہاتھ میں میری جان ہے کہ اگر مسیح ابن مريم میرے زمانہ میں ہوتا تو جو کام میں کر سکتا ہوں وہ ہرگز نہ کر سکتا اور وہ نشان جو مجھے ظاہر ہوا ہے وہ ہرگز دکھلا نہ سکتا - (حقیقۃ الوحي ص ۱۴۸)

(۱۱) ولما جعل الله ورسوله و سائر أنبيائه مسيح آخر الزمان - يعني نفسه - أفضل وأكمل من مسيح ابن مريم فذهب ما يقال أنك كيف تفضل نفسك على المسيح ابن مريم ولم يبق إلا وسوسة شيطانية .
(حقیقۃ الوحي ص ۵۵)

(۱۲) ومريم ، وما أدراك ما شأن مريم ، وهي التي حصرت نفسها من النكاح برهة من الزمان ، ثم حملت فألحت عليها زعماء قومها خشية العار ، فتزوجت يوسف النجار ، وبقى الناس يشنعون عليها ، أنها كيف نكحت وهي حامل على خلاف حكم التوراة ، وكيف نقضت عهد التبتل ولم سنت في الناس سنة تعاد الأزواج ، وذلك لأنها نكحت يوسف النجار ، وله زوج غيرها من قبل ، هذا ما قالت الناس فيها ، وإنى لأظنه إلا اضطراراً منهم خشية العار من أجل حمل مريم ، فهم بالترحم أخرى من التلاوم .
(کشتی نوح ص ۱۶)

(۱۱) پھر جبکہ خدا نے اور اس کے رسول نے اور تمام نبیوں نے آخری زمانہ کے مسیح کو اس کے کارناموں کی وجہ سے افضل قرار دیا ہو تو پھر شیطانی وسوسہ ہے کہ یہ کہا جائے کہ کیوں تم مسیح ابن مريم سے اپنے تئیں افضل قرار دیتے ہو (حقیقۃ ص ۵۵)

(۱۲) اور مريم کی وہ شان ہے جس نے ایک مدت تک اپنے تئیں نکاح سے روکا پھر بزرگان قوم کی ہدایت و اصرار سے بوجہ حمل کے نکاح کر لیا - گو لوگ اعتراض کرتے ہیں کہ بر خلاف تعلیم توراة عین حمل میں نکاح کیا گیا اور بتول ہونیکے عہد کو کیوں ناحق توڑ گیا اور تعدد ازواج کی کیوں بنیاد ڈالی گئی ہے یعنی باوجود یوسف نجار کی پہلی بیوی کے ہونے کے پھر مريم کیوں راضی ہوئی کہ یوسف نجار کے نکاح میں آوے مگر میں کہتا ہوں کہ یہ سب مجبوریات تھیں جو پیش آگئیں - اس صورت میں وہ لوگ قابل رحم تھے نہ قابل اعتراض .
(کشتی نوح ص ۱۶)

(”کشتی نوح“ ص ۱۶)

(۱۳) کان للیسوع - یعنی عیسی بن اربع إخوة ، وأختان من أب وأم حیث كانوا کلهم أولاد یوسف التجار و مریم . (”حاشیہ کشتی نوح“ ص ۱۶)

(۱۴) كنت أعتقد فی أوائل امری أنى لا ألحق بغبار عیسی بن مریم فی الفضائل والکمالات ، کيف وهونى ومن أجل المقربين عند الله تعالى ، وکلما بدا لى ما یفضلنى علیه جعلته فضيلة جزئية ، إلا أن الوحى الإلهی الذى صاب على کواہل المطر بعده لم یترکنى على تلك العقيدة ، و أعطیت النبوة صراحة بلا خفاء . (”حقیقة الوحی“ ص ۱۴۹ - ۱۵۰)

دهوى النبوة لنفسه و الجحود عن ختم النبوة

(۱) إنا أرسلنا إلیکم رسولا شاهداً علیکم ، كما أرسلنا إلى فرعون رسولا . (۱) إنا أرسلنا إلیکم رسولا شاهداً علیکم كما أرسلنا إلى فرعون رسولا

زعم أن هذه الآية الکريمة نزلت فی حقہ (”حقیقة الوحی“ ص ۱۰۷) فلعنة الله على الکاذبین .

(ترجمہ) : ہم نے تمہاری طرف ایک رسول بھیجا ہے اس رسول کی مانند جو فرعون کی طرف بھیجا گیا ۔ (”حقیقة الوحی“ ص ۱۰۱)

(۲) یس إنک لمن المرسلین على صراط مستقیم تنزیل العزیز الرحیم - تفوه أنها نزلت فی شأنه (”حقیقة الوحی“ ص ۱۰۷)

(۲) یس إنک لمن المرسلین على صراط مستقیم تنزیل العزیز الرحیم (ترجمہ) : اے سردار تو خدا کا مرسل ہے اور راہ راست پر اس خدا کی طرف سے جو غالب اور رحم کرنیوالا ہے ”حقیقة الوحی“ ص ۱۰۷)

(۳) ادعی أنه نزل فیما أوحى إلیه قوله : إنا أرسلنا أحمد إلى قومہ ، فأعرضوا عنه وقالوا : کذاب أشر . (”أربعین نمبر ۳ ص ۳۳“)

(۴) فکلمنى ونادانى وقال : إنى مرسلک إلى قوم مفسدین ، وإنى جاعلک للناس إماماً ، وإنى مستخلفک إکراماً ، كما جرت سنتی فی الأولین . قال : إنه أوحى إلیه . (”أنجام آتہم“ ص ۷۹)

(۵) قد ذکر فی الوحی الإلهی فی شأنی مراراً أن هذا رسول الله و مأموره ، وأمینہ ، قد جاءکم من الله

(۵) الہامات میں میری نسبت بار بار بیان کیا گیا ہے کہ یہ خدا کا فرستادہ ، خدا کا مامور ، خدا کا امین اور خدا کی طرف سے آیا ہے جو کچھ کہتا ہے اس پر ایمان لاؤ

فآمنوا بكل ما يقول ، وعدوه من
أهل النار (انجام آتھم ص ۶۲)

(۶) وإذا كان عقيدتي وإيماني على
ما أوحى إلي مثل الإيمان على "التورة"
و "الإنجيل" و "القرآن الكريم"
فكيف يرجي مني أن أترك إذعاني
لفظونهم بل مخترعانهم : ("أربعين
ص ۴ و ۱۹)

(۷) الكفر على قسمين أحدهما أن
يُجحد الرجل عن الإسلام ، أو نبوة
محمد ﷺ ، والثاني أن يُجحد المسيح
الموعود - يعني نفسه - ويكذبه مع
سطوع الحجج على صدقه ، وهو
الذي حرض الله ورسوله على تصديقه
وقد ورد التأكيد به في كتب الأنبياء
السابقين ، فهو كافر جاحد لله ورسوله
وإن أمعنت النظر وجدت كلالا القمين
واحداً

(حقيقة الوحى ص ۱۷۹)

(۸) وليتنبه أن تكفير المنكرين من
خواص الأنبياء الذين جاؤا بشريعة

جديدة وأحكام ناسخة ، وأما من
سواهم من الملمهين والمحدثين فلا
يكفر أحد بمجرد وإن بلغ من
شرف المكالمة الإلهية على أقصى
غاياته ، (حاشية تریاق القلوب
ص ۱۳۰) فهذه العبارة والتي قبلها
إذا ضمنتها انتجت لك أنه - المرزا -
صاحب شريعة جديدة ناسخة للتي
قبلها ، كبرت كلمة تخرج من
أفواههم إن يقولون إلا كذباً .

(۹) واعلموا أن الله تعالى أوحى إلي
حرام عليك أن تصلي خلف من يكفر
ويكذبك ، أو هو مذبذب في أمر
ولم يؤمن بك وليكن إمامكم منكم .
("تحفه" كولرويه ص ۱۸)

(۱۰) سأل بعض حواريه: هل نصلي
خلف من لم تبلغه دعوتكم فهو لا بدري
أحوالكم ولا يؤمن بكم؟ قال المرزا:
عليكم أن تبلغوه أولاً دعوتي ، فإن
آمن وإلا فلا تبطلوا صلواتكم خلفه،
سأل السيد عبد الله العربي لعشرة
وكذلك من توقف في أمري لم يصدق
ولم يكذب فلا تصلوا خلفه فإنه منافق
("فتاوى أحمدیه" ص ۵۲ ج ۱)

(فتاوى احمدیه جلد اول ص ۸۲)

(۱۱) سأل السيد عبد الله العربي لعشرة ستمبر ۱۹۰۱ إلى راجع إلى وطن العرب فهل أصلى خلفهم أم لا؟ قال: لا تصل خلف أحد غير المؤمنين بنا، فقال السيد العربي: إنهم لم يطلعوا على أحوالك: ولم تبلغهم دعوتك؟ قال المرزا: فأذن عليك أن تبلغهم دعوتى حتى يكونوا إما مصدقين أو مكذبين الخ. (فتاوى أحمدية "ص ۱۸ ج ۱")

(۱۲) إذا افرقت الأمة المحمدية على الفرق الكثيرة، ولد إبراهيم فى آخر الزمان ولا ينجو من أولئك الفرق كلها إلا من تبعه. "أربعين" (نمبر ۳ ص ۳۲)

(۱۳) ألقنا بنص القرآن إلى أن تؤمن بكون آخر الخلفاء من هذه الأمة، وأنه يحى على قدم عيسى بن مريم، ولا يمكن لمؤمن جحوده، فإنه جحود القرآن، ومن فعله فهو فى العذاب المقيم أينما كان. ("سيرة الأبدال" ص ۴۱)

(۱۴) وكيف أتوك الوحي الإلهي الذي تواتر على في ثلاث وعشرين

سنة؛ إلى تؤمن بهذا الوحي مثل ما تؤمن بوحي سائر الأنبياء من قبلى. ("حقيقة الوحي" ص ۱۵۰)

(۱۵) وأحلف بالله العظيم أنى تؤمن بهذه الإلهامات كما تؤمن بقرآنه و سائر كتبه، وأذعن بالكلام الذى ينزل على أنه كلام الله كما أذعن أن القرآن كلامه. ("حقيقة الوحي" ص ۳۱۱)

(۱۶) الحق أن الوحي القدسى الذى ينزل على توجد فيه ألفاظ الرسول والمرسل والنبي وأمثاله فى شأى غير مرة، بل قد كثرت هذه الألفاظ فى هذه الأيام بأبلغ تصريح وتوضيح، وكذلك أمثال هذه الألقاب غير قليلة فى "البراهين الأحمدية". التى مضى على طباعته اثنان وعشرون سنة، و من جملة المكالمات الإلهية التى قد شاعت فى "البراهين الأحمدية" هذه الآية: (وهو الذى أرسل رسوله بالهدى و دن الحق ليظهره على الدين كله) كذا فى "البراهين الأحمدية" ص ۴۹۸. وفى هذه الوحي سميت باسم

لاتا هون جيسا كه ان تمام خداكى وحيون پرايمان لاتا هون جو سجه سے پہلے ہوچكى هیں - (حقیقہ الوحي ص ۱۵۰)

(۱۵) مگر میں خدا تعالیٰ کی قسم کھا کر کہتا ہوں کہ میں ان الہامات پر اسی طرح ایمان لاتا ہوں جیسا کہ خدا کی قرآن شریف اور دوسری کتابوں پر اور جس طرح میں قرآن شریف کو یقینی اور قطعی طور پر خدا کا کلام جانتا ہوں اسی طرح اس کلام کو بھی جو میرے اوپر نازل ہوتا ہے خدا کا کلام یقین کرتا ہوں - (حقیقہ الوحي ص ۳۱۱)

(۱۶) حق یہ ہے کہ خدائے تعالیٰ کی وہ پاک وحی جو میرے اوپر نازل ہوتی ہے اسمیں ایسے لفظ رسول اور مرسل اور نبی کے موجود ہیں نہ ایک دفعہ بلکہ صدہا دفعہ - پھر کیونکر یہ جواب صحیح ہو سکتا ہے کہ ایسے الفاظ موجود نہیں ہیں بلکہ اسوقت تو پہلے زمانہ کی نسبت سے بھی بہت تصریح اور توضیح سے یہ الفاظ موجود ہیں - اور براہین احمدیہ میں بھی جسکو طبع ہوئے بائیس برس ہوئے یہ الفاظ کچھ توڑے نہیں ہیں - چنانچہ وہ مکالمات الہیہ جو براہین احمدیہ میں شائع ہوچکے ہیں ان میں سے ایک وحی الہیہ یہ ہے:

هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله.

الرسول بصراحة ووضاحة (ضمیمہ
”حقیقۃ النبوة“ ص - ۲۶۱)

(۱۷) ثم في هذا الكتاب ذكر قريباً
من الوحي المذكور هذا الوحي: محمد
رسول الله، والذين معه أشداء على
في الكفار، رحماء بينهم، تراهم الخ
في هذا الوحي الإلهي سميت محمداً
رسولاً (ضمیمہ ”حقیقۃ النبوة“
ص ۲۶۱ و ص ۲۶۲ ”ایک
غلطی کا ازالہ“)

دیکھو ص ۴۹۸ براہین احمدیہ - اس
میں صاف طور پر اس عاجز کو رسول کر کے
پکارا گیا ہے۔

(۱۷) پھر اس کتاب میں اس مکالمہ کے
قرب ہی یہ وحی الہیہ ہے
محمد رسول الله والذين معه أشداء
على الكفار رحماء بينهم تراهم الخ
اس وحی الہیہ میں میرا نام محمد رکھا
گیا ہے۔ اور رسول بھی - الخ (ضمیمہ
حقیقۃ النبوة ص ۲۶۲ ایک غلطی کا
ازالہ)

(۱۸) اور میں جیسا کہ قرآن شریف کی
آیات پر ایمان رکھتا ہوں ایسا ہی بغیر
فرق ایک ذرہ کے خدا کی اس کھلی کھلی
وحی پر ایمان لاتا ہوں جو مجھے ہوئی۔ جس
کی سچائی متواتر نشانوں سے مجھ پر کھل
گئی ہے۔ اور میں بیت الله میں کھڑے
ہو کر یہ قسم کھا سکتا ہوں کہ وہ
پاک وحی جو میرے پر نازل ہوتی ہے
وہ اس خدا کا کلام ہے جس نے حضرت
موسیٰ اور حضرت عیسیٰ اور حضرت محمد
مصطفیٰ صلی الله علیہ وسلم پر اپنا کلام
نازل کیا تھا۔ میرے لئے زمین نے بھی
گواہی دی اور آسمان نے بھی۔ اسی
طرح آسمان بھی میرے لئے بولا اور زمین
بھی کہ میں خلیفہ الله ہوں۔ مگر پیش

(۱۸) وانی كما أومن بآيات القرآن
الحجيد، كذا من غير فرق ذرة
أؤمن بما أنزل على من الوحي الذي
نبين لي صدقه بآيات متواترة وانی
لو أردت لأقسمت في جوف الكعبة
أن الوحي المطهر الذي ينزل على هو
كلام الإله الحق الذي أنزل كلامه
على موسى وعيسى ومحمد المصطفى
ﷺ، قد شهدت لي الأرض و
السماء وكذلك نطقت لي السماء والأرض
أني خليفة الله غير أنه كان مقدراً
عند الله أن أكذب كما قد ورد في

”الوحي الالهي“۔
(”ایک غلطی کا ازالہ“ نقلاً عن
ضمیمہ ”حقیقۃ النبوة“ ص ۲۶۴)
(۱۹) ثم إني - بفضل الله تعالى -
لا يجدي وسعي - قد وجدت حظاً
وافراً من النعمة عند الله تعالى -
(”حقیقۃ الوحي“ ص ۶۲)
گوئیوں کے مطابق ضرور تھا کہ انکار بھی
کیا جاتا۔
(ایک غلطی کا ازالہ منقول از ضمیمہ
حقیقۃ النبوة ص ۲۶۴)
(۱۹) سو میں نے محض خدا کے فضل
سے نہ اپنے کسی ہنر سے اس نعمت سے
کامل حصہ پایا ہے جو مجھے پہلے نبیوں
اور رسولوں اور خدا کے برگزیدوں کو دی
گئی تھی (حقیقۃ الوحي ص ۶۲)

ادعاء المعجزات لنفسه و التفضيل على الانبياء و الاستخفاف بشأنهم

(۱) اور اگر یہ اعتراض ہو کہ اس
جگہ وہ معجزات کہاں ہیں تو صرف یہی
جواب دوں گا کہ میں معجزات دکھلا سکتا
ہوں بلکہ خدا تعالیٰ کے فضل و کرم سے
میرا جواب یہ ہے کہ میرا دعویٰ ثابت
کرنے کے لئے اس قدر معجزات دکھلائے
ہیں کہ بہت ہی کم نبی ایسے آئے ہیں
جنہوں نے اس قدر معجزات دکھلائے ہوں
(تمہ حقیقۃ الوحي ص ۱۳۶)

(۲) بلکہ سچ تو یہ ہے کہ اس نے اس قدر
معجزات کا دریا روان کر دیا ہے کہ باستثنا
ہمارے نبی صلی الله علیہ وسلم کے باقی
تمام انبیائے علیہم السلام میں ان کا ثبوت
اس کثرت کے ساتھ قطعی اور یقینی طور پر
محال ہے اور خدا نے اپنی حجت پوری
(۱) فإن قيل : أنى تلك المعجزات
ههنا ؟ قلت : إني على كل ذلك قادر ،
بل قلما ظهر على يد أحد من الأنبياء
مثل ما ظهر على من المعجزات
لتصديق دعوى بفضل الله تبارك و
تعالى (”حقیقۃ الوحي“ ص ۱۳۶)
(۲) بل الحق الذي لا يعتر به شك أنه
فجر بجرأ ذخراً من المعجزات بحيث لا
يمكن ثبوتها من سائر الأنبياء عليهم
السلام قطعاً و يقيناً ، سوى نبينا محمد
ﷺ فقد أتم الله تعالى حجته فمن

شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر.
(تممة "حقيقة الوحى" ص ۱۳۶)
نہ کرے .
(تممة حقيقة الوحى ص ۱۳۶)

(۳) واللہ تعالیٰ قد أظهر لی آیات كثيرة
لو ظهرت لقوم نوح ما كانوا ليغرقوا .
(تممة "حقيقة الوحى" ص ۱۳۷)
(۳) اور خدائے تعالیٰ میرے لئے اس
کثرت سے نشان دکھلا رہا ہے کہ اگر
نوح کے زمانہ میں وہ نشان دکھلائے جاتے
تو وہ لوگ غرق نہ ہوتے ۔
(تممة حقيقة الوحى ص ۱۳۷)

(۴) والذى نفسى بيده هو الذى بعثنى،
وسماني نبياً ودعاني باسم المسيح
الموعود ، وأظهر لتصديق دعوتى
آيات عظيمة تبلغ ثلاثمائة ألف، وقد
ذكرت نبذة منها فى هذا الكتاب .
(تممة "حقيقة الوحى" ص ۶۸)
(۴) اور میں اس خدا کی قسم کھا کر
کہتا ہوں کہ جس کے ہاتھ میں میری
جان ہے کہ اس نے مجھے بھیجا ہے اور
میرا نام نبی رکھا ہے اور اس نے مجھے
مسیح موعود کے نام سے پکارا ہے اور اس
نے میری تصدیق کیلئے بڑے بڑے نشانات
ظاہر کئے ہیں جو تین لاکھ تک پہنچتے
ہیں جن میں سے بطور نمونہ اس کتاب میں
بھی لکھے گئے ۔
(تممة حقيقة الوحى ص ۶۸)

(۵) الأخبار عن المغيبات التى ذكرت
فى هذه السطور تشتمل على آيات
جليلة فيصيلة تنيف على عشر مائة ألف .
("براهين أحمدية" ص ۵۶)

(۶) والذى نفسى بيده لو قامت شهود
آياتى العظام التى ظهرت لتصديق
دعوتى فى صعيد واحد لما استطاع أحد
من ملوك الأرض أن يكافئهم بأفواجه

وجنوده .
("براهين أحمدية" ص ۳)
ایسا نہ ہوگا جو اسکی فوج گواہوں سے زیادہ
ہو (کتاب مذکور کا ص ۲)

(۷) فواعجباً لخصومي يشنعون على
بما يعمرون به من الإسلام ، ولو كان
فى قلوبهم تقوى لما قالوا على ما
يشمل الأنبياء من قبلى .
("اعجاز احمدى" ص ۵ و ۶)
(۷) اب کس قدر تعجب کی جگہ ہے کہ
میرے مخالف میرے پروہ اعتراض کرتے
ہیں جن کی رو سے ان کو اسلام سے ہاتھ
دھونا پڑتا ہے ۔ اگر ان کے دل میں تقوی
ہوتی تو ایسے اعتراض کبھی نہ کرتے جن میں
دوسرے نبی شریک غالب ہیں ۔
(اعجاز احمدى ص ۵ و ۶)

(۸) وعلى هذا فليس فى قلوبهم
من الإيمان نقيير ولا قطمير ، فإنه
ليس لى من الله معاملة إلا وفيها
شركاء من الأنبياء السابقين ، فكل
قدح يقدحون به فى أمرى ، لا بد
أن يرد على نبي من الأنبياء السابقين .
(تممة "حقيقة الوحى" ص ۱۲۸)
(۸) اگر یہی بات ہے تو ان لوگوں کا
ایمان آج بھی نہیں ، کل بھی نہیں ۔
کیونکہ خدائے تعالیٰ کا کوئی معاملہ مجھ
سے ایسا نہیں جس میں کوئی نبی شریک ،
اور کوئی اعتراض میرے اوپر ایسا نہیں
کہ کسی اور نبی پر وہی اعتراض وارد
نہ ہوتا ہو ۔
(تممة حقيقة الوحى ص ۱۲۸)

ادعاء النبوة مع الشريعة الجديدة لنفسه

(۱) قد قيل لى أن بشارتك مذكورة
فى القرآن وما مصداق هذه الآية إلا
أنت هو الذى أرسل رسوله بالهدى
ودين الحق ليظهره على الدين كله .
("اعجاز احمدى" ص ۷)
(۱) قد قيل لى أن بشارتك مذكورة
فى القرآن وما مصداق هذه الآية إلا
أنت هو الذى أرسل رسوله بالهدى
ودين الحق ليظهره على الدين كله .
(اعجاز احمدى ص ۷)

(۱) اور مجھے بتلا دیا گیا ہے کہ تیری
خبر قرآن اور حدیث میں موجود ہے
اور تو ہی اس آیت کا مصداق ہے کہ :
هو الذى أرسل رسوله بالهدى ودين
الحق ليظهره على الدين كله .
(اعجاز احمدى ص ۷)

(۲) هو الله الذي أرسل رسوله يعني نفسه بالمدى ودين الحق وتهذيب الأخلاق. (أربعين نمبر ۳ ص ۳۶)

(۲) خدا وہی خدا ہے جس نے اپنے رسول یعنی اس عاجز کو ہدایت، دین حق اور تہذیب اخلاق کے ساتھ بھیجا۔ (اربعین نمبر ۳ ص ۳۶)

(۳) فإن قلت : إن كل مفتر على الله بنبوّة لا يهلك بافترائه ، بل من ادعى الشريعة خاصة ، قلنا : أولاً أن هذه دعوى بلا دليل فإن الله تعالى لم يتبد وعيد الإهلاك لأجل الافتراء بقيد الشريعة ، ولو سلمنا فليست الشريعة إلا من أوتي في وجه أوامر ونواهي وأخذ به لأمرته قانوناً فخصمنا مانزماً لهذا التعريف أيضاً فإن صاحب الشريعة بهذا المعنى ، ألا ترى أني أوتيت في الوحي أوامر ونواهي ، ومن جملتها قوله تعالى : (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ، ويحفظوا فروجهم ، ذلك أزكى لهم الخ) . وهذا الوحي قد اندرج في ”البراهين الأحمدية“ وفيه أمر ونهي ، وقد مضت عليه ثلاث وعشرون سنة ، وكذلك في عامة ما يوحى إلى يكون أمرو ونهي .

(۳) اور اگر کہو کہ صاحب شریعت افترا کر کے ہلاک ہوتا ہے نہ ہر ایک مفتری تو اول تو یہ دعوی بلا دلیل ہے خدا نے افترا کے ساتھ شریعت کی کوئی قید نہیں لگائی ۔ ما سوا اسکے یہ بھی تو سمجھو کہ شریعت کیا چیز ہے جس نے اپنی وحی کے ذریعہ چند امر نہی بیان کئے اور اپنی امت کے لئے قانون مقرر کیا وہی صاحب شریعت ہو گیا ۔ پس اس تعریف کی وجہ سے بھی ہمارے مخالف ملزم ہیں کیونکہ میری وحی میں امر بھی ہے اور نہی بھی مثلاً یہ الہام : (قل للمؤمنین يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك ازكى لهم) یہ ”براہین احمدیہ“ میں درج ہے اور اس میں امر بھی ہے اور نہی بھی اور اس پر تیس برس کی مدت بھی گزر گئی اور ایسا ہی اب تک میری وحی میں امر بھی ہوتے ہیں اور نہی بھی ، اور اگر کہو کہ شریعت سے وہ شریعت مراد ہے جس میں نئے احکام ہوں تو یہ باطل ہے ۔ اللہ تعالیٰ فرماتا ہے : (إن هذا لفي الصحف

وإن قلت : إن المراد من الشريعة هي التي فيها أحكام جديدة . قلنا : باطل ، فإن الله تعالى قال : (إن هذا لفي الصحف الأولى ، صحف إبراهيم وموسى) . وحاصله أن التعليم القرآني موجود في التوراة أيضاً . وإن قلت : إن الشريعة هي التي تساوي الأوامر والنواهي كلها ، فهو أيضاً باطل ، فإنه لو كانت الأحكام الشرعية برمتها مستوفاة في ”التوراة“ أو ”القرآن المجيد“ لما بقي للاجتهاد موضع . (أربعين نمبر ۴ ص ۶)

الاولی صحف ابراہیم و موسی) یعنی قرآنی تعلیم توریت میں بھی موجود ہے اور یہ کہو کہ شریعت وہ ہے جس میں باستیفاً امر و نہی کا ذکر ہو تو یہ بھی باطل ہے کیونکہ اگر توریت یا قرآن میں باستیفاً احکام شریعت کا ذکر ہوتا تو پھر اجتہاد کی گنجائش نہ تھی (اربعین نمبر ۴ ص ۶)

(۴) من جاء من الله حكماً فله أن يأخذ من ذخيرة الأحاديث ما شاء ، بعلم من الله ، ويرد ما شاء . (حاشية ”تحفه“ كولروية“ ص ۱۰)

(۴) اور جو شخص حکم ہو کر آیا ہے اس کو اختیار ہے کہ حدیثوں کے ذخیرہ میں سے جس انبار کو چاہے خدا سے علم پا کر قبول کرے اور جس ڈھیر کو چاہے خدا سے علم پا کر رد کرے (حاشیہ تحفہ“ گولڑویہ ص ۱۰)

(۵) مگر ہم بادب عرض کرتے ہیں کہ پھر وہ حکم کا لفظ جو مسیح موعود کی نسبت جو صحیح بخاری میں آیا ہے اس کا ذرا معنی تو کریں ہم تو اب تک یہی سمجھتے تھے کہ حکم اسکو کہتے ہیں کہ اختلاف رفع کرنے کے لئے اسکا حکم قبول کیا جائے اور اسکا فیصلہ گو وہ ہزار حدیث کو بھی موضوع قرار دے

(۵) نقول : فعليهم أن يبينوا ما معنى لفظ الحكم الوارد في شأن المسيح الموعود المروي في ”صحیح البخاری“ ونحن نعلم بيقين أن الحكم هو الذي يتقبل حكمه لرفع الاختلاف ، و تكون فيصلته ناطقة نافذة ، وإن جعل

ألفاً من الأحاديث موضوعة .

("اعجاز احمدی" ص ۲۹)

(۶) ونحن نقول في جوابه : نقسم بالله أن الأحاديث ليست بأساس دعوى : بل القرآن والوحي الذي ينزل على نذكر للتأييد أحاديثاً تكون مطابقة للقرآن ، ولم تكن معارضة لما أوحى إلى ، وما سوى ذلك من الأحاديث فننبذه نبذ الأنجاس و الأقدار — العباد بالله — .

("اعجاز احمدی" ص ۳۰)

ادعاء المساوات بل الأفضلية على نبينا صلى الله عليه وسلم العيان بالله

(۱) والحاصل أن نبوتی ورسالتی من حيث أنى محمد وأحمد لا من نفسى ، وحصل لى ذلك كله بالفناء فى الرسول ، فلم يناقض مفهوم خاتم النبیین .

(اشتہار "ایک غلطی کا ازالہ")

(ص ۲۶۲)

(۶) اور ہم اسکے جواب میں خدا تعالیٰ کی قسم کھوا کر بیان کرتے ہیں کہ میرے اس دعویٰ کی حدیث بنیاد نہیں بلکہ قرآن اور وہ وحی ہے جو میرے اوپر نازل ہوئی ۔ ہاں تائیدی طور پر ہم وہ حدیثیں بھی پیش کرتے ہیں جو قرآن شریف کے مطابق ہیں اور میری وحی کے معارض نہیں اور دوسری حدیثوں کو ہم ردی کی طرح پھینک دیتے ہیں ۔

(اعجاز احمدی ص ۳۰)

(۲) ولكن من تلاشى في ذلك الخاتم النبیین بحيث أنه اتسم باسمه لغاية الإتحاد ونفى الغيرية ، وانعكس منه الوجه المحمدي كالمراة الصافية ، فإطلاق النبي عليه لا يفض خاتم النبوة ، فإنه عين محمد ولو على سبيل الظلية (ضميمة "حقيقة النبوة" ص ۲۶۳ "ایک غلطی کا ازالہ")

(۳) فبرعاية واسطة محمد المصطفى سميت بمحمد وأحمد فأنا رسول ونبي .

("ایک غلطی کا ازالہ" ضمیمہ "حقیقۃ النبوة" ص ۲۶۵)

(۴) ولهذا الوجه يبقى خاتم النبیین محفوظاً ، فإنى سميت باسم محمد وأحمد من مراة الصحبة على وجه الإنعكاس والظلية ، ومن غاظه هذا الوحي الإلهي وإنه لم سمانى نبياً ورسولاً ، فهذا من غاية حقه فإن بتسميتى نبياً ورسولاً لا يفض خاتم الله تعالى .

(ضميمة "حقيقة النبوة" ص ۲۶۵)

(۲) لیکن اگر کوئی شخص اسی خاتم النبیین میں ایسا گم ہو گیا ہو کہ بباعث نہایت اتحاد اور نفی غیریت کے اسی کا نام پالیا ہو اور صاف آئینہ کی طرح محمدی چہرہ کا اسمیں انعکاس ہو گیا ہو تو وہ بغیر سہر توڑنے کے نبی کہلائے گا کیونکہ وہ محمد ہی ہے گو ظلی طور پر ۔ (ضمیمہ حقیقۃ النبوة ص ۲۶۳ ایک غلطی کا ازالہ)

(۳) یعنی محمد صلی اللہ علیہ وسلم اس واسطہ کو ملحوظ رکھ کر اور اسمیں ہو کر اور اس نام محمد اور احمد سے سمنی ہو کر میں رسول بھی ہوں اور نبی بھی ہوں ۔ (ایک غلطی کا ازالہ ضمیمہ حقیقۃ النبوت ص ۲۶۵)

(۴) اور اس طور سے خاتم النبیین کی سہر محفوظ رہی کیونکہ میں نے انعکاسی اور ظلی طور پر صحبت کے آئینہ کے ذریعہ سے وہی نام پایا ۔ اگر کوئی شخص اس وحی الہی پر ناراض ہو کہ خدائے تعالیٰ نے کیوں میرا نام نبی اور رسول رکھا ہے تو یہ اسکی حماقت ہے کیونکہ میرے نبی اور رسول ہونے سے خدا کی سہر نہیں ٹوٹی ۔ (ایک غلطی کا ازالہ مستول از ضمیمہ حقیقۃ النبوة ص ۲۶۵)

(۵) وانی أقول أن تلقى بالقباب النبوة والرسالة بعد محمد ﷺ هو خاتم النبيين في الحقيقة ليس مما يشنع عليه ولا يناقض ختميته ﷺ فإني قد ذكرت مراراً أني على موجب قوله تعالى : (وآخرين منهم لما يلحقوا بهم) عين محمد الخاتم النبيين على وجه البروز ، والله تعالى قد سماني نبياً ورسولاً في "البراهين الأحمديّة" قبل هذا بعشرين سنة ، وجعلني عين وجوده ﷺ ، فهذا الوجه لم تنزل خاتمته ﷺ بنبوتي فإن الظل لا ينفصل عن ذي الظل . (ص ۲۶۵)

(۶) ولما صرت عين محمد ﷺ على سبيل الظلية والبروز فلم يفض خاتم النبيين فإن نبوة محمد ﷺ على هذا بقيت محدودة في نفسه ولم يتنبأ غير محمد ﷺ (ص ۳۶۶)

(۷) ولما صرت البروز المحمدي الذي كان موجوداً من قديم أعطيت

(۵) مگر میں کہتا ہوں کہ آنحضرت صلی اللہ علیہ وسلم کے بعد جو در حقیقت خاتم النبیین تھے مجھے نبی اور رسول کے لفظ سے ہکا جانا کوئی اعتراض کی بات نہیں اور اس سے سہر ختمیت ٹوٹی نہیں کیونکہ میں بارہا بتلاچکا ہوں کہ میں بموجب آیہ کریمہ : وآخرین منهم لما يلحقوا بهم بروزی طور پر وہی نبی خاتم الانبیاء ہوں اور خدا نے اب سے بیس برس پہلے پراہین احمدیہ میں میرا نام محمد اور احمد رکھا ہے اور مجھے آنحضرت صلی اللہ علیہ وسلم کا بھئی وجود قرار دیا ہے ۔ پس اس طور سے آنحضرت صلی اللہ علیہ وسلم کے خاتم الانبیاء ہونے میں میری نبوت سے کوئی تزلزل نہیں آیا ۔ کیونکہ ظل اپنی اصل سے علیحدہ نہیں ہوتا ۔ (ص ۲۶۵)

(۶) اور چونکہ میں ظلی طور پر محمد صلی اللہ علیہ وسلم ہوں پس اس طور سے خاتم النبیین کی میث نہیں ٹوٹی کیوں کہ محمد صلی اللہ علیہ وسلم کی نبوت محمد تک ہی محدود رہی ۔ یعنی پھر حال محمد صلی اللہ علیہ وسلم نبی رہے نہ اور کوئی الخ ۔ (ص ۳۶۶)

(۷) اور چونکہ وہ بروز محمدی جو قدیم سے موعود تھا وہ میں ہوں اس سے بروزی رنگ کی نبوت مجھے عطا کی گئی اس

نبوت کے مقابل پر تمام دنیا بے دست و پا ہے کیونکہ نبوت پر سہر ہے ۔ (ایک غلطی کا ازالہ از ضمیمہ حقیقۃ النبوت ص ۲۶۸)

(ضمیمہ "حقیقۃ النبوة" ص ۲۶۸)

(۸) ایک بروز محمدی جمیع کمالات محمدیہ کے ساتھ آخری زمانے کے لئے مقدر تھا سو وہ ظاہر ہوچکا ۔ اب بجز اس کھڑکی کے اور کوئی کھڑکی نبوت کے چشمہ سے پانی لینے کے لئے باقی نہیں (کتاب مذکور ص ۲۶۸)

(۹) اور اس بنا پر خدا نے بار بار میرا نام نبی اللہ اور رسول رکھا ۔ مگر بروزی صورت میں میرا نفس در بیان نہیں ہے بلکہ محمد صلی اللہ علیہ وسلم اسی لحاظ سے میرا نام محمد اور احمد ہوا پس نبوت اور رسالت کسی دوسرے کے پاس نہیں گئی ۔ محمد کی چیز محمد ہی کے پاس رہی علیہ الصلاۃ والسلام (ضمیمہ حقیقۃ النبوت ص ۲۶۹)

میں کہتا ہوں کہ اسے اللہ پر جھوٹ باندھا یہ کہہ کر کہ مندرجہ ذیل آیات اس کے متعلق نازل ہوئی ہیں ۔

(۱۰) ترجمہ : اور اپنے نہیں پھینکی تھیں (کنکریاں) جو پھینکی تھیں بلکہ اللہ نے پھینکی تھیں ۔

النبوة البروزية ، وأما تلك النبوة فسائر المخلوقات في جنبها عاجزة فإنها قد ختمت .

(۸) كان مقدراً أن يبرز لمحمد ﷺ بروز فقد برز والآن لم يبق للاستنباط من منبع النبوة سبيل غيره . (كتاب مذکور ص ۲۶۸)

(۹) وعلى هذا قد سماني تبارك وتعالى مراراً بالنبی والرسول ، ولكن على سبيل البروز ، بحيث يرتفع نفسى من الدين ، ولا يبقى إلا محمد ﷺ ، فهذا لقبت بمحمد وأحمد ، فلم تذهب النبوة والرسالة إلى غير محمد ﷺ بل بقى أمر محمد عند محمد نفسه ﷺ . (ضمیمہ ص ۲۶۹)

افترى على الله أن هذه الآيات نزلت في شأنه .

(۱۰) وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى . (ضمیمہ "حقیقۃ الوحی" ص ۷۹)

(۱۱) دنی فندلی فکان قاب قوسین
أوأدنی .
(۱۱) ترجمہ - پھر نزدیک ہوا اور لٹک
آیا پھر رہ گیا فرق دو کمان کی برابر یا اس
سے بھی نزدیک .

(ضمیمہ ”حقیقۃ الوحی“ ص ۸۶)
(۱۲) سبحان الذی أَسْرٰی بعبده لیلًا .
(۱۲) ترجمہ - پاک ذات ہے جو لے گیا
اپنے بندہ کو راتوں رات .

(ضمیمہ ”حقیقۃ الوحی“ ص ۸۱)
(۱۳) قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونی
یحییكم الله .
(۱۳) ترجمہ - آپ کہہ دیجئے : اگر تم
اللہ کی محبت چاہتے ہو تو میری پیروی
کرو اللہ تم سے محبت کرے گا .

(ضمیمہ ”حقیقۃ الوحی“ ص ۸۱)
(۱۴) أَتُرك الله على كل شیء (۱) .
(ضمیمہ ”حقیقۃ الوحی“ ص ۸۳)
(۱۵) نزلت سرر من السماء
ولكن سریرك وضع فوق كل سریر
(ضمیمہ ”حقیقۃ الوحی“ ص ۸۳)
(۱۶) إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً
ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما
تأخر .

(۱۴) ترجمہ - اللہ تعالیٰ نے آپ کو ہر
چیز پر ترجیح دی ہے .
(۱۵) ترجمہ - آسمان سے تخت اترے
لیکن تیرا تخت سب تختوں کے اوپر رکھا
گیا ہے .

(۱۶) ترجمہ - ہم نے آپ کو کھلی فتح
دی تاکہ اللہ تعالیٰ بخش دے آپ کے
اگلے پچھلے گناہ .

(خاتم الإستفتاء ، ضمیمہ ”حقیقۃ
الوحی“ ص ۸۴)

(۱۷) سبحانك الله درافاك .
(ضمیمہ ”حقیقۃ الوحی“ ص ۸۵)
(۱۷) سبحانك الله درافاك (ضمیمہ
حقیقۃ الوحی ص ۸۵)

(۱) قلنا : فيه ادعاء الأفضلية على محمد ﷺ وسائر الأنبياء .

(۱۸) لولاك لما خلقت الأفلاك .
(ضمیمہ ”حقیقۃ الوحی“ ص ۸۵)
(۱۹) إنا أعطيناك الكوثر .
(ضمیمہ ”حقیقۃ الوحی“ ص ۸۶)

(۲۰) أراد الله أن يبعثك مقاماً
محموداً (الإستفتاء ص ۸۶)
(۲۰) اللہ چاہتا ہے کہ آپ کو مقام محمود
عطا فرمائے (الاستفتاء ص ۸۰)

(۲۱) لعلك باخع نفسك أن لا
يكونوا مؤمنين (حقیقۃ الوحی ص ۸۰)
(۲۱) چاہید آپ انکے ایمان نہ لانے پر
(رنج کرتے کرتے) اپنی جان دیدین گے .

(۲۲) قال في تصنيفه (”تحفه“
كولروية“ ص ۴۰) : إن معجزاته ﷺ
بلغت ثلاثة آلاف ، وادعى لنفسه
في الجزء الخامس من (البراهين
الأحمدية ص ۵۶) عشر مائة ألف
فانظر كيف فضل نفسه على نبينا
ﷺ بتكثير المعجزات أية كثرة .
(نعوذ بالله من هذه الكفریات القبيحة)

(۲۳) له خسف القمر المنير وإن
لی خسفا القمران المشرقان أتنكر
(اعجاز أحمدی ص ۷۱)
(۲۳) ترجمہ - اسکے لئے چاند کا خسوف
ظاہر ہوا اور میرے لئے چاند اور سورج
دونوں کا اب کیا تو انکار کریگا -
(اعجاز احمدی ص ۷۱)

(۲۴) وظاهر أن زمان الفتح المبين قد انقضى في عهده ﷺ وبقی فتح آخر أبین منه غلبة ونصرة ، وقد قدر أن یکون زمانه زمان المسيح الموعود ، وإلى هذا أشير في قوله تعالى : (سبحان الذي أسرى) .
 ("سيرة الأبدال" ص ۱۹۳)

(۲۵) إن الله خلق آدم وجعله سيداً وحاكماً وأمرأاً على كل ذي روح من الإنس والجان كما يفهم من آية اسجدوا لآدم ثم أذله الشيطان وأخرجه من الجنة ورد الحكومة إلى هذا الثعبان ومس آدم ذلة وخزي في هذا الحرب العوان وإن الحرب سجال وللأنقياء مال عند الرحمن فخلق الله المسيح الموعود ليجعل الهزيمة على الشيطان في آخر الزمان ، وكان وعداً مكتوباً في القرآن (حاشية در حاشية ص ت خطبه الهامية ملحقة سيرة الأبدال)

(۲۶) ما ينطق عن الهوى إن هــ

إلا وحی یوحى (أربعین نمبر ۲ ص ۳۲)

(۲۷) ما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ("دافع البلاء" ص ۶)

(۲۸) إني بايعتك بايعني ربی ("دافع البلاء" ص ۶)

(۲۹) أنت مني بمنزلة أولادى ، أنت مني وأنا منك ، واصنع الفلك بأعيننا ووحينا ، إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله ، يد الله فوق أيديهم ، قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلى أنما إلهم واحد ، والخير كله في القرآن ("دافع البلاء" ص ۶ و ۷)

(۳۰) ما أرسلناك إلا رحمة للعالمين إعملوا على مكانتكم إني عامل فسوف تعلمون ("حقيقة الوحى" ص ۸۲)

هذه ترجمة ما هذى به الأسود الكاذب من الكفر اللازب كفراً بواحاً وصراحاً . لعنة الله عليه والملائكة والناس أجمعين .

سوائے اس بات کے جو وحی کے ذریعہ نازل ہو (اربعین ص ۳۲)

(۲۷) اللہ تعالیٰ آپ کی موجودگی میں ان کو ہلاک کرنے والا نہیں ("دافع البلاء" ص ۶)

(۲۸) میں نے آپ سے بیعت کی ہے اور مجھ سے میرے رب نے بیعت کی ہے . ("دافع البلاء" ص ۶)

(۲۹) آپ میرے سامنے میری اولاد کے برابر ہیں آپ مجھ سے ہیں اور میں آپ سے ہوں - اور بنائے کشتی میرے سامنے اور میری وحی کے مطابق جو لوگ آپ سے بیعت کرتے ہیں وہ خدا سے بیعت کرتے ہیں اللہ کا ہاتھ ان کے ہاتھ پر ہے آپ کھدین میں تو ایک بشر ہوں تمہاری طرح مجھ پر وحی نازل ہوتی ہے بیشک تمہارا ایک خدا ہے اور تمام خیر قرآن پاک میں ہے (دافع البلاء ص ۶ و ۷)

(۳۰) ہم نے آپ کو تمام جہانوں کیلئے رحمت بنا کر بھیجا ہے . تم اپنی جگہ کئے جاؤ میں بھی اپنا کام کئے جاؤنگا . بس تم کو عنقریب معلوم ہو جائیگا . ("حقيقة الوحى" ص ۸۲)

المدرسين في دار العلوم بديوبند ، وبذل فيها جهده ، وحقق الحق فيها ، وأبطل الباطل منها ، فاطلعت على ما جمع فيها من تصريحات المتقدمين والمتأخرين ، وأزال عنها شبهة القاصرين والجاهلين ، فوجدته بحمد الله تعالى حقاً صريحاً ، ومذهباً صحيحاً ، جزاه الله تعالى جزاءً يكافئ سعيه ، وتلقاه بالقبول عنده .

خليل أحمد

الناظم لمدرسة مظاهر العلوم في سهارنفور

صورة ما كتبه شيخ العصر الفقيه المحدث المفسر العارف العلامة مولانا أشرف على التهانوي أدام الله ظله

بسم الله وحامداً ومصلياً ، يقول هذا العبد : أنه كان مشهوراً دائراً على الألسنة أن كون المرء من أهل القبلة يمنع إكفاره مطلقاً ولو أنكر ضروريات الدين ، وكذا كونه متأولاً ، ولو في ضروريات الدين ، وكذلك عدم الإلتزام ، ولو مع اللزوم ، وكان بعضهم يفرع عليها عدم إكفار المرزائيين خصوصاً منهم الذين يتقون ظاهراً نبوة قائدهم ، ويتأولون في دعواه لها ، ولعمري لو كان الأمر كما زعموا لزم أن لا يكفروا من آمن بمسيلة اليمامي مع إقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وبأول دعواه النبوة ، وقد كان اليمامي يصدق نبينا ﷺ ، ولا أرى أحداً من المسلمين يلتزم هذا الملزم ، ولبطالان هذا اللازم المستلزم لبطالان ملزوماته كانت المسائل الثلاثة مفتقرة إلى التفصيل ، فجزي الله تعالى مؤلف الرسالة الملقبة : ” بإكفار الملحدين ” ، حيث فصل المسائل بما لا مزيد عليه ، وكل وسوى الدلائل ، وعدل ، فإذن الرسالة عندي كافية في المقصود شافية ،

صورة ما كتبه أكابر العلماء وجهابذة الفضلاء

من تولى الدرس والإفتاء ، وتصدر لنشر الشريعة الغراء في تصديق هذه الرسالة وتصويب تلك المقالة على حصول ترتيب تلك التصديقات والتوثيقات .

صورة ما كتبه شيخنا الفقيه المحدث العارف العلامة مسند الوقت

منتهى الإسناد مولانا خليل أحمد السهارنفوري صدر المدرسين بمدرسة مظاهر العلوم وشارح ” سنن أبي داود ” شرحاً بارعاً أدام الله تعالى ظله

بسم الرحمن الرحيم

الحمد لله الحميد الفعال ، الكبير المتعال ، المنزه عن التشبيه والمثال . والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، صاحب المجد ، والشرف ، والكمال ، وعلى آله وصحبه ، خير صحب ، وآل الذين أراحوا الباطل والفضلال . أما بعد فقد كانت مسألة تكفير أهل القبلة في كلام الفقهاء والمحدثين والمتكلمين من أهل الحق غامضة ، لا يبلغ دركها إلا من أعطاه الله فهماً سليماً ، ووقفه لنناول الحق ، وكان بعض الناس وقعوا في الغلط من اختلاف عباراتهم ، فقام لها مولانا الشيخ الحاج المولوي أنور شاه صدر

ولما لا بد منه في البحث وافية فتقبلها الله تعالى وجعلها نافعة ، ولغياهب الشكوك والأوهام دافعة ، وأنا العبد المفتقر إلى رحمة ربه أشرف على التهانوي الحنفى عفى عنه ، واليوم يوم السبت ، سادس شهر الله المحرم سنة ١٣٤٣ من الهجرة النبوية على صاحبها ألف ألف صلاة وتحية .

صورة ما كتبه الشيخ الفقيه المحدث العلامة صدر جمعية العلماء لإقليم الهند والمفتي الأعظم ببلدة دهلي وصدر المدرسين بالمدرسة الأمينية مولانا كفاية الله - أدام الله ظله -

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً ، بعثه بالحق داعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ، وختم به النبوة والرسالة ، فجاء خاتم النبيين والمرسلين بشيراً ونذيراً ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم صلاة متوالية وسلاماً كثيراً .

أما بعد : فإنه قد كان يختلج في صدور بعض الناس تسجيل العلماء بكفر الطائفة القاديانية القائلة بنبوة محدثها (مرزا غلام أحمد القادياني) وبكفر الفرقة الأخمدية القائلة بأن مرزا غلام أحمد المذكور كان مسيحاً موعوداً ، ومهدياً منتظراً ، ومجدياً جليلاً ، وولياً نبيلاً ، وإنه لم يدع النبوة والرسالة ، وإن سمي نفسه نبياً ورسولاً ، وادعى الوحي والإلهام ، وسوى بين وحيه ووحى الأنبياء ، ظناً منه أنهم متأولون ، وتوقف في تكفير أمثالهم السلف الصالحون ؛ فقال العلامة عمدة زمانه ، ورحلة أوانه ، صدر

الأفاضل ، وفخر الأمائل ، المولى المقدم ، والحبر الهمام ، مولانا محمد أنور شاه ، صدر الأساتذة بدار العلوم الديوبندية مشمراً عن ساق التحقيق ، ورافعاً لواء التدقيق ، فكشف عن المرام ، ومحا الظلام ، نحى الستر ، وجلى الأمر في عجالة سماها : "إكفار الملحدين" ، نضد فيها درراً وجود غرراً ، فلم يترك مساعاً للشك والاختلاج ، ترى سطورها كأنها للإيقان فجاج ، جزاه الله عنا وعن سائر المسلمين ، وقطع بما أبدى دابر الملحدين ، ونقى به لون الدين المبين ، وأزاح كيد الخائنين الظالمين .

محمد كفاية الله عفا عنه ربه وكفاه

٤ - ربيع الأول سنة ١٣٤٣ هـ

صورة ما كتبه الحافظ الحجة الفقيه المحدث العارف العلامة شيخ الإسلام والمسلمين المفتي بدار العلوم الديوبند جامع الشريعة والطريقة سيدنا وسندنا ومولانا عزيز الرحمن الديوبندي - أدام الله ظله .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله خالق السماوات والأرضين ، والصلاة والسلام على النبي الأمي الأمين ، خاتم النبيين ، وسيد المرسلين ، وآله وصحبه الذين حازوا الفضل المتين ، وفازوا بالفوز المبين .

أما بعد فإن الفئة الباغية الطاغية من أهل القاديان لما بغوا وطغوا وعتوا عتواً كبيراً ، وأفسدوا في الأرض فساداً كثيراً ، حيث أثبتوا لرئيسهم نبوة عامة ، أو كونه عيسى المعهود مهدياً مجدداً للدين المتين ، فقام لإبطال

أباطيلهم ، ومحق أكاذيبهم ، العلامة الفهامة ، والخبر التتمقام ، شيخ الحديث وصدر المدرسين ، في دار العلوم بديوبند . ولانا الشاه محمد أنور سلمه الله وأبقاه ، فأفاد ، وأجاد ، وأحكم ، وأشاد ، وحقق كفر الفتنين من أتباع الملحد الطاغى القاديانى الباغى بالامزيد عليه ، فجزاه الله تعالى خير الجزاء ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

صورة ما كتبه العلامة المحقق مولانا شبير احمد العثمانى شيخ التفسير بجامعة الإسلامية داهيل - أدام الله ظله .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذى الآلاء والنعماء ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد عبده ورسوله ، خاتم الرسل والأنبياء ، وعلى آله وأصحابه البررة النجباء ، وبعد ، فقد تشرفت وانتفعت ، والله الحمد بمطالعة الرسالة الغراء : " إكفار الملحدين " للشيخ العلامة الجليل ، فقيه المثل في زمانه ، وعديم العديل في أوانه ، بقية السلف ، وحجة الخلف ، البحر المواجه ، والسراج الوهاج ، الذى لم تر العيون مثله في العهد الحاضر ، ولم ير هو مثل نفسه ، قد رزقه الله تعالى من العلم والنهى ، والعفة والتقى ، والحظ الأوفر ، وهو سيدنا ومولانا الشيخ الأنور ، مد الله ظله على رؤس المسترشدين والمتعلمين ، وكانت الضرورة العصرية داعية إلى مثل هذه الرسالة الزهراء ، فإن المسألة مهمة ، والأقوال فيها مضطربة ، ومادتها منتشرة ، ومظانها متكررة ، ولهذا وقع بعض أهل العلم والقصد الصالح أيضاً في الغلط أو الشك والتردد ، فعزى الله الشيخ العلامة مؤلف الرسالة عنا وعن سائر المستفيدين ، فإنه قد كشف

الحجاب عن وجه الحق والصواب ، وقطع عرق الالتباس والإرتياب ، وحقق قاعدة عدم تكفير أهل القبلة ، ونقح ضابطة عدم إكفار المتأول بما لا مزيد عليه ، حتى بين الصبح لذى عينين ، وكفى وشقى ، حتى لم يبق مجال الشبهة والإنكار ، لمن شرح الله صدره للإسلام ، وكان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ، فإنه الحمد أولاً وآخراً ، وباطناً ، وظاهراً ، فإنه حميد مجيد .

العبد

شبير احمد العثمانى الديوبندى

٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٤٣ هـ

صورة ما كتبه العلامة الفقيه المحدث المفتى نائب أمير الشريعة لولاية بهار مولانا أبوالمحاسن محمد سجاد أدام الله ظله .

الحمد لله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، يحيى ويميت ، وهو على كل شئ قدير ، والصلاة والسلام على سيدنا خاتم الأنبياء محمد الذى لا نبى بعده إلى يوم الدين من غير تكبر ، وعلى آله الكرام وصحبه البررة العظام ، وأئمة الدين الفخام ممر الشهور والأعوام .

أما بعد : فلما كان من مظان العوام ومن أوتوا العلم وهم أولوا الأفهام ، ان الذين لمجت ألسنتهم بالشهادتين ، وأظهروا الإيمان بكتاب الله تعالى ، فهم المؤمنون حقاً ، وإن أنكروا الوفاً من معانى الكتاب والسنة المحققة المثبتة بالقطع عند الجمهور متأولين بتأويل يبطله المأثور المشهور ، فكان الإيمان بالبعض عندهم إيمان لا يضره الكفر ببعض وهوى بهم في تلك المهاوى ، وأصلهم عن الصراط

السوى ما استفاض، وذاع عن الأئمة المجتهدين أن لا تكفر أحداً من أهل القبلة، وعسى هم لم يعثروا على ما عنوا بقولهم رحم الله الجميع فدعت ضرورة العامة والخاصة إلى كتاب يفصح عن طرق زوال الإيمان، ويوضح مسلك السلف في هذا بالبرهان، ويزيل أوهام المترددين في تكفير الزنادقة والملحدين الذين يتبعون أهوائهم بالتأويل الباطل والتحريف الزائغ بحيث يمتاز الحق الصريح ويتضح النصيح النصح، لا يأتية الباطل، ولا يرتاب فيه العاقل.

فحمد الله الذى وفق علامة الدهر فهامة العصر فقيه زمانه محدث أوانه، ثقة في الرواية حجة في الدراية، شيخ العلماء مولانا المولوى محمد أنور شاه أمد الله في حياته لنا ولكافة المسلمين، وأبقاه وأنجحه في متمناه، إنه لبي تلك الدعوة وآتى بتأليف منيف في ذاك البحث الشريف مسمى: "إكفار المتأولين والملحدين في شئ من ضروريات الدين" ففصل الفصول وجمع فيها الأصول يظهر بها مناط الكفر والإيمان ويسهل بها التمييز بين أهل الحق وأهل الطغيان، وأثبت المطالب في كل باب بالسنة والكتاب، وأردف بالنقول عن الأئمة الفحول، فجاء وله الحمد كتاباً تهتزله الخواطر، وتقربه النواظر، فشكر الله منعه، وجزاه عنا وعن سائر المسلمين أجزل جزاء وأوفاه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. والصلاة والسلام على محمد وآله وأصحابه أجمعين.

وأنا أحقر العباد أبو الحسن محمد سجاد البهارى عنا عنه البارى.

صورة ما كتبه الشيخ الثقة الأمين ناصر السنة الغراء وقامع البدعة الظلماء جامع العلوم العقلية والعقلية لسان الإسلام والمسلمين وسيف الله على رؤوس الملحدين، نجل الحيدر الكرار — ولا سيف إلا ذو الفقار — مولانا العلامة السيد مرتضى

حسن ناظم التعليم بدار العلوم الديوبندية - أدام الله ظله.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله، لقد جاءت رسل ربنا بالحق ويتوب الله على من تاب، ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة، إنك أنت الوهاب. وصل وسلم وبارك على سيدنا و مولانا محمد، مركز النبوة، وخاتم الرسالة الذى لانبى بعده بشرية ولا يغير شريعة بل إرتياب، وآله وصحبه شهب رجوم الشياطين ونجوم الهداية وهداة سبل الصواب.

وبعد فإن مسيلمة الفتنجاف مرزا غلام أحمد القاديانى قد أنكر ختم النبوة والرسالة، وحرف معناه وأتبع في كفره البها والباب، والدعى النبوة الحقيقية الشرعية بل التشريعية مع الشريعة الجديدة والوحى والكتاب، وأهان الأنبياء عليهم السلام خصوصاً سيدنا عيسى عليه السلام بصريح الخطاب. وأنكر القطعيات الدينية الضرورية بتأويلات، بل هى الإنكار بإقراره من غير تأويل وحجاب، فهذا ومن تبعه ملحد زنديق كافر مرتد بل أريب وشك، وعليه الفتوى وهو الحق وفيه الصواب. وكذا من شك في كفره وعذابه بعد اطلاعه على كفرياته فعليه ما عليه، ولعنه في الدنيا وذلة في الآخرة، وعذاب وعقاب، كيف ولولم يكن هذا ومن تبعه خارجاً عن الإسلام مرتداً. لم يكن مسيلمة وأتباعه وأمثاله كافراً مرتداً عند الجزاء يوم الحساب. فعزى الله تعالى عنى وعن سائر المسلمين خير الجزاء في الدنيا والآخرة وحسن المآب شيخ الإسلام والمسلمين معجم بحور الدنيا والدين مولانا أنور شاه الكشميرى صدر المدرسين بدار العلوم الديوبندية حيث بين في رسالته: "إكفار المتأولين والملحدين في شئ من ضروريات الدين" من القرآن والسنة،

وآثار الصحابة، وتصريحات أئمة الحديث والفقه والأصول والتفسير بفصل الخطاب. إن الإنكار والتأويل في أمر من ضروريات الدين غير مسموع والمنكر والمتأول سببان في حكم الإرتداد والتكفير عنهما غير مدفوع. فهذه رسالة شافية كافية وافية في موضوعها، مشتملة على أصوله وفروعه، ودرره وغرره، وعجائبه وغرائب، ومع هذا أخذ قوائدها ومنافعها غير ممنوع، فعلى المسلمين المطالعة بفهمها والإشاعة بمضامينها، ودفع الفتنة المسيحية الفتنجية بأصولها وفروعها، ولتذكر شيئاً من عباراته الكفرية لتكون تذكرة وتبصرة، وقطرة من بحور كفره وإلحاده وزندقته. والله تعالى هو الموفق، وله الحمد في الأولى والآخرة. والصلاة والسلام على نبيه وحبيبه وآله وصحبه ما دام الإتفاق والشفقة. آمين برحمتك يا حافظ الإسلام والقرآن والدين والمسلمين.

صورة ما أفاد علامة الدنيا والدين بقية العلماء الراغبين، من حاز قصب السبق في كل مضمار، ودار معه الحق حيثما دار، فأصبح آية في إصابة الرأي والعلم والنظر في العين والأثر، المحقق الجهد العلم المنفرد العلامة مولانا الشيخ حبيب الرحمن الديوبندي نائب الإهتمام بدار العلوم أدام الله ظله.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي تكفل بحفظ الدين المتين، ونصب لتسديد أموره في كل عصر طائفة يتفقهون في الدين، وينذرون من أوقفهم الغواية على شفا حفرة من الضلال المبين، وليطهروا حريمه عن أرجاس الكفر وأدناس الإلحاد والزندقة، حتى ينبجح صبح الحق ويستبين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين سيدنا ومولانا محمد الذي تركنا على مثل بيضاء ليلها ونهارها سواء، فلا يتردى في

مهواة الضلالة إلا من سلب التوفيق وحرم اليقين، وعلى آله وأصحابه الذين رفعوا أعلام الشريعة، وشادوا منارها، فلم يبق أفق من آفاق العالم إلا ونورها يتلألأ تلالاً الشمس على السماء والأرضين، وقاموا لحمايتها بأموالهم وأنفسهم، ودافعوا عنها كل عتل أفك مهين، حتى قتلوا من مرق عن الإسلام بإنكار ما ثبت في الدين بالضرورة، أو ادعى لنفسه النبوة ولو مع الاعتراف بنبوة سيد المرسلين ﷺ مثل الأسود العنسي، ومسيلمة اليماني، ذلك الكذاب اللعين، ولم تأخذهم رافة في دين الله، ولا صدتهم عن الشدة على أولئك المارقين عواطف الرقة واللين، وبعد فإنه لم يبق عصر من عصور الإسلام إلا ونشأت فيه فتنة ازعجت أهله، وأذلتهم عما سبق من الفتن لشدتها وهولها واضطرام نارها واستطارة لبيها وضرامها، ولكن الله عز وجل أنجز وعده في حفظ الإسلام والمسلمين ووفق لأهل ذلك العصر من الملوك والسلاطين والعلماء الربانيين المتقين فاستأصلوا الفتنة عن رأسها وهدموها على أساسها، وأزاحوا عن وجه الدين غياهب الشكوك والشبهات حتى إن كل فتنة استطارت أبان بدئها ونشورها كل مطار تلاشت بعد اشتدادهم، وتضائلت بعد انتشارها، ولم يبق لها إلا اسم أو رسم من طائفة قليلة، فمن يتلقونها خلفاً عن سلف ليس لهم عدد ولا مدد أو ما ترى الباطنية والقرامطة الذين طالت مدتهم، واشتدت شوكتهم حتى سفكوا دماء الحجاج في عرفات والمطاف، وقلعوا الحجر الأسود، وذهبوا به إلى حجر، أين درجوا؟ وأين بنو برغواطة الذين ملكوا البلاد وقهروا العباد وجاسوا خلال الديار أزيد من ثلاثمائة سنة؟ هل ترى منهم عيناً أو تسمع لهم ركزاً، أم أين المهذوية أتباع الجوفنوري، هل ترى لهم من باقية إلا أفراداً كأنهم الأسراء في سجن محفورا، والموتى في القبور، وإن من أعظم الفتن، وأقواها وأكثرها شناعة وأدهاها فتنة عمياء وداهية دهياء تسمى فتنة القاديان، والفتنة المرزائية التي أنكر زعيمها الدرزا غلام أحمد ختم النبوة، وزعم أنه نبي، إما

ظلياً ، أو روزياً ، أو تشريعياً ، كل ذلك في كتبه التي موهها لأذنبه بلقي عليهم من كلماته شيئاً فشيئاً حتى استقرت في نفوسهم نبوته ، وآمنوا بوجبه وكلامه المعجز ومعجزاته وصارت أمته غير أمة المسلمين ، فهم يكفرون كل من أنكر نبوته من مسلمي الدنيا ، لا يصلون خلفهم ولا يصلون على جنازهم ، ولا يجزون منا كحتهم . ثم لم يبق ذلك الزعيم على هذا ، فادعى لنفسه الفضيلة على الأنبياء والمرسلين بل وعلى خاتم النبيين ، وأمان روح الله ورسوله سيدنا عيسى بن مريم عليه السلام وأتى في حقه بكل كلمة شنيعة فضليعة ، لا يستطيع أحد سماعها ، ثم افترقت أتباعه ففرقة منهم بقيت متمسكة بأصل دعواه وأعلنت بنبوته جهاراً لا يردعهم دين ولا يمنعهم حياء ، وتلك الفرقة هي جمهور المرزائية ؛ وطائفة قامت تخدع المسلمين ، فبقيت في الباطن على ما كان عليه زعيمها وقالت نفاقاً وخدعاً عالم يدع المرزا لنفسه النبوة ، ولا تعتقده نبياً بل نراه مصلحاً مجدداً ومسيحاً موعوداً وذلك منهم صريح النفاق لخدع المسلمين وتلفين دسائس المرزا وهفواته وهم أكثر ضرراً على المسلمين من الفرقة الأولى . فإن كثيراً من المسلمين الذين ليس لهم علم بدسائس المرزا ولا هم اطلاع على مكائد هؤلاء المنافقين المحتالين إذا سمعوا مقالاتهم يحسنون ظنونهم للمرزا ، ثم يسمعون مناقبه التي اخترعوها وأوصافه التي اختلفوها فيعتقدون أنه رجل صالح ، وتلك شبكة تصاد بها الغافلون ، فانظر أيها الفطن المتيقظ أين بلغ بالمسلمين نفاقهم توقف في تكفيرهم من لم يطلع على مقصودهم ومرادهم ، وكان من سنة الله في الدين خلوا من قبل أن تقوم هذه الفتنة إلى أمد معلوم تلتهب نارها ويطنر ضرامها ، ثم تضمحل وتبيد وكان وعد الله مفعولاً ، ليحق الحق ويبطل الباطل ، فبقى الإسلام غصاً طرياً على ما كان عليه ، والمسلمون منصورين ظاهرين على الحق ما ضررتهم تلك الفتنة ، ولا نقصتهم ، ومع هذا فقد كان حقاً على أهل الدين من الأمراء والملوك والسلاطين والعلماء الربانيين المتقنين

أن يقوموا لقمع هذه الفتنة استيصالها بدأ واحدة ، ويبدلوا جهدهم في مكافحتها ، ويؤدوا فرضهم في نصرة الإسلام ، وإلا صاروا مخذولين متولين عن الدين مستحقين أن يحق اسمهم عن المسلمين ويستبدل الله بهم قوماً غيرهم . فقام أداء للفريضة ونصرة للحق فقام من العلماء لقمع هذه الفتنة وكشف عوارها ، فنشروا الكتب والرسائل حتى اتضح الحق وافتضح الباطل واطلع عوام المسلمين وخواصهم على ما دس المرزا من الكفر والإرتداد ، الصريح لم يبق لأتباعه إلا طائفة طبع الله على قلوبهم وملا الزيف صدورهم فهم لا يؤمنون حتى يروا العذاب الأليم .

ومن قام لدمغ هذه الفتنة وقمع أباطيل هؤلاء المردة الطغاة الذين ليسوا في عداد فرق المسلمين ، وتحقيق مسألة تكفير الملحدين والمتأولين من أهل القبلة الشيخ الثقة الورع التقي الحافظ الحجة المفسر المحدث الفقيه المتبحر في العلوم العقلية والنقلية ، رافع لواء التحقيق في المسائل الغامضة المهمة مولانا الشاه محمد انور صدر المدرسين في دار العلوم بديوبند حرسها الله وحماها ، فصنف رسالة جمع فيها وأوعى وأتى بكل ما يحتاج إليه العلماء في هذه المسألة ، وأورد فيها تحقيقات مفيدة ، وأثبت فيها أن المرزائية ليسوا من الإسلام في شيء ، وإنهم خارجون عن فرق المسلمين كلها ؛ وهي رسالة إذا رآها منصف متيقظ لا يبقى له ريب ، ولا شك في هذه المسألة ، ولا يتردد في خروج الطائفة المرزائية من فرق الإسلام ضائع الله أجر مؤلفه ، وبارك في أوقاته ، ونفع بها المسلمين ، وهدى بها الذين في ريبهم يترددون ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله تعالى على خير خلقه سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه أجمعين .

وأنا العبد الضعيف حبيب الرحمن الديوبندي العثماني

صورة ما كتبه العالم العلامة العارف المحقق مولانا محمد رحيم الله البجنوري
أدام الله ظله

بعد الحمد الكامل للأخرى به ، والصلاة الكاملة للأخرى بها ، يقول
العبد المذنب الضعيف الراجي إلى رحمة ربه القوي محمد رحيم الله البجنوري
أن عندي هذا الكتاب المستطاب نافع نفعاً تاماً ، بل ضروري أشد الضرورة
في حق الطالبين للحق والتحقيق في معاملة الأمور المهمة الدينية التي بدون
الاطلاع التام عليها والإعتقاد الجازم بها لا يليق أحد بأن يعد في زمرة الأمة
المرحومة المحمدية على صاهبها ألف ألف صلوات وتحية ، لا سيما في هذا الزمان
إلا بعد من خير القرون النازلة فيه ساعة بعد ساعة ، ولحظة بعد لحظة ، أنواع بليات
الآفات والفتن من أهل الشرور والطغيان عصمنا الله منها ببركة رسوله
وحبيبه سيد العالمين ، خاتم النبيين والمرسلين إلى يوم الدين ، فعزى الله خير
الجزاء عن سائر المسلمين لمصنعه الخير الكامل المحقق المدقق فخر أقرانه وأبناء
زمانه ، لازالت شمس ذكائه المنورة بنور ضيائها طالعة ، ونجوم تدقيقاته
الباصرة بأنوارها ساطعة ، فقط .

” وهذه نبذة من نقثات صدر ذلك الملحد وكلمات كفره مما أوحى
إليه شيطانه ، واستهوى به قرينه مما فاق به كل كافر وزنديق ، يدعى
دعوى بسيطة عاطلة مع غاية جهله ، وقلة فهمه ، حتى إنه لا يستطيع
تلفيق عبارة صحيحة في الفارسية ، فكيف بالعربية ، ويزعمها حقائق وهي في
الحقيقة بقايق ، انتخبها مولانا السيد مرتضى حسن ، وترجمها المولوى
محمد شفيع الديوبندى ، فلينظر الناظر فيها ، هل غادر فيها كفرألم يأتيه ؟
كلا ثم كلا .“

فهرس الكتب

(الف)

- الابتداء ١٠٠
الابكار والمقاصد ٨٦
اتحاد السادة المتقين للزبد ٤١ ، ٨٦ ، ٨٩
الاتقان ١٠١
احكام القرآن للجصاص ٣٦ ، ٣٧ ، ٥٢ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦
الاحكام للامدى ١٧ ، ٧٥
الاختيار ٧٦
اربعين ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٨ ، ١٤٩
ازالة الاوهام ١٣٥ ، ١٣٦
ازالة الخفا ٢١ ، ١١٥
الاسماء والصفات للبيهقى ٣٩٠ ، ٤١ ، ٨٢ ، ٦٦
الاشباه والنظائر ٦٠ ، ٦٢ ، ١٢٩
الاصل ٥١ ، ٧٨
اصول البزدوى ٦٥ ، ٧٢
اعجاز احمدى ١٣٥ ، ١٤٧ ، ١٥٠ ، ١٥٥
الاعلام بقواطع الاسلام لابن حجر ٥٩ ، ٦٦
اقامة الدليل ١٨
الاقتصاد للغزالي ٢٤ ، ٧٦
اكفار الملحدين ٢ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٦٢
الاكلیل ٩٤
الام للشافعى ٣٨
امالى ابى الحسن بن رسله ١٠٤
الامالى لابى يوسف ٧٨
الانقرويه ٥١
الايوسط للطبراني ١٢٦
ايتار الحق ٤ ، ٢٠ ، ٣٥ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٨٢ ، ٧٠ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢
ايك غلطى كا ازاله ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٥٠ ، ١٥١
البحر الرائق ١٧ ، ٣٢ ، ٥٠ ، ٩٩ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٧٨ ، ١٢٩
البحر المحيط ٥٦
البدائع ٧٧ ، ٩٠ ، ٩٧
بدائع الفوائد
البراهين الاحمدية ١٤٣ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٢ ، ١٥٥
البرهان ٥١
البزازيه ٥٤ ، ٥٩ ، ٦٢

- بغية المرتاد لابن تيمية ١١٤ ، ٦١ ، ١١٨
البناء ٧٧
البهجة لشيخ الاسلام زكريا ٧٦
(ت)
تاريخ ابن عساكر ٦٣
تحرير الاصول ٧١ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٩٥ ،
تحفة اثنا عشرية ١١٨ ، ٥٢
تحفة الباري لذكرى الانصارى ٣٣
تحفة المحتاج لشرح المنهاج ٥٥
تحفة كولويه ١٤١ ، ١٤٩ ، ١٥٥
التحقيق شرح حسامى ١٦
الترغيب والترهيب للمندرى ٦٦
التصريح بما تواتر في نزول المسيح ٨
الفرقة بين الايمان والزندقه للغزالي ٢٧
تفسير ابن كثير ٨
التقرير والتحرير شرح التحرير ٥١ ، ٧٥
التلخيص الجليل لابن حجر ٨
التلويح للتفتازانى ١٨ ، ١١٩
التمهيد لابي شكور السالمى ٤٨ ، ٥٦
تنوير الابصار ١٢٨
التوضيح ٨٦
تهذيب الآثار
تهذيب التهذيب ٤
(ج)
الجامع الصحيح للبخارى ٢١ ، ٢٢ ،
٤٦ ، ٦١ ، ٨٨ ، ١٤٩
- الجامع الصحيح للترمذى ٩٨
الجامع الصحيح للمسلم ٦١ ، ٥
١٠١ ، ٦٥
جامع الفصول ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ٦٦ ،
٩٠
الجمع والفرق للحموى ٣٢
جوهرة التوحيد ١٨
(ح)
حاشية الاشياء للحموى ١٢٩ ، ٦٢ ، ٥٩
حاشية بنانى ٧٤
حاشية تزيان القلوب ١٤١
حاشية جوهرة التوحيد ٣
حاشية خيالى على شرح عقائد ١٢١ ، ٧٨
حاشية ضميمه انجام آتقم ١٣٣ ،
١٤٠ ، ١٣٩ ، ١٣٤
حقيقه النبوه ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٥١ ، ١٥٣
حقيقه الوحى ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ،
١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ،
١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥
(خ)
الخاينه ٥٩ ، ٩٩
خزانه الجرجاني ٧٢
خزانه المفتين ٥١
الخصائص الكبرى ١٤
خلاصه الفتاوى ٥١ ، ٥٤ ، ٦٠ ،
١٢٩ ، ٧٨

- خلق افعال العباد ٣٢ ، ٣٩
الخيريه ٥٤
(د)
دائرة المعارف ٣
دافع البلا ١٣٦ ، ١٥٧
الدرر ٥٩ ، ١٢٩
الدر المختار ٤٩ ، ٥٤ ، ٥٩ ، ١٢٩
الدر المتقى
الدر النضيد من مجموعه الحفيد ١١٦
(ذ)
الذخيره ١٢٩
(ر)
رد المختار ١٣ ، ١٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ،
٥٢ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٨ ،
١١٩
الرساله التسعينيه لابن تيمية ٤٠
رسائل ابن عابدين ٧٧
روح المعاني ١١ ، ١٨ ، ٣٦ ، ٦٣ ،
١٠٩ ، ١١٥ ، ١٢٦
الروضة ٢٦ ، ٩١
رياض المرتاض للطبرى ٦٦ ، ٩٣
(ز)
زاد المعاد ٧٠ ، ١٠٤
- (س)
سنن ابي داود ١٠٥ ، ١٥٨
سنن النسائي ٥٣ ، ٩٣ ، ٩٧ ، ١٠١
السير الكبير ٣٩
سيره الابدال ١٤٢ ، ١٥٦
سيره ابن اسحاق ١٢٧
(ش)
شرح التحرير ١٧ ، ١٨ ، ٢٣ ، ٧٣
شرح الترمذى لابن عربى ٢٥
شرح جمع الجوامع ٧٤ ، ٧٥
شرح الشفاء للخفاجى ٥٣ ، ٥٨ ، ٩٠ ،
٩١ ، ٩٦ ، ١١١ ، ١١٨ ، ١٢٠
شرح الشفاء لملا على قارى ٤٦ ، ٦٥ ، ٥٩
شرح السير الكبير
شرح صحيح مسلم للابى ٩
شرح صحيح المسلم للنووى ٢٩
شرح العقائد للسقى ٦٣ ، ١٢١
شرح العقيدة الطحاوية للقونوى ٢٣
شرح العدة لابن دقيق العيد ٦٦
شرح الفرائد ٥٥
شرح فقه اكبر ١٦ ، ٢٤ ، ٥٥ ، ٦٥ ،
٦٩
شرح الكنز للزيلعى ٦٦
شرح لاميه العجم للمصطفى ١١٦
شرح مسلم الثبوت ٧٥
شرح معاني الآثار ٩٤ ، ٩٥
شرح مقاصد الطالبين فى اصول الدين
١٢٣ ، ١١٦ ، ١٢٣

شرح منه المصلى ٥٠

شرح مواقف ١٢١

شرح المواهب للزرقاني ١١٥، ٧٩

١٢٨

الشفاء ١٢٨، ٢٦، ٣٤، ٤١، ٤٦، ٥٤

٥٦، ٦٩، ٧٣، ١٠٦، ١٠٧

شفاء العليل لابن قيم ١١٣

(ص)

الصارم السلول ٣٤، ٣٥، ٤٢، ٤٥

٧٠، ٩٠، ٩٥، ٩٩، ١٠٣

١٠٥، ١١٩، ١٣٠

صبح الاعشى ١١٦

صدع النقاب عن جسامه الفنجاب

لامام العصر ١٠٨

الصلوات والبشر في الصلاة على خير

البشر ٩٤

الصواعق المحرقة ٥١، ٦٦

(ط)

طبقات الحنفية ٩٠

(ظ)

الظهيرية ٥١، ٦٥

(ع)

العتبية ٩٠

العتائد العضدية ٥٦

عقيدة السفاريني ٣٨

العمادية ٥٩، ٦٠

عمدة الأحكام

عمدة القاري ٣٧، ٩٤

(غ)

غاية البرهان في تأويل القرآن ٩

غنية الطالبين ٥٥

(ف)

فتاوى ابن تيمية ٣٩، ٤٦، ٥٢، ٧٥

١١٣، ١٢٨

فتاوى احمدية ١٤١، ١٤٢

الفتاوى البديعية ٥١

فتاوى تقي الدين السبكي ٢٥

الفتاوى العزيزية ٥١، ١٢٥، ١٢٦

الفتاوى الهندية ٣٢، ٥١، ٥٩

٦٠، ٦٥

فتاوى قاضي خان ٦٠

فتح الباري ٤، ٥، ٧، ١١، ١٤

٢١، ٢٢، ٢٤، ٣٣، ٤٦، ٦٠

٩٤، ٩٥، ٩٦، ١٠٠، ١٠٦

١١٣، ١١٣، ١٢٧، ١٢٩

فتح البيان ٣٦

فتح التدير لابن الحمام ٣٨، ٤٩

٦٥، ٦٦، ٧٧، ٧٨، ٩٤، ١٠٢

فتح التدير للشوكاني ٣٦

فتح المغيث ٨٣

الفتوحات ٧٨

الفرق بين الفرق لابي منصور البغدادي

٣٨، ٤١

فصل المقال والكشف عن مناهج الادله

١٠

الفتحة الاكبر ٢٣، ٥٤، ٦٧

فواتح الرحموت ٧١، ٧٧

فيصل التفرقة ١٠٣، ١١٧، ١١٨

(ق)

القاموس ٩٤، ١٠٨

قدوري ٢١

القرآن العظيم ٦، ٥٧، ٦٤، ١٤٠

١٤٩

القواصم والعواصم ٨٢

(ك)

كتاب الايمان لابن تيمية ٢٣، ٦٨

كتاب الخراج لابي يوسف ٢، ٥٤

كتاب الهند لابي القاسم اللالكائي

١١٣

كتاب العلو للذهبي ٣٨، ٤٠

كتاب الفصل لابن حزم ٦٤

كتاب الوصية ٥٤

كسبي نوح ١٣٨

كشف الاسرار شرح اصول البزدوي ١٧

٦٥

كليات لابي البقا ٦٩، ٧٢، ٧٨

٧٩

كنز العمال ٣٥، ٦٤، ٩٤، ١٠١

١٠٤، ١٠٥، ١٢٧

كنز الدقائق ٦٧، ٩٣، ٩٤، ١٢٤

(م)

مجمع الانهر ١٢٩

المعصول ٨٣، ٨٥

المحيط ٥٤، ٥٩، ٦٠، ٦٥، ٧٢

٧٦، ١٢٩

مختصر ابن حاجب ٧٥

مختصر مشكل الاثار ٦٦، ٩٧، ٩٨

مختلف الحديث ٩٧

المدخل للبيهقي ١٠٢

المسايرة ٧، ٢٣، ٣٢، ٤٠، ٤٩

٥٠، ٦٨، ٦٩، ٧٧، ٧٨، ٨٩

المستدرک للحاكم ٥، ٣٥، ٧١

٩٣، ٦٧، ١٢٧

المستشفى للغزالي ٧١

مسند احمد ١٤، ٩٨، ١٢٧

مسوى على المؤطا للشيخ ولي الله

الدهلري ٤٥، ١٠١

المعارف لابن قتيبة ٥

معالم السنن خطابي ٦٦، ٨٢، ١٢٥

معالم التنزيل ١٤

المعجم للطبراني ١٤، ٢١، ٣٤، ١٢٩

المفهم للقرطبي ٢٦، ٢٨

مقاصد الطالبين في اصول الدين ١٢

١١٥، ٧٢

مكتوبات امام رباني ٧٨

المكتوبات الخطية ١٣٢

ملوك مصر ١٨
منتخب كنز العمال ١٤
المنتقى ١٦ ، ٢٣ ، ٧٨
منجم الخالق على البحر الرائق ٢٢
المنهاج للذهبي ١٣ ، ١٠٠
منهاج السنة ٤٥ ، ٩٣ ، ٩٨
الموافقات ٣
المواقف ٤ ، ٧٢ ، ٧٨ ، ٧٩
المواهب ٢ ، ٦٣ ، ١١٨
موضح القرآن ٣٥
مؤطا امام مالك ٣٧
الميزان الكبرى للشعراني
ميزان الاعتدال ٤ ، ٩١

(و)

وجيز الكردي ١١٧
الوحي الالهى ١٤٥
الوسيط ٣٠ ، ٣٥
الوهبانية ٥١

(هـ)

الهدى ٤

(ى)

اليتيم ٣٢ ، ٦٧
اليواقيت ٢١ ، ٢٨ ، ٦٢ ، ٧٩
٩٢ ، ١١٧

* * *

نبراس شرح عقائد ١٧
نسيم الرياض
نصب الراية لتخريج احاديث الهداية
٩٣ ، ١٢٩ ، ١٣٠

فهرس الاعلام

(الف)

آدم عليه السلام ٦٢
الامدى ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٥
ابن ابى حاتم ٣٩ ، ١١٣ ، ١٢٦
ابن ابى سرح ١٢٧ ، ١٢٨
ابن اسحاق ١٢٧
ابن اسير الحاج ١٨ ، ٢٠ ، ٧٣
ابن بطل ٢٧
ابن البياض الحنفى ٨٦ ، ٨٩
ابن تيمية ١٨ ، ٣٤ ، ٤٠ ، ٦٨ ، ٩٦
١٠٣ ، ١١٥
ابن جرير ١٠١
ابن الجوزى ٦٠
ابن الحاجب ٧٤ ، ٧٥ ، ٨٥
ابن حبان ٦٦ ، ٩٦ ، ١١٥
ابن حجر ٨ ، ١٨ ، ٢٤ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣
٣٤ ، ٤١ ، ٤٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٦
٧٣ ، ٩١ ، ١٢٧
ابن حزم ٦٤ ، ٧٤ ، ٩٤ ، ١١٥
ابن دقيق العيد ٣١ ، ٦٦ ، ٧٣
ابن ذى الخويصرة ٢٨
ابن راعويه - اسحاق بن ابراهيم ١١٩
ابن رشد ٩
ابن صياد ٤٦
ابن عابدين ٣٥ ، ٧٧ ، ١٢٩
ابن عباس رض ٢ ، ٥ ، ٢٦ ، ٣٨ ، ١٠٣
١٠٤ ، ١٢٦
ابن شتاب ١٠٦
ابن عربى (ابو بكر) ٢٥ ، ٣٦
ابن عمر رض ١٤ ، ٤٩ ، ١٠١
ابن عيئة ٤١
ابن القاسم ٥٢
ابن قيم ١١٣
ابن كثير ٨ ، ١٢٧
ابن لهيعة ٤١
ابن المبارك ٤١
ابن المدينى ٣٩
ابن مردويه ١٢٧
ابن مريم ٨
ابن مسعود ٢٦
ابن المنذر ٤١
ابن هبيرة ٢٨ ، ٣٦
ابن الهمام ٧ ، ١٨ ، ٣٢
ابن هود ١١٤
ابو ادريس ١٣٠ ، ١٣١
ابو اسحاق الفزارى ٤١
ابو امامه رض ٣٥
ابو برزة رض ٣٥
ابو البقا ٦٩

- ابو بكر صديق رض ٤ ، ٥ ، ٢٤ ، ٣٦ ، اسامة رض ١٢ ، ٤٥ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٩٢ ، ٩٨ ، الاسود العنسي ٥٧ ، ١٠٤ ، ١١٤ ، اشرف على التهانوي ١٥٩ ، ١٦٠ ، ابو بكر الباقلاني ٢٧ ، ٣٤ ، ٦٩ ، ٧٣ ، الاشعري ابو الحسن ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ١٢٢ ، ١٣٠ ، ١٢١ ، اشهب ٥٣ ، ابو جهل ١٢٤ ، ابو حنيفة ١٦ ، ٢٣ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠ ، اصبح ابن الفرغ المالكي ٢٠٤ ، ٥٢ ، ٤١ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٦٤ ، ٧٢ ، ام سلمة ١١٣ ، الاموي ٩٩ ، ٧٨ ، انس بن مالك ٢٠ ، ٣٨ ، ٩٥ ، الاودي ٤١ ، الاوزاعي ٧ ، ابو داؤد ٢٠ ، ٦١ ، ٦٤ ، ابو ذر رض ٤٦ ، ابو سعيد الخدري ٢٥ ، ٢٦ ، ٦٦ ، ابو سليمان الجوزجاني ٤٠ ، ابو الشكور السالمي ٥٦ ، ابو عبيد القاسم بن سلام ١٠٧ ، ابو عثمان النهدي ٩٩ ، ابو مسعود الانصاري ١٢٧ ، ابو مصعب ٣٧ ، ابو منصور البغدادي ٤١ ، ابو هريرة رض ٥ ، ٣٨ ، ابو يعلى ٩٦ ، ١٠١ ، ١٢٧ ، ابو يوسف القاضي ٢ ، ٣٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٧٨ ، ١١١ ، الابي العلامة ٩ ، ابى بن كعب ١٢ ، احمد بن ابى سليمان ٥٣ ، احمد بن حنبل ٤٧ ، ٤٩ ، ٨٧ ، ٩٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، احمد بن القاسم بن عطية ٤٠ ، احمد بن محمد بن مسلم ٣٩ ، احمد بن يعقوب الثقفي ابو سعيد ٤١ ، الثوري ٧ ،

(ث)

(ج)

- جابر بن عبد الله - ٣٨ ، جبريل عليه السلام - ٥٥ ، الجرجاني - ٧٢ ، الجصاص الرازي - ٩٤ ، جهنم - ٤٠ ،

(ح)

- الحارث بن اذريس - ٤٠ ، الحارث المعتنبي - ٥٦ ، حارثة بن شراحيل - ٦٣ ، الحاكم - ٦٤ ، ٧٢ ، ١١٠ ، الحجاج - ٢٩ ، حذيفة رض - ١٠١ ، ١٢٧ ، حرب - ١٠٣ ، الحسن البصري - ١١٣ ، الحسن بن زياد - ٧٢ ، الحسن بن علي رض - ٢٩ ، ٣٠ ، حفص بن غياث - ٤١ ، حكيم بن عباد بن حنيفة - ٩٤ ، حماد بن ابى سليمان - ٣٩ ، حمزة بن عمرو الاسلمي ٦١ ، الحموي ٣٢ ، ٥٩ ، ١١٩ ، الحميدي ١٢٠ ، حنبل ١٢٠ ،

(خ)

- خالد ١٢ ، الخضر ١١ ،

- الخطابي ٢٧ ، ٦٢ ، ٨٢ ، ٩٢ ، ١٠٦ ، اخنا جى ٥٨ ، ٩٦ ، خليل احمد السهارنفوري ١٥٨ ، ١٥٩ ، الخيالي ١٢١ ،

(د)

- الدجال ١٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ١١١ ،

(ذ)

- ذو الخويصرة ٤٦ ، ٩٩ ، الذهبي ٣٨ ، ٨٧ ، ٩٨ ،

(ر)

- رافع بن خديج ١٤ ، الرافعي ٣٠ ،

(ز)

- زادشت ١٣ ، زكريا الانصاري ٣٣ ، ٧٦ ، زهير السخيتاني ٣٩ ، زيد بن حارثة رض ٦٣ ، الزيلعي جمال الدين ٩٣ ، ١٢٩ ،

(س)

- السبكي ١٩ ، ٢٠ ، السرخسي ٤٦ ، سفيان الثوري ٣٩ ، سلام بن ابى المطيع ٢٩ ،

إيمان بن شعيب ٣٧

السبكي ١٠١

السيوطي ١١٨

(ش)

الشافعي ١٦ ، ٢١ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٥١

٧٢ ، ١١٣ ، ١١٩ ، ١٤٠

شبير احمد العثماني ١٦٣ ، ١٦٣

شداد بن حكيم ٩٠

الشعراني ٧٩

الشوكاني ٣٨ ، ٦٦

الشهرستاني ١٠٩

(ص)

صبيح بن عسل ٩٩

صلاح الدين يوسف بن ايوب ١١٦

الصلاح الصفدي ٢١٦

(ط)

الطبراني ١٢٦

الطبري ٢٦ ، ٢٩ ، ٦٤

الطحاوي ٢٤ ، ٣٧ ، ٦١ ، ٩٤ ، ٩٧

الطحاوي ٣٥ ، ١١٩

(ع)

العارف بن ابي حمزة ١

عبد الحق ٢٧

عبد الحكيم سيالكوتي ٧٨

عبد الرحمن بن محمد بن الاشعث ٢٩

عبد الرزاق ٩٦

عبد العزيز بن ابي رواد ٤

عبد العزيز بن ولي الله بن عبد الرحيم

الدهلوي ١٢١

عبد الغني النابلسي ٥٥

عبد الله بن ابي اوفى ٣٨

عبيد الله بن احمد بن عبد الرحمن الدشتكي

٤١

عبد الله بن الجارث ٢٩

عبد الله بن حذافه ١٢

عبد الله بن رباح ٩٥

عبد الله بن الزبير ٢٩

عبد الله بن عمر رض ٣٨

عبد الله بن المبارك ٣٩

عبد الله العمري ١٤٢ ، ١٤١

عبد الملك بن مروان ٥٦

عثمان رضي الله عنه ٥١ ، ٩٨

عزيز عليه السلام ٨٢

عزيز الرحمن الديوبندي المفتي ١٦١

عصماء بنت مروان ١٢٩

عقبة بن عامر الجهني ٢٨

علي رضي الله عنه ٢٧ ، ٢٩ ، ٤٣ ، ٤٥

٤٧ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٦١

٧٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩

١٣٠ ، ١٣١

علي بن الحسن الكراعي ٣٩

علي بن عاصم ٤١

علي بن عبد الله - انظر ابن المديني عمارة

اليمني الشاعر ١١٦

عمر رضي الله عنه ٤ ، ٥ ، ٢٤ ، ٣٠ ، ٤٥

٥١ ، ٦١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥

٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، القفال المروزي ٣٠

١٢٢ ، القونوي ٢٣ ، ٦٩

عمرو بن عبيد ٤٠

عمير بن عدى ١٢٩

عون بن عبد الله ٤

عياض القاضي ٢٧ ، ٣١

(ك)

الكرخي ٥٢ ، ٧٢ ، ٩٦

الكشمي ٤٦

كفايت الله المفتي ١٦٠ ، ١٦١

الكمال ٧٨

(ل)

اللاكثي ١١٢ ، ١١٣

الليث ٤١ ، ٤٩ ، ١٠٣

(غ)

الغزالي ٢٤ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٧٠ ، ٧٦

١٠٣

غلام احمد مرزا ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٤٢

١٦٠

(م)

مالك الامام ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥١

٩٠

مالك بن نويرة ١١١

مجاهد ١٠٣

محمد رحمه الله ٣٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩

٤٠ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٩٠

محمد احمد القادري ٦ ، ٤٧ ، ١٠٨

محمد انور شاه ١٣٢ ، ١٥٨ ، ١٦١ ، ١٦٢

محمد بن ابراهيم - راجع الوزير اليماني

محمد بن ابي ايوب الرازي ٤٠

محمد بن ابي بكر رض ١٣٠

محمد بن الحسن الشيباني ٣٨ ، ٤٠ ، ٥١

١١٢ ، ١٣٩

محمد بن سابق ٤٠

محمد بن سجنون ٢٤

(ف)

فخر الاسلام البزدوي ٥٤

(ق)

قابوس بن مخارق ١٣٠

القاسم بن ابي صالح الهمداني ٤٠

القاسم بن سلام ابو عبيد ٣٩

قاسم (محمشي المسابره) ٦٨

قتادة رض ٦٣

القرطبي ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٤

قرة العين (الملحد) ٨

(و)

- محمد بن يوسف بن ابراهيم الدقاق ٤٠
 محمد حسن الامروهي ٩
 محمد شفيع الديوبندي المفتي ١٣٣ ، ٦
 مختار بن ابي غنيد الثقفي ٥٧
 المخزومي ٣٨
 مرتضى حسن الزبيدي ١٣٣
 مريم عليها السلام ١٣٧ ، ١٣٨
 المستمل ٤٦
 مسيمله الكذاب ١٠٩ ، ٥٧ ، ٥٢ ، ٦٠
 معاذ رض ١٢٩ ، ١٢
 ملا علي القاري ٦٥
 منذري ٦٦
 موسى ١٤٤
 مهدي عليه السلام ١٠
 الوزير اليعاني محمد بن ابراهيم ٢٠ ، ٣٥ ، ٤٢ ، ٧٩ ، ٨١
 وكيع ٤١
 ولي الدين احمد بن عبد الرحيم العراقي ٧٦
 ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي ٤٥ ، ١١٥

(هـ)

- هرقل ٣
 هشام بن عبيد الله الرازي ٣٨
 هشيم ٤١

(ي)

- يحيى النبي عليه السلام ١٣٤
 يحيى بن اكثم ٣٨
 يزيد بن ابي سفيان ٩٥
 يوسف عليه السلام ٩٧ ، ٦٠
 يوسف النجار ٤٨ ، ١٣٧ ، ١٣٨
 يونس بن عبد الاعلى ١١٣

(ن)

- النسائي ٣٥ ، ٩٣ ، ٩٧
 النسفي ٤٦
 نوح عليه السلام ٣٢
 نوح آفندي ٢٣

فهرست مقاصد الرسالة اجمالاً

موضوع

صفحة

- ١ خطبة بديعة حاوية للحمد والصلاة ببراعة الاستهلال
 داعية تأليف الرسالة، وتسميتها بـ "إكفار الملحدين"، وتفسير
 ضروريات الدين ٣-٢
 ٤ تحقيق أن إنكار شيء من ضروريات الدين كفر
 بيان أقسام التواتر الأربعة وأمثالها ٦-٥
 ٦ بيان اجتماع عدة أقسام في شيء تارة
 بيان كثرة المتواترات في الأحكام ، وبيان نواتر أحاديث ختم النبوة
 تحقيق أن الأمر الضروري في الدين ما يكون مكشوف المراد وفهمه
 العامة من غير تعارض الأدلة ٧
 بيان إلحاد القادياني وتحريفه للنصوص وأتباعه البابية والبهاية
 وقرة العينية ٨
 تصريح مالك بنزول المسيح عليه السلام في "العتبية" ٩
 تفصيل متواتر عسير الكيفية وحكمه ٩
 بيان شيء من دعاوى القادياني وادعائه النبوة والرسالة ، وإن
 إكفاره واجب بوجوه ١٠
 بيان بعض المكابرات في التأويلات ١٠
 تفسير الزندقة والإلحاد والباطنية وأن حكمها الكفر ١٢

موضوع	صفحة
تحقيق معاني المنافق والمرتد والمشرک والکتابی والدهری والزندیق	
والمعطل ، وإن کلاً منهم کافر	١٢
تحقیق أهل القبلة الذین لا یکفرون	١٥
تحقیق أن أهل القبلة اتفقوا علی ضروریات الدین کحدوث	
العالم والمعاد الجسمانی وعلم الله و غیرها	١٨-١٦
تحقیق البدعة المکفرة والغير المکفرة	١٩
لقل عبارات من "إیثار الحق" للیمانی فی مسألة الإکفار	٢٠
مأخذ عدم تکفیر أهل القبلة بالذنب من حدیث أنس عند	
أبی داؤد ، وتفسیر الذنب عند أبی حنیفة والشافعية	٢١-٢٠
تحقیق عدم التکفیر بالذنب الذی هو مذهب أهل السنة	٢٢
بیان أن مذهب أهل السنة فی ذلك ضد الخوارج	٢٢
عبارات من الحافظ ابن حجر فی تحقیق کفر الخوارج وغلاة	
الرافضة ، وزیادات من المؤلف رحمه الله	٣١-٢٤
سنة تنبیهاً من المؤلف مستفادة من کلمات ابن حجر	
بتحقیقات ممتعة	٣٦-٣٢
نقول من الأئمة فیمن یتحقق القتل من أهل الأهواء وتکفیرهم	٤٢-٣٧
تکفیر القائل بخلق القرآن وتحقیق التأویل فیہ	٣٨
تکفیر أبی حنیفة الجهمیة	٤٠
تکفیر الشافعی و غیره القدريّة	٤١
غرر نقول من کبار المحققین من الفقهاء والمحدثین والمتکلمین فی	

موضوع	صفحة
موضوع التکفیر بغاية الإشباع	
الخوارج وعلی ، وحکم قتلهم	٤٣
بیان أن التأویل قسمان	٤٤
تفسیر الزندقة وإنکار خلافة الشیخین	٤٥
تحقیق الفرق بین قول الخوارج : قسمة ما أريد بها وجه الله ،	
وقول أمهات المؤمنین : إن نساءک ینشدنک الله العدل	٤٦
بیان اختلاف الأئمة فی تکفیر الخوارج	٤٧
بحث عدم قبول توبة الإباحية والقرامطة و غیرهم	٤٨
تحقیق تحريم الحلال وتحلیل الحرام	٥٠
الجمهور علی تکفیر منکر خلافة الشیخین	٥١
اختار الشاه عبد العزیز تکفیر من أكفر علیه	٥٢
نقول من کبار المالکية فی تکذیب مدعی النبوة وفي تغییر صفة	
من صفات الرسول علیه السلام	٥٣
تصریح الأئمة الثلاثة بکفر القائل بخلق القرآن	٥٤
ساب الأنبياء کافر لا تقبل توبته ، والاختلاف فی قبول توبته	٥٤
تکذیب النبی وتحقیرہ وتجویز النبی بعد الرسول علیه السلام کله کفر	٥٥
بیان وجوه تکفیر أهل القبلة	٥٦
ین کفر من ادعی النبوة بأی وجه کان من الوجوه	٥٧
بأن کفر من دافع نصاً من الکتاب	٥٧
بأن تکفیر الخوارج بإنکار الرجم	٥٨

موضوع	صفحة
كل من ضلّل الأئمة المحمدية فهو كافر	٥٨
نقول من كتب الحنفية في مسألة التكفير وفيما يكفر به	٥٩ - ٦٠
توجيه عدم كفر إسرائيل بقوله: لأن قدر الله على الخ	٦١
تحقيق أن الجهل بضروريات الدين لا ينجي من الكفر	٦٢
بيان عدة وجوه في التكفير	٦٥
إنكار الإجماع وإنكار الأخبار المتواترة كفر	٦٥
تنبيه مهم من المؤلف في أن خبر الواحد يصلح مأخذاً للتكفير	٦٦
تنبيه في تحقيق الكفر مع بقاء التصديق	٦٨
تحقيق أن التأويل في ضروريات الدين لا يدفع الكفر	٧١
تحقيق مسألة عدم إكفار أهل القبلة	٧٢
تحقيق أن لازم المذهب الصريح البين إذا كان كفوفاً يكفر به	٧٣
بيان ضروريات الدين التي يكون إنكارها كفراً	٧٤
نقول مهمة من العراقي والغزالي وغيرهما في الموضوع	٧٦
نقول من أكابر الحنفية في تحقيق تكفير أهل البدع	٧٧
نقول من المتكلمين في الموضوع	٧٨
بيان مذهب القرامطة والباطنية في تأويل الأسماء	٨٠
بيان إجماع الأمة على تكفير من خالف ضروريات الدين	٨١
التقاط عبارات مهمة للوزير الهادي من كتابه "القواصم والعواصم"	٨٢ - ٨٨
الفرق الدقيق بين إرادة التأويل وإيجاده	٩٠
بيان أن منكر فرضية الزكاة كافر بإجماع المسلمين	٩١

موضوع	صفحة
وجوه عدم إكفار مانعي الزكاة في عهد الصديق	٩١-٩٣
من جملة إجماعات الصحابة رضي الله عنهم في شارب الخمر	٩٤-٩٥
تحقيق معنى التأويل في عرف السلف والقتال على التأويل	٩٦-٩٧
بيان خصائص كل خليفة بمزية خاصة	٩٨
القتال على التأويل مثل القتال على التنزيل	٩٩
عادة ابن تيمية في تصانيفه عدم استيفاء البحث وتشطيره	١٠٠
وجوه تكفير الخوارج عند المحدثين	١٠١
عبارات من كتاب "فيصل التفرقة" للغزالي	١٠٢
نقول ملتقطة عن "الصارم المسلول" لابن تيمية في سب الرسول ﷺ وغيره	١٠٣-١٠٥
سب القادياني سيدنا عيسى عليه السلام	١٠٧
قصيدة عصماء لإمام العصر المؤلف في تقديس عيسى عليه السلام عن سبائ القادياني اللعين وكفرياتة	
وتحقيق حكم من سب الأنبياء	١٠٨ - ١١٢
بيان نكير العلماء على التأويل الباطل	١١٢
تحقيق أن من قال: إن النبوة مكتسبة فهو زنديق	١١٥
تحقيق مأخذ التكفير تارة من الأدلة القطعية وتارة من الظنية	١١٦
تحقيق أن تكذيب الشارع كفر سواء كان بنسبة الكذب أو عدم القبول	١١٩ -
تحقيق واف للشيخ الشاه عبد العزيز الدهلوي في الموضوع	١٢١

١٢٦	مسألة إخراج الملاحدة من المساجد ومنعهم من الدخول
١٣١-١٢٨	فذلكة وتلخيص من حضرة المؤلف لموضوع الرسالة بتنقيح
١٣٣	عبارات المرزا غلام أحمد القادياني الموجبة لكفره
	إهانته سيدنا المسيح بن مريم عليه السلام بما تنشق منه
١٣٨-١٣٣	الأكباد من نصوص كتبه .
١٤٥-١٣٨	إنكاره عن ختم النبوة وادعائه النبوة لنفسه
١٤٧-١٤٥	ادعائه المعجزات وادعاء تفضيله على الأنبياء
١٤٧	ادعائه النبوة التشريعية (لعنه الله)
١٥٠	ادعائه التفضيل على سيدنا الرسول عليه السلام
١٥٨	ذكر آراء مشائخ العصر وجهابذة الأمة في تصديق الرسالة
	رأى الشيخ السهارنفورى ثم الشيخ التهانوى ثم المفتى الدهلوى
١٧٠-١٥٩	ثم المفتى العارف الديوبندى ثم بقية أكابر معاصريه

* * *

مَقْدِمَةُ إِعْلَالِ السِّنِّينِ

أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابَهُ الْمَحْدَثُونَ

تأليف

المحدث الشافعي الغلام مولانا ظفر أحمد العثماني البهائوي رحمة الله

على ضوء ما أفاده

حكيم الأمة الفقيه الداعي الكبير مولانا الشيخ أشرف علي البهائوي

إِلَهَ الْقَرَارِ وَالْعَاقِبَةِ بِسْمِ اللَّهِ